حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة ـ مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

أسواق العسكر ومنظومتها التجارية عبر عصور الحضارة الإسلامية: دراسة تاريخية

Military Markets and their Trade Systems Over the Islamic Civilization: A Historical Study

د. عطيـة فتحي عطية رزق الويشي

قسم التاريخ والحضارة الإسلامية

كلية القانون الكويتية العالمية

الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة 638 ـ الحولية 44

1445 هـ / ديسمبر 2023 م

• ثمن العدد

الكويت: 500 فلس، البحرين: دينار واحد، قطر: 10 ريالات، الإمارات 10 دراهم، السعودية: 10 ريالات، عمان : ريال واحد.

ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً.

ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات.

• الاشتراك السنوي (أفراد):

سنة واحدة: الكويت 4 دينار كويتي، الدول العربية: 6 دينار كويتي، الدول الأجنبية 22 دولار.

سنتان: الكويت 7 دينار كويتي، الدول العربية: 10 دينار كويتي، الدول الأجنبية 37 دولار.

ثلاث سنوات: الكويت: 10 دينار كويتي، الدول العربية: 14 دينار كويتي، الدول الأجنبية 52 دولار.

أربع سنوات: الكويت: 13 دينار كويتي، الدول العربية: 18 دينار كويتي، الدول الأجنبية 67 دولار.

• الاشتراك السنوي (مؤسسات):

سنة واحدة: الكويت 22 دينار كويتي، الدول العربية: 22 دينار كويتي، الدول الأجنبية 90 دولار.

سنتان: الكويت 37 دينار كويتي، الدول العربية: 37 دينار كويتي، الدول الأجنبية 150 دولار.

ثلاث سنوات: الكويت: 53 دينار كويتي، الدول العربية: 53 دينار كويتي، الدول الأجنبية 210 دولار.

أربع سنوات: الكويت: 67 دينار كويتي، الدول العربية: 67 دينار كويتي، الدول الأجنبية 270 دولار.

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى

توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: 17370 الخالدية – الكويت: 72454 – تلفون: 24830256 – فاكس 24830256

ISSN 1560 - 5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

E-mail: aass@Ku.edu.Kw

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:

EBSCO Publishing Products

دار المنظومة: www.mandumah.com

UIrich's Periodicals Directory 263117

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية 1973، مجلة الكويت للعلوم والهندسة 1973، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 1975، لجنة التأليف والتعريب والنشر 1976، مجلة الحقوق، 1977، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 1980، المجلة العربية للعلوم الإنسانية 1981، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية 1983، المجلة التربوية 1983،المجلة العربية للعلوم الإدارية 1991.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب

الحولية الرابعة والأربعون
الرسالة الثامنة والثلاثون بعد المئة السادسة
1445 هـ/ 2023م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- أ.د. **تغريد محمد القدسي**
رئيسة هيئة التحرير
قسم دراسات المعلومات – جامعة الكويت

- أ.د. **باقر سليمان النجار**
جامعة البحرين – البحرين
أستاذ زائر بقسم الاجتماع – جامعة الكويت

- أ.د. **نعمان محمود أحمد جبران**
جامعة إربد – الأردن
أستاذ زائر بقسم التاريخ – جامعة الكويت

- أ.د. **عدنان يوسف العتوم**
قسم علم النفس – جامعة اليرموك – الأردن

- أ.د. **مشاعل الحملي**
قسم اللغة الإنجليزية وآدابها – جامعة الكويت

- د. **عبد اللّه محمد الجسمي**
قسم الفلسفة – جامعة الكويت

- د. **إبراهيم ناجي الهدبان**
قسم العلوم السياسية – جامعة الكويت

- د. **أحمد مبارك الحصم**
قسم الجغرافيا – جامعة الكويت

- د. **أسعد هاشم الصالح**
قسم اللغة العربية – جامعة انديانا
الولايات المتحدة الأمريكية

- **مـها إبراهيـم المسعـد**
مديرة التحرير

الهيئـة الاستشارية

- **أ.د. باسـل حاتـم**
الجامعة الأمريكية - الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

- **أ.د. إبراهيـم السعافين**
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

- **أ.د. سـاري حنفـي**
رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتمـاع
الجامعة الأمريكية - بـيروت

- **أ.د. منـى بيكـر**
جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

- **أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري**
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

- **أ.د. عبد الله الوليعي**
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود

- **أ.د. مـأمـون فنـدي**
مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
المملكة المتحدة

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية: فصلية تنشرُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة ويتوفر فيها ما يأتي:
- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمها للنشر إلى جهة أخرى أثناء ورودها إلى الحوليات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهد بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البحث بواسطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط Simplified Arabic 14 للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط Times New Roman 12 في حالة البحوث باللغة الإنجليزية. على أن يكون عنوان البحث معبراً عن الدراسة وبحدود 15 كلمة.
- يرفق الباحث ملخصاً للبحث، مطبوعًا باللغتين العربية والإنجليزية، في حدود (250) كلمة. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، منهج الدراسة المستخدم، أبرز النتائج المستخلصة وأهم الإستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
- يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهمّ مؤلفاته وأبحاثه.
- تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقة 600 × 800.
- في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة يلتزم بدفع تكاليفها.
- يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالنسخة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association (APA7) من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعًا بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7).

مثال (Courtois, 2001)

- قائمة المراجع: يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7) للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6),1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام (APA7) على:

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشتمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://apc.kuniv.edu.kw/

شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبل الحوليات البحوث التي تقدم إلكترونياً فقط من خلال الموقع:

http:// journals.KU.edu.KW/aass

- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلات منها.
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نشرت أم لم تنشر.
- لا يجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات.
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقًا وبعد موافقة هيئة التحرير، على محكمين إثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة، ويكون التحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور.
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث، إلى رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 - الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS

E-mail: aass@ku.edu.kw

الاصدار الثاني – الحولية الرابعة والأربعون – ديسمبر 2023م

يصدر هذا العدد مع نهاية عام 2023 ونحن نشرف على بداية العام الجديد نتمنى أن يكون عام خير ورفاه، عام عدل وسلام على الجميع. أما نحن في الحوليات؛ فلا نزال نصارع الوقت لنشر إصداراتنا في وقتها، ولعلنا في ذلك نعدّ مثالاً حيّاً لما تعانيه صناعة النشر في الوطن العربي، ناهيك عنها في الكويت.

الرسالة 633 هي الأولى في هذه الحولية وجاءت تحت عنوان *جدلية السرد والحوار: قراءة في خمريتين لأبي نواس*، وأعدّها الدكتور كمال محمَّد السَّيد محمَّد عبد البَر من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة. وهي دراسة مقارنة بين نصّبن لقصيدتين لأبي نواس، يختمها الباحث بدعوة الباحثين الحاليين أن لا يهملوا النصوص التراثية العربية، وأن يعطوها من جهدهم وطاقتهم، ويشبعوها بحثاً ودراسة.

الرسالة 634 هي الثانية في هذه الحولية وجاءت تحت عنوان *المكان وتشكلات العنف في رواية بثينة العيسى (خرائط التيه)* للدكتورة دلال بنت بندر المالكي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية. وفيها تقرّب الباحثة الأشكال العديدة للعنف أمام القارئ، كما وردت في الرواية المذكورة، وتحاول الإجابة عن سؤال مفاده: كيف يعكس المكان نوع العنف؟

الرسالة الثالثة في هذه الحولية هي الرسالة 635 وأدرجت تحت عنوان *المسيحية من دعوة محلية إلى ديانة عالمية: دراسة اجتماعية فلسفية في أسباب الانتشار وآليات التنصير في العالم الإسلامي* للدكتورة وسيلة يعيش خزار من جامعة الشارقة والدكتورة نعيمة إدريس بنت مبروك من الجزائر. تبحث هذه الرسالة في تحوّل الديانة المسيحية من دعوة محلِّيّة مبنيّة على التسامح والمحبّة إلى دعوة عالمية تمتلك صفات المنافسة، على يد المبشّرين، كما تبحث في تخوُّفِ المتعصبين المسيحيين من الإسلام المتسارع في الانتشار؛ إذ رأوه منافساً لهم؛ ومن ثم عمدوا إلى مواجهته بوسائل غير مشروعة، من الواجب التصدّي لها؛ كالاستشراق.

الرسالة الرابعة هي الرسالة 636 وعنوانها *المفارقة في النص*، للدكتور صبري الحيقي من وزارة الثقافة باليمن. تبحث الدراسة في طبيعة مصطلح المفارقة ووظيفته، ويفسر فيها الباحث الخلط بين المفارقة والتهكم، ثم يعرّج على الاستخدامات العديدة للمفارقة، ويوضح بإسهاب الفرق بين المفارقة في النص الأدبي والمفارقة في الحياة اليومية.

أما الرسالة الخامسة 637 فهي بعنوان *أسلوب التعجب في العربية: دراسة وصفية إحصائية*، للدكتورة حليمة أحمد عمايرة من قسم اللغة العربية في جامعة البلقاء التطبيقية بالأردن. وتعرض لأسلوب التعجب في اللغة العربية، إحصائياً، في عدد من النصوص، وتعرّج على استخداماته في القرآن الكريم وعيّنة من النصوص الأدبية؛ لتخلص إلى ما طرأ على استخدامات هذا الأسلوب من تغيير.

الرسالة السادسة 638 بعنوان *أسواق العسكر ومنظومتها التجارية عبر عصور الحضارة الإسلامية: دراسة تاريخية منذ القرن الأول حتى نهاية القرن التاسع الهجري 1:9 هـ/7:15م*، للدكتور عطية فتحي الويشي من قسم التاريخ والحضارة الإسلامية بكلية القانون الكويتية العالمية. وفيها يتناول أسواق العسكر في الدول الإسلامية العديدة وأهميتها، ودواعي تأسيسها بدءاً بالقرن الأول وانتهاء بالقرن التاسع الهجري، وعرّج على الأثار الاجتماعية لأسواق العسكر، التي كانت جزءاً لا يتجزأ من النظم الاقتصادية للدول.

والرسالة الأخيرة في هذا الإصدار هي الرسالة 639 وجاءت تحت عنوان *تأويل الشطح في قول الحلاج: «أنا الحق»*. وهي تبحث في موضوع الشطح واستخداماته، وبخاصة في الفكر الصوفي، وهو موضوع قد يقود إلى تأويلات لا تحمد عقباها، كما تتناول نظرة الفلاسفة المسلمين؛ مثل الرازي، وابن خلدون، والغزالي، إلى الفكر التصوّفي وإمكانيات تأويله التي قد تقود إلى التنكيل بالتعبير وبالشخص.

أتمنى لجميع القراء الأعزاء قراءة ممتعة، عبر التنقل بين هذه الموضوعات المتنوعة التي نحرص على توافر التباين بينها؛ لتكون محوراً لمناقشات ثرية، وحوارات مثمرة، بين أهل الاختصاص على وجه الخصوص، والقراء على وجه العموم.

أ.د. تغريد القدسي - غبرا
رئيسة التحرير

Doi 10.34120/0757-044-638-001

الرسالة (638)
قدمت في : 2021/5/23
أجيزت في: 2021/9/21

● **للاستشهاد:**
الويشي، عطية فتحي عطية رزق. (2023). أسواق العسكر ومنظومتها التجارية عبر عصور الحضارة الإسلامية: دراسة تاريخية. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية* (44) 638.

أسواق العسكر ومنظومتها التجارية عبر عصور الحضارة الإسلامية: دراسة تاريخية

Military Markets and their Trade Systems Over the Islamic Civilization: A Historical Study

د. عطيـة فتحي عطية رزق الويشي

قسم التاريخ والحضارة الإسلامية

كلية القانون الكويتية العالمية

الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ـ الحولية الرابعة والأربعون 1445هـ/2023م

المؤلف:

د. عطيـة فتحي عطية رزق الويشي

- دكتوراه التاريخ والحضارة الإسلامية من كلية الآداب، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.
- أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية المساعد، بكلية القانون الكويتية العالمية.
- درجة أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية المشارك، من جامعة طرابلس، الجمهورية اللبنانية.

الإنتاج العلمي:

أولاً- الكتب:

1- الوعـي التاريخـي ومنهجيـة بناء المعرفة في الفكر الإسـلامي، وزارة الأوقاف والشـئون الإسـلامية، الكويت، 2017م.

2- المعجم الموسوعي لمصطلحات الوقف والعمل الخيري، دار اقرأ، الكويت والقاهرة، 2020م.

ثانيًا- الأبحاث:

1- النظم القضائية فـي الجيـوش والبيئـات العسكرية عبـر العصور الإسلامية... منـذ القـرن 1هـ/7م حتـى نهايـة القرن 10هـ/16م، دراسة تـاريخية، منشورات كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2022م).

2- ضمـانـات حقـوق الإنسان فـي عقـود المعـاملات التجـارية بـإفـريقيـة خـلال عصـر الفقيـه المَازَرِيّ، 453: 536هـ/1061: 1141م، دراسة تاريخية في فتاويه)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية، جامعة بني سويف، مصر، المجلد 6، العدد 11. الصيف والخريف 2021م.

3- أسواق العسكر ومنظومتها التجارية عبر عصور الحضارة الإسلامية، مقبول للنشر في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2021م.

4- الوساطة وأثرها في فض النزاعات بين المسلمين والأُوروبيين عبر العصور الوسيطة مـن القـرن الأول حتى نهاية القرن التاسع الهجري، ق1: 9هـ/7: 15م (منشور بمجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة 8، رجب وشعبان 1441هـ/مارس 2020م، العدد1، العدد التسلسلي 29).

5- خطة قاضي النساء ووظائفها في الحضارة الإسلامية... دراسة تاريخية من القرن الأول حتى نهاية القرن العاشر الهجري/7: 16م، دراسة منشورة بمجلة اللغة العربية بجامعة الأزهر، القاهرة، 2020م، العدد38.

6- العثمانيون بطرابلس الغـرب ... جدلية العلاقة بين المجتمـع والدولة، 958: 1330هـ/1551: 1912م (منشور بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد 140 الصادر 2017م).

فهرس المحتـوى

الملخص 13

المقدمة 15

المبحث الأول ـ نشأة أسواق العسكر وتطورها عبر العصور الإسلامية 19

مفهوم سوق العسكر 19

نشأة الأسواق العسكرية وتطورها عبر العصور الإسلامية 21

الأسباب الموضوعية لنشأة الأسواق في البيئات العسكرية 23

أسواق العسكر وتطورها التاريخي عبر العصور الإسلامية 29

المبحث الثاني ـ أهل العسكر طبقاتهم وأرباب المهن والحرف والصنائع منهم 51

طبقة أهل أسواق العسكر وأثرها في النشاط الاقتصادي 53

الحرف والصنائع في أسواق الجيوش عبر العصور 63

المبحث الثالث ـ مظاهـر النشاط الاقتصادي وتطوراتـه فـي أسـواق العسكر عبر العصور الإسلامية 71

أنواع السلع والخدمات في الأسواق أسواق العسكر 71

أسواق الجيوش ومسألة التجارة في الغنائم 76

تأثير تجارة الغنائم على مؤشـر الأسعار في أسواق العسكر 80

مؤشـرات الأسعار في أسواق العسكر 82

المبحث الرابع ـ أهل أسواق العسكر ودلالة حضورهم في مدونات الفقه والقضاء عبر العصور 85

مداولات الفقهاء حول استحقاق أهل الأسواق من الغنائم عبر العصور 88

أسواق العسكر وأثرها في الاجتهاد الفقهي الاقتصادي عبر العصور 91

أهل أسواق العسكر في منظوري التشـريع والقضاء عبر العصور 99

المبحث الخامس - أسواق العسكر ودورها في تأسيس الحواضر والأمصار عبر عصور الحضارة الإسلامية **103**

الجغرافية التاريخية لأسواق العسكر عبر العصور **104**

مظاهر الأعراف والتقاليد الاجتماعية في أسواق العسكر **109**

أسواق العسكر ودورها في تأسيس الحواضر الجديدة... وقفة نقدية **114**

الخاتمة **123**

المصادر والمراجع **129**

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع أسواق العسكر في مختلف البلدان الإسلامية، مشرقًا ومغربًا، عبر العصور ابتداءً بالقرن الأوّل وحتى نهاية القرن التاسع الهجري/7: 15م. وقد تبنّت الدراسة المنهج التاريخي، الذي يهتم بوصف الأحداث وتحليلها ونقد مروياتها، والتعليق عليها بما يعزز من تكامل الصورة التاريخية، معتمدة في ذلك مجموعة من المراجع العربية والأجنبية. وقد استهلت الدراسة ببيان مفهوم سوق العسكر، وبيان أهميتها ودواعي تأسيسها؛ ومن ثَمَّ، رَصْدُ نشأة أسواق العسكر، ودورها في تزويد معسكرات الجيوش والحملات الحربية باحتياجاتها من المؤن والسلع والخدمات المتنوعة. وعرضت الدراسة أنواع السلع وطبيعة الطلب عليها ومؤشر أسعارها، وكذلك أنواع الحرف والصنائع المستعملة في أسواق العسكر، وما أسهمت به تلك الأسواق في تطوير النشاط الحرفي والاقتصادي داخل تلك المنظومة التجارية ذات الطبيعة الخاصة. وقد كان أهل أسواق العسكر، بحكم وجودهم داخل معسكرات الجيوش، عرضة للقتل والسلب والنهب؛ ولذلك أثيرت تساؤلات فقهية حول مدى استحقاقهم في الغنائم؟ وقد رجّحت الدراسة استحقاقهم، بالنظر لما يواجهون من مخاطر. وقد كان أهل أسواق العسكر يخضعون لمنظومة التشريعات المختصة بالبيئة العسكرية، فكانوا يمثلون أمام قضاة الجيوش في القضايا المتعلقة بمنازعاتهم. وقد رصدت الدراسة الآثار الاجتماعية لأسواق العسكر، ودور تلك الأسواق في تكوين حواضر مدنية جديدة. واستنتجت الدراسة أنه برغم ما كانت تتمتع به أسواق العسكر من خصوصيات... فإنّ تلك الأسواق، من حيث التنظيم وتنوع النشاط التجاري والطبيعة المدنية للتجار وأرباب الحرف والصنائع، كانت جزءًا لا يتجزأ من بنية النظام الاقتصادي للدولة عبر العصور. وخَلُصَت الدراسة إلى قناعة تاريخية، بأنّ الأسواق الملحقة بالجيوش ظلّت مرافقة لتلك الجيوش في حلها وترحالها عبر العصور الإسلامية.

الكلمات الدالة (المفتاحية): أسواق الجيوش، أهل سوق العسكر، الأسواق العسكرية، بازار لشكر، تجّار الجيوش، تُجّار الحرب.

المقدمة

تلخّصت وظيفة الجيوش عبر عصور التاريخ الإسلامي في النشاط الحربي الذي يعنى بحماية حدود الدولة، وصيانة أمنها من العدوان الخارجي، وتعزيز مكتسبات الفتوحات بتوسّعات جديدة. وغالبًا ما كانت تلك الجيوش تمارس نشاطها في مناطق المواجهات وجبهات القتال والمرابطة في الثغور وفق متطلبات الخطط الحربية.

ولقد كان توفير المؤن الغذائية واللباس وأدوات الحروب من أهم متطلبات الحياة في البيئات العسكرية بوجهٍ عام؛ ومن ثمّ، كان وجود أسوق ملحقة بالجيوش والمعسكرات، لتكون قاعدة تموين معسكرات الجيوش وتزويدها بالمقومات الأساسية في حروبها، من ضرورات الحياة في البيئات العسكرية.

وأسواق العسكر هي: الأسواق الملحقة بمعسكرات الجيوش والحملات الحربية، بغرض توفير المؤن والميرة والعتاد اللازم حتى تنفّذ تلك الجيوش مهامّها وتحرز أهدافها العسكرية. وقد كان لمثل تلك الأسواق دورٌ اقتصادي إيجابي ليس في تنمية النشاط التجاري في مختلف البلدان الإسلامية عبر العصور فحسب، وإنّما في تطوير الحياة الاجتماعية والحضارية بوجهٍ عام.

وغير خافٍ، على مهتم بالتاريخ الإسلامي، أنّ الحديث عن أسواق العسكر قد ورد نتفًا متناثرةً بين سطور المصادر التاريخية والمؤلفات الفقهية، لا يربطها رابط موضوعيّ واحد. والحقيقة أنّ تلك اللفتات العابرة إلى أسواق العسكر قد وردت عابرة خلال سطور المصادر بطريقةٍ عابرة لا تلفت النظر بالتوقف عندها طويلاً؛ لوجازة عبارتها وتشتتها وتناثر أفكارها بطريقةٍ تبعث على اليأس من مجرد فكرة لملمتها في سياقٍ تاريخيٍّ موضوعيٍّ واحد، لكنّ ذلك لم يزدني إلا تشجيعًا على خوض غمار البحث في هذا الموضوع ودراسته دراسةً تاريخية متكاملة.

ومثلما كانت المصادر التاريخية والدراسات العربية وغير العربية معينًا استقيت منه المعلومات التي تكوّن منها الهيكل العام للدارسة، فقد أسهمت المصادر الفقهية، من خلال سياق الجدليات الفقهية حول مسألة استحقاق أهل أسواق العسكر من

الغنائم، في تعزيز هذه الدراسة بشواهد وأدلة غير تقليدية قد كشفت عن طبيعة الحرف الصنائع والمهن الكائنة في حركة أسواق العسكر، كما زودتنا بحقائق كثيرة عن دور أهل أسواق العسكر خلال العصور التاريخية التي أثيرت خلالها هذه القضية؛ وهو ما ساعد في استكمال ملامح الصورة التاريخية لأسواق العسكر خلال المدى الزمني للدراسة، والتي اخترت لها عنوان « أسواق العسكر ومنظومتها التجارية عبر عصور الحضارة الإسلامية» ابتداءً من القرن الأول حتى نهاية القرن التاسع الهجري (1هـ/7م إلى نهاية القرن 9هـ/15م).

ومن المهم التنويه بأنّ المعلومات التاريخية عن أسواق العسكر، وإن كانت مفقودة في بعض العهود، لكنّ ذلك لا يعني عدم وجود تلك الأسواق، وليس أدلّ على ذلك من ورود معلومات تاريخية عنها في عصور تالية؛ ولذلك، فإنّ الرغبة في تحديد المدى الزمني للدراسة إلى نهاية القرن التاسع الهجري/15م، إنما كان بغرض محاولة رسم صورة متكاملة عن أسواق العسكر عبر العصور.

ولعل اختيار مصطلح «التجارة» في العنوان، دون الاقتصاد، إنما يهدف إلى ربط أجواء الدراسة باصطلاحات العصور الإسلامية. ولعل أوفق ما توصلت إليه الدراسة من تعريف التجارة في مفهومات العصور الإسلامية أنّ التجارة، بحسب قول التهانوي (ت: بعد 1158هـ/1745م)، «التصرف في المال للربح» (هامش رقم 4 من الدراسة)؛ ولعل تعريف التجارة وفق هذا النسق الاصطلاحي التاريخي سيفي بغرض الدراسة من استعمال مصطلح التجارة بدلالته الجامعة بين مفهومي التجارة والاقتصاد.

خطة الدراسة:

وفيما تصدرت الدراسة بملخص للفكرة العامة، تلته مقدمة منهجية عامة، فإنّ معالجة الموضوع العلمي لتلك الدراسة قد توزعت على خمسة مباحث؛ إذ تناول المبحث الأول: مفهوم أسواق العسكر، ونشأتها، ومسوغات إقامتها، وتطورها عبر العصور الإسلامية. وقد ألقى المبحث الثاني بأضوائه على مكونات مجتمع أسواق العسكر: طبقاتهم وأرباب المهن والحرف والصنائع منهم، وأثرهم في النشاط الاقتصادي،

ونوعية الحرف والصنائع في أسواق الجيوش عبر العصور. أمّا المبحث الثالث، فقد استعرض مظاهر النشاط الاقتصادي وتقاليده وأعرافه في أسواق العسكر عبر العصور الإسلامية، وذلك من خلال بيان أنواع السلع والخدمات في أسواق العسكر، وتجارة الغنائم وتأثيرها على مؤشر الأسعار في تلك الأسواق بل وتأثيرها على مؤشرات الإثراء بين أهل أسواق العسكر، وبين العسكر أحيانًا. أما الرابع فقد تطرق إلى الدلالة التاريخية لحضور أهل أسواق العسكر في مدونات الفقه والقضاء عبر العصور، وفنّد الجدلية الفقهية المتعلقة بمدى استحقاق أهل أسواق العسكر من غنائم الجيش الملحقين به، وأثر تلك الجدلية في الاجتهاد الفقهي الاقتصادي عبر العصور، كما عني المبحث بالكشف عن الوضعية القانونية لأهل أسواق العسكر فيما يتعلق بالقضايا والنزاعات المتعلقة بهم في البيئات العسكرية. فيما جاء المبحث الخامس والأخير ملقيًا الأضواء على دور أسواق العسكر في تأسيس الحواضر والأمصار عبر عصور الحضارة الإسلامية؛ وذلك من خلال استعراض تخطيط الجغرافية التاريخية لأسواق العسكر مدعومة بالرسوم المستقاة من المصادر، وإبراز مظاهر التأثير الاجتماعي لأسواق العسكر، وبعض الأعراف والتقاليد التي كانت سائدة في أسواق العسكر ومنظومتها التجارية. فيما اختتم هذا المبحث برؤية نقدية حول مدى دور أسواق العسكر في تأسيس الحواضر الجديدة وتمصير الأمصار؟

وقد انتهت الدراسة إلى خاتمة وخلاصة تاريخية عن أسواق العسكر في التاريخ الإسلامي، ثم عرضت قائمة المصادر والمراجع العربية وغير العربية والمعربة التي استقت منها مادّتها العلمية.

منهج الدراسة:

تبنّت الدراسة المنهجية التاريخية الوصفية التحليلية، التي تعنى برصد الحوادث وتتبعها، والكشف عن عوامل تطورها، والبحث عن جميع ما يخدم الفكرة المركزية لهذه الدراسة من موضوعات وقضايا، ونقد آراء وبيان الراجح منها مقرونًا بحيثيات الترجيح، وكذلك إجراء مقارنات تاريخية ومقاربات نقدية منهجية؛ وذلك بطريقةٍ تسهم في رسم صورة تاريخية متكاملة عن موضوع «أسواق العسكر»، ذلك الموضوع

الذي جاءت المعلومات المتعلقة به متناثرة في بطون الكتب لا ينتظمها سياق علميٌّ واحد يلم شواردها في نسيجٍ تاريخي متكامل.

وإنّني لعلى أملٍ كبيرٍ في سدّ واحدةٍ من الثغرات الكائنة في حقل الدراسات التاريخية... أرجو أن أكون قد وفّقت إلى ذلك!

المبحث الأول

نشأة أسواق العسكر وتطورها عبر العصور الإسلامية

مفهوم سوق العسكر:

السوق: موضع البياعات؛ سمّيت بذلك لأن التّجارة تجلب إليها وتساق المبيعات نحوها (الفراهيدي، د. ت، جـ5، ص.191. الرازي1420هـ/1999م، ص.157). وتسوّق القوم إذا باعوا واشتروا، والجمع: أسواقٌ (ابن منظور، 1414هـ، ص.167 و168). والسوق: الموضع الّذي يجلب إليه المتاع والسلع وما شابهها، حيث يجتمع البائعون والمبتاعون «المشترون» في السوق، فيتبادلون السلع بالسلع أو السلع بالنقود، عاجلاً أو آجلاً، بأشكال ووسائل دفعٍ حسبما تقتضيه الحال (ابن الجواليقي، د. ت، ص.22، وسامر قطنجي، 2004م، ص.14) أمّا مصطلح «التجارة»، فيعني: «التصرف في المال للربح» (التهانوي، 1996م، ص.381). وقد استعمل مصطلح التجارة في مختلف حقول الدراسات الإنسانية بدلالته الجامعة بين النشاطات التجارية والاقتصادية بمفهوميها القديم والحديث.

وقد ورد مصطلح العسكر في معاجم أهل اللغة القدامى تعبيرًا عن: «الجند والجيش» (الفراهيدي، د.ت، جـ6، ص86) ويقال: إنّ كلمة عسكر أصلها فارسيٌّ، من كلمة «لشكر» بمعنى جند أو جيش (الباشا، 1966م، ص.782). والمعسكر: مكان العسكر (الثعالبي، 1414هـ، ص.314).

أمّا «سوقة الركب» فهم: قافلة التجار (صاحب حماة، د. ت، جـ3، ص79 وجـ4، ص74). والسوقة أو السوقية، في دارجة العصور الإسلامية، هم: أهل الأسواق المتبايعون فيها من التجار ونحوهم من المتكسّبين من التعامل في الأسواق من الباعة والتجار (ابن الصلاح، 1432هـ/2011م، ص.106 وصاحب حماة، د. ت، جـ4، ص15. ابن بطوطة، 1417هـ، جـ1، ص.79. البرماوي، 1433هـ/2012م، جـ7، ص.61. عمارة، 1413هـ/1993م، ص.299). وفيما يذهب رأيٌ آخر، في تعريف السوقة، بأنهم: «أتباع العسكر أو الأوباش والرعاع، ويسمون سوقة أو حواش»

(العماد الأصفهاني، 1425هـ/2004م، ص.565)، لكنّ غالبية المؤلفات ذات الصلة قد أوردت مصطلح «السوقة»، بدلالته التجارية، وبما يعني أنّ المقصود إنما هو: أهل سوق العسكر.

وعلى أية حالٍ، فإنّ المراد بأسواق العسكر في اصطلاح هذه الدراسة: الأسواق الملحقة بالجيوش والمعسكرات، لغرض المعاملات التجارية المتعلقة بالجيوش والبيئات العسكرية. والتجار في أسواق العسكر هم المعنيون بتغطية احتياجات الجيوش والمعسكرات من الماء والغذاء والكساء والدروع ونحو ذلك من متطلبات الحياة العسكرية. وكذلك يتردد التجار إلى المعسكرات بغرض شراء الغنائم والفيء وما يزيد عن حاجة الجيش. ولقد كان مصطلح «سوق أهل العسكر» معروفًا في زمن الطبري (224: 28 شوال 310هـ/839: 17 شباط فبراير 923م)، وقد استعمله في كتاباته بناءً على تحريرات كبار رجال المذهب الحنفي (الطبري، 1933م، ص.21 والسرخسي، 1971م، ص.835). وفي بلاد المشرق، السند والهند وما وراء النهر، كانت الأسواق العسكرية تسمّى «لشكري بازار» أي بازار الجنود (الطبري، 1933م، ص.21 والسرخسي، 1971م، ص.835)، كما كانت أسواق العسكر تسمّى في البلاد الفارسية والتركية «بازار لشكر» (الراوندي، 2005م، ص.242). ويشار إلى أنّ لفظة «بازار» تعني في كل من الفارسية والتركية: السوق أو القيسارية. أمّا «بازار لشكر» فتعني: سوق العسكر أو سوق الجند (البستاني، 1370/1991م، ص.605 و712 و927). أمّا في بلاد المغرب، فقد كانت تسمّى «سوق المحلة» أو «أسواق المحلات» (ابن أبي زرع، 1972م، ص.352)، وهي أسواق المعسكرات.

وهنا يتعين التنويه بأنّ مفهوم «أسواق العسكر» يختلف بطبيعة الحال عن مفهوم «الأسواق العسكرية» إذ إنّ التسمية الأخيرة تشير إلى أنّ المؤسسة العسكرية الإسلامية هي التي كانت تدير تلك الأسواق، وأنّ هذه الأسواق إنما هي جزءٌ من اختصاصات ديوان الجيش؛ وبذلك تتحقق الصفة العسكرية لتلك الأسواق، فذلك ممّا لم يكن معروفًا على الصعيد التاريخي عبر العصور، بل كانت أسواق العسكر مدنية وأهلها مدنيون. وأنّ ما ورد في أحد المصادر التاريخية من إشارات إلى ما يسمّى بـ«الأسواق

الحربية» أو «أسواق الحربيين»: إنما ورد للدلالة على أنّ هذه الأسواق بتجارها هي الكائنة بدار الحرب (ابن عساكر، 1415هـ/1995م، جـ22، ص.443. ابن منظور، 1402هـ/1984م، جـ10، ص.284) التي هي خلاف دار الإسلام. وكذلك تتعين التفرقة بين «تجار الحربيين»، وهم التّجّار غير المسلمين الذين يتاجرون ببضائعهم في بلاد الإسلام بموجب عهدٍ من الدولة مقابل أداء بعض المال إلى الدولة، وبين «تجار الحرب» وهم التجار في أسواق الجيوش والبيئات العسكرية بصفة عامة.

ولعل ما يعزز من مفهوم أسواق العسكر، أنّ هذه النوعية من الأسواق، بالنسبة إلى منظومة الأسواق التجارية عبر العصور، إنما تندرج ضمن تصنيف الأسواق المتنقلة، والتي يتيممها الحرفيون مرافقين الجيوش في تنقلاتها (ابن أبي زرع، 1972م، ص.352). وكان من عادة الجيوش: أن يكون بين معسكر الجنود وبين المسخرين لخدمة السلطان سوقٌ متنقل، تعرض فيه كل السلع واللحوم والتوابل، وقطع الثوب والشموع والسكر (أرنو، 2002، ص.18). وقد كان أقدم التجّار، ولاسيّما تجّار الجملة، وأهل السوق الملحقين بالمعسكرات، يتنقلون ما بين المعسكرات وبين مصادر السلع؛ من أجل تأمين الأقوات والميرة للأطراف المتحاربة أو يشترون غنائم الحرب مكوّنين أسواقًا متنقلة (الطبري، 1933م، ص.31 و29 والطبري، 1387هـ/1976م، جـ9، ص.607 و633 والعَلِيّ، 1953م، ص.236).

نشأة الأسواق العسكرية وتطورها عبر العصور الإسلامية:

لعل أوّل مَنْ تطرّق إلى الحديث عن أسواق العسكر: هو النبيّ ﷺ؛ وذلك في إشارةٍ إلى أنّ من العادات التي كانت تقتضيها حياة الجيوش، بطبيعة الحال، أن يستصحبوا معهم أهل الأسواق؛ فقد روت السيدة عائشة –رضي الله عنها– عن النّبيّ ﷺ قوله فيما يكون آخر الزمان: «يغزو جيشٌ الكعبة فإذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأوّلهم وآخرهم»، قالت: قلت: يا رسول الله، كيف يخسف بأوّلهم وآخرهم وفيهم أسواقهم، ومن ليس منهم؟ قال: «يخسف بأوّلهم وآخرهم ثمّ يبعثون على نيّاتهم» (أخرجه البخاريّ عن عائشة رضي الله عنها، 1311هـ، حديث: 2118، جـ3، ص،65). وقيل في معنى «وفيهم أسواقهم»: أي أهل أسواقهم، أو السوقة منهم. «ومن ليس

منهم» أي: ليسوا من أهل القتال كالباعة (الإشبيلي، 1419هـ/1999م، جـ4، ص.175). ولعل الرواية السابقة تدلنا على أنّ مصطلح «أهل الأسواق» من الباعة وغيرهم الذين كانوا يلتحقون بالجيوش: كان معروفًا منذ عهد النبيّ ﷺ. وعندما سئل الفقيه الأوزاعي (88: 157هـ/707: 774م)، هل قسّم النّبيّ –ﷺ– شيئًا من الغنائم في المدينة؟ قال: لا أعلمه، وقسّم النّبيّ –ﷺ– غنائم بني المصطلق على مياههم، وغنائم حنينٍ بأوطاسٍ؛ ولأنّهم ملكوها بالاستيلاء فجازت قسمتها فيها وبيعها كما لو أحرزت بدار الإسلام (البهوتي، 2009م، جـ3، ص.82)، فكانت هذه الغنائم تباع للتّجار غالبًا بعد قسمتها؛ وقيل كذلك: إنّ مجرد الاستيلاء على الغنائم وإزالة أيدي الكفار عنها: إنما هو دليلٌ كافٍ لجواز قسمتها وتبايعها في دار الحرب (ابن مفلح، 1418هـ/1997م، جـ3، ص.325). ولا شكّ أنّ تبايع الغنائم بدار الحرب، دليل آخر على وجود تجّار قريبين من مواطن القتال ومن مظان المعارك الحربية.

وتشير إحدى المرويات إلى أنّ النواة التأسيسية لما عرف لاحقًا بـ«أسواق العسكر» قد تكونت منذ عصر النبوة، إذ يشير أحد المصادر الحديثية في باب «ما يذكر في الإسهام لتجار العسكر وأُجَرائهم» عن خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري (29: 99هـ/650: 717م) قال: «رأيت رجلاً سأل أبي عن الرّجل يغزو ويشتري ويبيع ويتّجر في غزوه؟ فقال له: إنّا كنّا مع رسول **الله** بتبوك نشتري ونبيع وهو يرانا ولا ينهانا» (رواه ابن ماجة، 1952، برقم: 4349، جـ2، ص. 934). وتنم الرواية السابقة عن وجود أسواق أو أنشطة تجارية قريبة من مكان الغزو أو في مساره أو مصاحبة له أو متتبعة آثاره التماسًا للمنفعة.

وبرغم تلك الإشارات «الحديثية» المبكرة، لكنّ المصادر التاريخية لا تجيب على التساؤلات المتعلقة بالبدايات الأولى لتنظيم الأسواق الملحقة بالجيوش وبالبيئات العسكرية؛ ولذلك، سوف نحاول البحث في الأسباب الموضوعية لنشأة الأسوق العسكرية، ومحاولة ربطها بما ورد في بعض الكتابات حتى ننتهي إلى ما يمكن أن يوصلنا إلى الحيثيات المؤسّسة أو كمسوّغات ظهور ذلك النوع من الأسواق بصورة تاريخية واقعية.

الأسباب الموضوعية لنشأة الأسواق في البيئات العسكرية:

من حيث المبدأ، تشير الدراسات المتخصصة إلى أنّ النظم العسكرية تشكّل جزءًا مهمًّا من التركيب الاجتماعي في أيّة أمّةٍ، إذ تربطها علاقات وثيقة ومباشرة بالنظم المجتمعية الأخرى، كالنظم السياسية والاقتصادية والثقافية والأسرية والدينية وغيرها (Hans & Charles, 1953, p,26 والحسن، 2016م، ص.113)؛ فلو أخذنا مثلاً العلاقة بين النظم العسكرية والنظم الاقتصادية؛ سنجد لهذه النظم صلاتٍ وروابط عضويةً تكاملية؛ ذلك أن النظم العسكرية لا تستطيع أداء وظائفها وتحقيق أهدافها، القريبة والبعيدة، دون وجود النظم الاقتصادية، التي تعنى بتجهيز القوات المسلحة بالمعدات والمستلزمات الحربية التي تمكنها من القتال والدفاع عن حرمة الوطن، وتزوّد أفرادها بالملابس والمواد الغذائية التي يحتاجونها (الحسن، 2016، ص.113).

وانطلاقًا من حاجة الدولة للحرفيين والصناع، كان من ضمن التقاليد العريقة التي جرت بها العادة في مجمل البلدان الإسلامية، أيام الحروب، أنه يتعين «على الأمير ألاّ يخرج للغزو رجلاً زرع زرعًا ولم يحصده» (الماوردي، 1427هـ/2006م، ص.80. إبراهيم، 1994، ص.25. حميد، 2010م، ص.255)، لكنّ هذه العبارة تطوي أصدق الأدلة على تأثير تلك السياسة في العملية الإنتاجية للدول؛ ومن ثمّ، تتعين على الدولة صيانة أرباب الحرف والصنائع؛ لأنهم ظهير المجتمع والدولة في السراء والضراء وفي الرغد والشدة على أية حال.

وقد نصّت المؤلفات على أنّ ما يلزم من أمير الجيش في سياسة الجند: «إعداد ما يحتاج الجيش إليه من زادٍ وعلوفةٍ تفرّق عليهم في وقت الحاجة؛ حتّى تسكن نفوسهم إلى مادّةٍ يستغنون عن طلبها؛ ليكونوا على الحرب أوفر، وعلى منازلة العدوّ أقدر» (الماوردي، 1427هـ/2006م، ص79. مسكويه، 2000م، جـ2، ص.166 و167. فرغلي، 1411هـ/1991م، ص.70.

ومن المؤكَّد، أنَّ مجرّد وجود سوق يوفر تلك الاحتياجات، مهما كان صغيرًا، كان من الضرورات اللازمة لمعسكرات الجيوش والحملات الحربية. وفي هذا السياق، تشير المصادر إلى أنّ سليمان بن صرد حين خرج سنة 65هـ/684م، في طريقه إلى

محاربة الأمويين، مرّ بقرقيسيا الشامية، فطلب إلى صاحب قرقيسيا أن يخرج لهم بساحتهم سوقًا ليوم أو بعض يوم، فأخرجت لهم السوق، فتسوقوا، كما بعث زفر بن الحارث إلى المسيّب بن نجبة، بعد إخراج الأسواق والأعلاف والطعام الكثير، بعشرين جزورًا (البلاذري، 1417هـ/1996م، ص.367 و370. والطبري، 1387هـ/1976م، جـ6، ص593. ومسكويه، 2000، جـ2، ص.120).

«أبو مطرف سليمان بن صرد الخزاعي، كوفي، وهو من أفاضل الصّحابة، وأبوه وشيخه من مشاهير الصّحابة، وكان اسمه في الجاهلية يسارًا فسماه رسول الله –ﷺ– سليمان، وكان خيّرًا فاضلا، وكان يناهض الأمويين فخرج عليهم، فَقُتِلَ على أيديهم بعين الوردة أيام عبد الملك بن مروان سنة 65هـ/684م» (سبط ابن الجوزي، 1434هـ/2013م، ص.341. السيوطي، 1426هـ/2005م، ص.400).

«قرقيسيا الشامية: من بلاد الجزيرة الفراتية، وهي بلدة تقع على مصبّ نهر الخابور في الفرات، ويليها منطقة عين الورد (ابن الفقيه، 1416هـ/1996م، ص.179).

«زفر بن الحارث الكلابي من هوازن، سكن البصرة وانتقل إلى الشام، وكان في جيش البصرة الذي خرج لإغاثة عثمان بن عفان، وكان مع معاوية في صفين. وأميرا على أهل قنسرين، وشهد مرج راهط مع الضحاك بن قيس، ثم هرب ولحق بأرض الجزيرة» (الزُّهرِيُّ، 1421هـ/2001م، جـ6، ص.543 و546 وجـ7، ص.44 و52. ابن عساكر، 1415هـ/1995م، جـ22، ص.458. ابن منظور، 1402هـ/1984م، جـ9، ص.42).

«المسيّب بن نجبة الفزاري: من أهل الكوفة، روى أحاديث عن عليّ بن أبي طالب وحذيفة بن اليمان. شهد القادسية ومشاهد علي، يقال إنه خرج مع سليمان بن صرد في طلب دم الحسين بن علي فقُتِلا سنة 65هـ/684م يوم عين الوردة» (العسقلاني 1326هـ، جـ10، ص.154).

وقد كان «الزاد» من أحد أدوات الحرب الفاعلة في العصور الإسلامية الأولى، وتشير المصادر التاريخية إلى أنّ بعض أمراء الجيوش كان يعمد إلى تطويل أمد الحرب، حتى ينفد ما لدى العدو من الزاد، فينقضّ عليه، ويحسم الحرب لصالحه. وأحيانًا أخرى كان الأعداء يسعون إلى إطالة أمد الحرب إلى ما يفوق قدرة جيوش المسلمين أو بخلاف حسابات أمير الجيش وقوّاده (الطبري، والطبري، 1387هـ/1976م، جـ6، ص.446. ابن الأثير، 1417هـ/1997م جـ6، ص.151)، فإذا نفدت مؤن تلك الجيوش فمن البديهي أن تتعرض للهزيمة؛ ومن ثمّ، كان بديهيًّا احتياج تلك الجيوش إلى أسواق وتجار، من أجل الوفاء بمختلف احتياجات العسكر، ولا سيما في بعض الأحيان التي لا تتوافر فيها مخازن وإمدادات. وأحيانًا تتوافر المخازن والإمدادات، ولكنّ ظروف بعض الحملات الحربية قد تستوجب قيام الجيش بحصار يطول أمده، فيحتاج الجيش للمزيد من المؤن والأمداد التي يوفرها التجار وأرباب الحرف والصنائع المرافقون لمعسكرات الجيوش.

وتخلص بعض المؤلفات إلى أنّ العرب في طبيعتهم لا يصبرون على حصار طويل الأمد، وقد كان شتاء سنة 99هـ/818م ذا بردٍ شديد وثلوج. والعرب لا يتحملون البرد القارس الشديد، وهذا البرد غير الاعتيادي حرمهم من الإمدادات العسكرية والتموينية، والجندي لا يقوى على البرد وهو جائع (مجهول، 1964م، ص.32. خطّاب، 1419هـ/1998م، ص.512)؛ وبهذا الخصوص، يتحدث مصدر عن مسلمة ابن عبد الملك وهو يشدّد حصاره حول القسطنطينية، عمد ليون المرعشي إمبراطور الروم الجديد إلى حياكة خديعة ضد المسلمين بالاتفاق مع صاحب برجان، هذا الأخير الذي تصنّع فعرض على مسلمة المساعدة نكاية في الروم! فكتب إليه مسلمة: أنه لا حاجة لنا بمدد ولا عدة، ولكنا نحتاج إلى الميرة والتسوّق، فابعث إلينا ما استطعت. فكتب إليه صاحب برجان: إني قد وجهت إليك سوقًا عظيما فيه من كل ما أحببت من باعة، ولكنهم يضعفون عن النفوذ إليكم به ممّن يمرّون به من حصون الروم، فابعث من يحرزه إليك. قال: فوجه إليهم خيلاً عظيمة، وولّى عليهم رجلاً، ونادى في العسكر: ألا من أراد البيع والشرى فليخرج مع فلان حتى تلقوا هذا السوق، فخرج بشرٌ عظيم يبيع بعضهم بعضًا، على غير حذر ولا خوف من عدو، حتى أفضوا

إلى عسكر السوق في مرج واسع قد أطافت به الجبال، بينما كتائب برجان في شعاب تلك الجبال، وغياضه تتربص بجيش مسلمة. فلمّا نزل والي الجيش بعسكره وانتشر الناس في السوق وشغلهم البيع والشراء: شدّت عليهم الكتائب البرجانية فقتلوا ما شاءوا وأسروا ما شاءوا إلا من أعجزهم (ابن عساكر، 1415هـ/1995م، جـ22، ص443. ابن منظور، 1402هـ/1984م، جـ10، ص284).

«برجان: بلد من بلاد الروم نواحي الخزر، وأهلها يسمون البرجان، وهم جنس من الروم الصقالبة على الملة المجوسية والجاهلية، وهم مثل الإفرنج في أكثر أمورهم، وخراجهم يعطى لملك الروم. ولهم حذق بالصناعات ومراكب البحر، كان المسلمون قد غزوهم في أيام عثمان رضي الله عنه» (الحموي، 1995م، ص373. القزويني، د. ت، ص612).

وقد سُقتُ القصةَ السابقة بغرض بيان حاجة الجيوش للأسواق، مهما كانت تلك الجيوش متزودةً بالميرة، فقد يعرض لها من شدة الأحوال ما يبدد زادها وأمدادها، وقد تضطر إلى إطالة أمد الحصار أو الحرب فتحتاج لا محالة للميرة والتسوق من سوقها، بدلاً من الوقوع تحت مكر الأعداء ومكائدهم. (الميرة: الطّعام الذي يمتاره الإنسان، أي القوت يجمعه للسّفر ونحوه. وكل ما جلب ليتزود به ويتقوّت يسمّى ميرة (الزبيدي، جـ14، 1394هـ/1974م، ص162. مصطفى وآخرون، د. ت، ص893).

وبرغم تقدير إحدى الدراسات، وهي تصف حالة جيوش المسلمين في بعض المعارك، مشيرةً إلى أنّ موقف تلك الجيوش أنه لم يكن ميؤوسًا منه، إذ كانت الإمدادات تصلهم بانتظام، ولكنها لم تكن بصورة تجعل التفوق التمويني إلى جانبهم (خطّاب، 1419هـ/1998م، ص494 و496).

وبطبيعة الحال، فقد كان انتظام أحوال الجند المقاتلين وثباتهم مرهونًا في الغالب بتوافر الأسواق التي تزوّدهم بما يحتاجونه. وتذكر المؤلفات التاريخية في حوادث سنة 267هـ/977م: أنّ وليّ العهد العباسي الموفّق بالله في سياق حملته على المهلّبي ارتحل إلى عسكر مكرم، فجعله منزلاً، ولكن الميرة انقطعت عنه ثلاثة أيامٍ فساءت أحوال العسكر، وكادوا يتفرّقون، فلمّا بحث عن السّبب؟ قيل له: قد كانت

هاهنا قنطرةٌ من بناء الأكاسرة بين سوق الأهواز وبين بلدة رامهرمز يقال لها: قنطرة أربك، قد قطعها الأعداء، فجمع الموفق العساكر والرجّالة والسودان، فنقلوا الحجارة والصخور، وبذل لهم الأموال، فلم يتحول عن مكانه حتى أعاد القنطرة إلى ما كانت عليه، فوافت القوافل وحمل النّاس الميرة، فحسنت أحوال عسكره (سبط ابن الجوزي، 1434هـ/2013م، ص.44؛ وهنا تبدو قيمة وجود أسواق قريبة من مظان معسكرات الجيوش.

علي بن أبان المهلّبيّ، من بني المهلب بن أبي صفرة، قائد خارجي، كان مقيماً بالأهواز في ثلاثين ألفاً من الزّنج الذين خرجوا على بني العباس. قاوم الدولة العباسية في بلاد فارس مقاومة شديدة، اختفى هربًا من العباسيّين، فطلبه الموفق العباسي فقبض عليه سنة 270هـ/883م وسجنه ثم قتله ببغداد سنة 272هـ/885م (الذهبي، 1405هـ/1985م، جـ12، ص.547. الزّركلي، 2002، جـ4، ص.250). وعسكر مكرم: مدينة من كور الأهواز بخوزستان. كان للحجاج بن يوسف غلام اسمه مكرم، نزل بعسكره هذا الموضع فاستطابه وانحاش الناس إليه وعمر، فسمّي عسكر مكرم، وهي قصبة لا يرى بالأعجام أنظف منها (البشاري، 1980م، ص.404 و409. ابن العماد الحنبلي، 1406هـ/1986م، جـ4، ص.430.

ويصف المؤرخ أبو شامة حالة جيش والي حلب الملك الظاهر غازي بن صلاح الدين الأيوبي (581: 613هـ/1186: 1216م) عشية عزمه على مقاتلة الإفرنج ومنعهم من القدس في أوائل ربيع الأول 596هـ/أواخر كانون أول ديسمبر 1199م، مشيرًا إلى أنّ جند الجيوش الأيوبية قد «باتوا تلك الليلة وهم لكل ما يحتاج إليه عادمون... وفقدوا حتى الماء للشرب، وكانت تلك الحالة كسرةً قبل الحرب» (أبو شامة، 1418هـ/1997م، ص.453)؛ ومن ثمّ، فقد اضطرت جيوش الأيوبيين إلى الرجوع عن محاربة الإفرنج بسبب اشتداد البرد وكثرة الأمطار... وعدم الأقوات والعلوفات، وقد مات نفر من الجند والدواب وغلت الأسعار(ابن واصل، 1377هـ/1957م، ص.107).

ويبدو من المعلومة السابقة أنّ شدة البرد وغزارة الأمطار كانتا من الأسباب التي عطلت طرق التجارة وأعاقت التجار عن تزويد أسواق العسكر بالإمدادات والميرة في الوقت المناسب. ومن ثَمَّ، يبدو لنا مدى تأثير عدم توافر الأقوات بالقدر الكافي في سوق الجيش الأيوبي، ودوره في حسم السجال لصالح الإفرنج من قبل وقوع الحرب، أولئك الإفرنج الذين كانوا قد ملأوا يافا من الرجال والأسلحة والأقوات؛ ليتقووا بها على فتح القدس ولتكون لهم ظهرًا وعونًا؛ لقربها من البيت المقدّس(أبو شامة المقدسي، 1418هـ/1997م، جـ4، ص327).

وإذا تجاوزنا احتياجات العسكر من الغذاء واللباس وبعض السلاح وما يلزم من ارتفاقات، فقد كان بدهيًّا أن يحتاج العسكر كذلك إلى العلوفة لدوابّهم، ولم يكن ممكنًا بطبيعة الحال أن يحمل الجيش علوفة الخيل ونحوها من الدواب، ولاسيما في الظروف التي تقتضي الخروج إلى الغزو العاجل، فكان بدهيًّا أن تتوافر وسيلة سوق يتم من خلالها تزويد الجيوش باحتياجاتها علوفة الدواب وغير ذلك من معينات الغزو. وقد كتب الهروي في تذكرته، القرن السابع الهجري/13م، أنَّ من التقاليد المرعية التي يتعين على السلاطين والملوك مراعاتها ببلاد المشرق، إذا قصد بلدًا بغرض تَمَلُّكِه، فقد كان يُؤَمِّنُ الفلّاحين والرعية المستضعفين، ويُرسل إليهم مَنْ يحميهم ومن شر العسكر يكفيهم؛ وذلك لفائدتين، إحداهما: أنهم يجلبون إليه العلوفة ويميرون العسكر بالنعمة وما يحتاج إليه الناس من المؤن. والفائدة الأخرى: أنَّ أهل الحصن المحصور والبلد المقهور يبلغهم ذلك فيعلمون أنه مالكٌ لا مُغير (الهروي، 1980م، ص24)؛ وهذا من دلالات حاجة الجيوش إلى أسواقٍ تمدهم بالميرة والمؤن وسائر ما يحتاجونه لقوام حياتهم العسكرية.

> وأبو الحسن الهروي، المذكور آنفًا، علي بن أبي بكر بن علي الهروي: رحالة، مؤرخ، أصله من هراة، من بلاد السند بأفغانستان الحالية، ومولده بالموصل، عُرِفَ بالسائح الهروي؛ لأنه قضى حياته مرتحلاً في أنحاء المشرق والمغرب الإسلامي، وفي الهند ومصر وغيرهما، لم يترك برّا ولا بحراً ولا سهلاً ولا جبلاً من الأماكن التي يمكن قصدها ورؤيتها إلا رآه،

ولم يصل إلى موضع إلا كتب خطه في حائطه. له مؤلفات، منها: الإشارات إلى معرفة الزيارات، والتذكرة الهروية، والخطب الهروية، توفى بحلب سنة 611هـ/1214م، وكان له فيها رباط. (ابن خلّكان، 1900م، جـ3، ص.346. عمر، من مقدمة تحقيق كتاب: الهروي، 1422هـ، ص5).

ولقد أسهمت ميرة أسواق الجيوش ومؤنها في تعزيز قدرة الجيوش على تحمّل مشاقّ ومكابدة العيش في البيئات العسكرية ولاسيما في أحرج ظروف الحروب التي تحتاج نفسًا طويلاً ولاسيما مع خطط الحصار وطول أمده.

وإلى جانب ذلك، فقد كان ارتباط السوق بالجيوش والمعسكرات يشجّع على دعم وتعزيز الروح المعنوية للجند، وتثبيتهم على المرابطة في الأماكن التي تتوافر فيها الأسواق اللازمة للتزوّد بالسلع المختلفة، بل كان يشجع الناس على التطوع في الجيوش وتكثير سواد المسلمين في مواجهة أعدائهم.

وهكذا، لم تكن فكرة إقامة أسواق ملحقة بالجيوش مجرد ترفٍ اقتصاديٍّ مرحليٍّ ومؤقّت، بل كانت منظومة تجارية واقتصادية فرضت نفسها باعتبارها ضرورة في خطط تلك الجيوش، وجزءًا لا يتجزأ من استعداداتها الأساسية في مختلف البيئات العسكرية، مشرقًا ومغربًا، عبر العصور الإسلامية، وهو ما ستعرض لها الدراسة في سطورها اللاحقة من هذا المبحث.

أسواق العسكر وتطورها التاريخي عبر العصور الإسلامية:

لمّا كانت بيئة المدينة المنورة زراعية بطبيعتها (الشريف، 1965م، ص.381 و382)، فقد شغلت التجارة مركزًا ثانويًّا في الحياة الاقتصادية لأهل المدينة؛ ولذلك لم يكن بالمدينة سوقٌ كبيرة، فكانت البيوعات تجري في البيوت، وفي بعض الساحات التي تكون أسواقًا، وهي في الحقيقة لا تعدو أن تكون فضاءً واسعًا لا بناء فيه، يضع التجار فيه بضائعهم (هاشم يحيى الملاح، 2006م، ص.27). فإذا وضعنا تلك الصورة التجارية التقليدية إلى جانب عدم وجود أسواق كبرى ومعروفة في المدينة، حاضرة الإسلام الأساسية، فلنا أن نتكهّن بالصورة التي كانت عليها بدايات تأسيس أسواق

العسكر؛ وذلك من خلال مجموعة من التجار وأهل الأسواق متوسّطي الإمكانات الذين كانوا يصحبون الجيش في مظانّ معسكراته من أجل توفير الاحتياجات الأساسية للمحاربين فحسب.

ولئن ذهبت دراسةٌ تاريخية إلى أن عالم التجار، في البيئات العسكرية الإسلامية، «كان موجودًا منذ ابتداء الفتح، متقفّيًا الجيش، متصيدًا الغنيمة» (جعيط، 1986م، ص.151. وقد عزا المعلومة إلى: العَلِيّ، 1953، ص.263، وبالرجوع إلى المرجع الأخير، لم أقف على هذه المعلومة، لا بنصها ولا بمعناها، ولا في الصفحة المشار إليها ولا في غيرها)؛ لكن هذا القول لا يحمل على عواهنه، بل يحتاج مراجعة بالنظر إلى الحالة الروحية للفاتحين الأوائل، ولاسيما في عصر الخلافة الراشدة التي كان يهيمن عليها الزهد في متاع الحياة الدنيا، وإيثار الشهادة في سبيل الله، وهي الحال التي تتنافى، إلى حدٍّ كبيرٍ، مع تعبير «تصيّد الغنائم» الذي أشارت إليه هذه الدراسة.

وفي ضوء الصور المتواضعة التي بدت عليها أسواق الجيش في بداياتها الأولى، لكنها دون شكٍّ ما لبثت أن تنامت سريعًا وتطورت، ولا سيما أنّ مجتمعات الجزيرة العربية بصفة عامة، باستثناء الخصوصية الزراعية للمدينة، كانت في الأصل مجتمعات تجارية لها خبرة في تنظيم الأسواق. وفي هذا السياق، تشير دراسة تاريخية إلى أنّ غالبية المؤمنين لم يكونوا من الفقراء والمعدمين، بل من فئة التجار المتوسطين أو من أبنائهم، بل إنّ بعضهم كان من أبناء كبار تجّار مكة (الملاح، 2006، ص.103).

وعلى عهد عمر بن الخطاب، كان المسلمون إذا صالحوا عدوّهم: كانوا يشترطون عليهم توفير الزاد والعلوفة وإقامة الأسواق للعسكر (كمال، 1413هـ/1992م، ص.178). إنّ مثل هذه المعلومات يكشف عن مدى أهمية أسواق العسر منذ صدر الإسلام.

وقد بلغت أهمية تزويد الجيوش بالمؤن والميرة: أنّ كتاب الصلح بين القائد خالد ابن الوليد وبين أهل الحيرة (مدينة كانت في قديم الزمان بأرض الكوفة على ساحل بحر الخليج. والحيرة هي البصرة في أيامنا (القزويني، د. ت، ص.424): قد تضمن

أن يضيفوا من مرّ بهم من جيوش المسلمين ممّا يحلّ لهم من طعامهم وشرابهم (أبو يوسف، 1999م، ص.157).

وقد تضمّن عهد الصلح بين المقوقس وبين عمرو بن العاص في فتح مصر: اشتراط الأخير على الأول: أن «يقيموا لهم الأنزال والضيافة والأسواق والجسور؛ ما بين الفسطاط إلى الإسكندرية ففعلوا، وصارت لهم القبط أعوانًا على ما أرادوا من قتال الروم» (ابن عبد الحكم، 1416هـ/1996م، ص.83. الكلاعي، 1417هـ، جـ4، ص.22).

وفي سنة 81هـ/700م، عندما انهزمت قوات والي الأمويين في بلاد العراق الحجاج ابن يوسف الثقفي على يد قوات ابن الأشعث في الأهواز، نقصت المؤن واحتاج العسكر إلى طعام وميرة، فنادى الحجّاج في الناس بقوله: «أيها الناس، ارتحلوا إلى البصرة... فإنّ هذا المكان الذي نحن به لا يحمل الجند ثم انصرف راجعًا وتبعته خيول أهل العراق» (الطبري، 1387هـ/1976م، جـ6، ص.340). الشاهد هنا أنّ الجيوش برغم تموينها، لكنها كانت معرّضة لنقص المؤن والأمداد لأي سبب من الأسباب وتحت أي ظروف عارضةٍ؛ ومن ثمّ، كانت تتأكّد، يومًا بعد يوم، ضرورة وجود سوق ملحق بالجيوش والمعسكرات؛ فكان ذلك أدعى لثبات الجيوش وقوة موقفها في مواجهة أعدائها.

> «الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي، ولّاه عبد الملك الحجاز، ثم عزله عنها وولّاه بلاد العراق وخراسان، اختط الحجاج بن يوسف الثقفي مدينة واسط بالعراق، فلما توفي عبد الملك وتولى الوليد أبقاه على ما بيده، توفي في رمضان 95هـ/حزيران يونيو 714م» (الطبري، 1387هـ/1976م، جـ7، ص331. ابن العديم، د. ت، جـ5، ص2041 و2066. ابن خلّكان، 1900، جـ2، ص29). «وعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، أمير وقائد، ثار على الحجاج واستولى على الكوفة، وحدثت بينهما وقعة دير الجماجم التي انتهت بخروج ابن الأشعث من الكوفة والتجائه إلى رتبيل ملك الترك، فقتله رتيبل وأرسل برأسه إلى الحجاج بعد تهديد الحجاج له،

وكان قتله سنة 85هـ/704م (الزُّهرِيُّ، 1421هـ/2001م، جـ5، ص305. الزركلي، 2002، جـ3، 323).

وتذكر المصادر أنّ والي خراسان، عصر الأمويين، قتيبة بن مسلم الباهلي (49: 96هـ/669: 715م) كان يتخيّر المواسم المناسبة فيستحثّ جنده على الغزو؛ ويشار إلى أنه في سنة 88هـ/707م، لمّا كانت أيام الربيع، ندب قتيبة الناس وقال: إنِّي أغزيكم قبل أن تحتاجوا إلى حمل الزاد، وأنتقلكم قبل أن تحتاجوا إلى الأدّفاء، فسار في عدة حسنة من الدواب والسلاح (الطبري، 1387هـ/1976م، جـ6، ص432. ابن جعفر، 1981م، ص.408)، وكانوا يختارون الغزو في موسم الربيع حتى يمكن تأمين العلف الأخضر للدواب التي يستصحبها العسكر؛ وكذلك من أجل تخفيف أعباء الحملات الحربية. وقد كانت تلك التدابير من الإجـراءات المتوارثة خلال عصري الدولة الأموية وكذلك العباسية (الطبري، 1387هـ/1976م، جـ6، ص432. الكوفي، 1411هـ، ص.146. ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ3، ص.107. كمال، 1413هـ/1992م، جـ1، ص.181 و185). وهكذا، لم يكن ثمة معنى لسير الجيوش ومعسكراتها وحملاتها دون تأمين مصادر الأقوات والتموين.

وتنوّه دراسة تاريخية بـأنّ نشاط تجار المعسكرات من البصريين، خلال القرن 1هـ/7م كان متنوعًا، فكانوا إمّا أن يبيعوا ما يشترونه للجند في الميدان، أو يصرّفونه في الأسواق المحلية، أو يجلبونه إلى البصرة لاختزانه أو بيعه. وهم يقومون بمثل هذه العمليات إمّا لحسابهم الخاص أو يكوّنون شركات فيما بينهم (العَلِيّ، 1953، ص.237). ولقد كانت مثل هذه التجارات، خلال عصور الفتوحات، مهمة وواسعة المجال، على نحو ماورد، وسيرد، عبر سطور هذه الدراسة.

وقد كان من تداعيات الفتنة التي وقعت في بغداد أيام المستعين وبين المعتز سنة 251هـ/865م: أن تعرّضت تجـارات أهل السوق، التي في الميدان، للنهب، لكنّ تجارات التّجّار التي كانت في السفن المرابطة قد كتب لها النجاة (الطبري، 1387هـ/1976م، جـ9، ص.322 و323). وفي تلك الفتنة تعرّضت جماعة من أهل الأسواق للأسر، فتوسّلوا للقادة في إخلاء سبيلهم، فأطلق من كان منهم يشبه

السوقة (الطبري، 1387هـ/1976م، جـ9، ص.324)؛ ولعل هذه المعلومة تفيدنا بأنّ زيّ تجّار العسكر لم يكن عسكريًّا، بل كانوا مميّزين حتى في سمتهم عن الجند.

والخليفة العباسي أحمد بن محمد بن المعتصم الملقّب بالمستعين، ولد 220هـ/836م، وبويع بالخلافة بعد وفاة المنتصر العبّاس 248هـ/862م، وكان مستضعفا في رأيه وعقله وتدبيره، وكانت أيامه كثيرة الفتن والحروب وخروج الخوارج، ودولته شديدة الاضطراب، وخلع سنة 252هـ/866م، وقتل بعد ذلك، خلال السنة ذاتها، وعمره إذ ذاك ست وثلاثون سنة (ابن الطقطقي، 1418هـ/1997م، ص.237 و239). أمّا «الخليفة العباسي أبو عبد الله محمد بن المتوكل، بويع بالخلافة سنة 252هـ/866م عقيب خلع المستعين، ولم يكن بسيرته ورأيه وعقله بأس، إلا أنّ القادة الأتراك كانوا قد استولوا منذ قتل المتوكل على المملكة، واستضعفوا الخلفاء، فلمّا تولى المعتز ثاروا وطلبوا منه مالا فاعتذر إليهم، وقال: ليس في الخزانة شيء، فثاروا به واتفقوا على خلعه وقتله، وقد تمّ لهم ذلك بعد تعذيبه والتنكيل به وحبسوه في بيت حتى مات صبرًا 255هـ/868م، بعد أن أشهدوا عليه أنه خلع نفسه (ابن الطقطقي، 1418هـ/1997م، ص.239 و240).

وفي سياق حديثه عن فتنة الزنج التي امتدت ستة عشر عامًا (255: 270هـ/869: 883م) يتكرر تنويه الطبري بتجار أسواق العسكر وأهل السوق الملحقين بالمعسكرات، والذين كانوا يتنقلون ما بين المعسكرات وبين مصادر السلع من أجل تأمين الأقوات والميرة للأطراف المتحاربة (الطبري، 1387هـ/1976م، جـ9، ص.607 و633).

وخلال حروب المعز لدين الله العبيدي (10 رمضان 319: 14 ربيع ثان 365هـ/26 أيلول سبتمبر 931: 21 كانون أول ديسمبر 975م) مع القرمطي الحسن بن بهرام، الذي قدم من الأحساء في عسكر متوسطًا بأبي منصور بختيار بن معزّ الدولة لدى الخليفة العباسي المطيع لله (334: 363هـ/946: 974م)؛ وذلك من أجل أن يعطيه ولاية مصر إذا ظفر بالمعز العبيدي صاحب مصر، فلمّا وافقه الخليفة، شريطة ألا

يعطيهم مالاً ولا جندًا، حينئذٍ مضى أبو علي القرمطي إلى مصر، فتحصّن المعز منه في القاهرة، فحاصره القرمطي. وكان المعزُّ قد لحق بالمنهزمين من أصحاب الحسن أبي عليٍّ المذكور فأخذهم، وأخذ أتباع العسكر وأهل السوق في العسكر (عبد الجبار، د. ت، ص.463).

أبو علي الحسن بن أحمد ابن أبي سعيدٍ حسن بن بهرام من أبناء الفرس الجنابيّ القرمطي الملقب بالأعصم، أصله من الفرس، ولد بالأحساء في رمضان 278/كانون أول ديسمبر891م، وغلب على الشام في ذي الحجة 357هـ/تشرين الثاني نوفمبر 968م، وتوجه إلى مصر فحصرها في ربيع الأول 361هـ لعدة شهور، ثم رجع إلى الشام، ومات بالرملة في رجب سنة 368هـ/شباط فبراير 979م، وهو إذ ذاك يظهر طاعة عبد الكريم الطائع لله بن المطيع العباسي (ابن عساكر، تاريخ دمشق، جـ13، ص6، وجـ61، ص262. ابن منظور، 1402هـ/1984م، جـ6، ص311. صاحب حماة، 1907م، جـ2، ص67. الذهبي، 1405هـ/1985م، جـ16، ص274 و275).

ومعز الدولة أبو منصور بختيار بن معز الدولة أحمد بن بويه الديلميّ، فارسي، ولد بالأهواز 332هـ/943م، ولي ملك العراق بعد أبيه سنة 356هـ/967م، وكان شجاعًا قويًّا شديد البأس يمسك الثور بقرنيه ويصرعه. قامت بينه وبين ابن عمه عضد الدولة منافسات وحروب على الملك، قتل سنة 367هـ/977م (ابن تغري بردي، 1383هـ/1963م، ص129. الزركلي، 2002، جـ2، ص44 و45).

والخليفة العباسي المطيع لله، الفضل بن المقتدر جعفر بن المعتضد أحمد بن الموفق العباسي، ولد سنة 301هـ/913م، بويع بالخلافة وسنّه يومئذٍ في أربع وثلاثين سنة؛ وذلك بعد خلع الخليفة المستكفي سنة 334هـ/945م، وقد تم عزله هو الآخر سنة 363هـ/975م بسبب المرض، وتوفّي سنة 364هـ/975م، بعد أربعة أشهرٍ من العزل (الذهبي، 1405هـ/1985م، جـ15، ص.113 و116).

وفيما كانت أطلال سوق العسكر مفتاحًا أثريًّا لكثير من الحقائق التاريخية عن الدولة الغزنوية (هوتسما وآخرون، 1418هـ/1998م، ص3319)، فإنّ الدراسات الأثرية تشير إلى أنّ سوق العسكر «لشكري بازار» كان موجودًا على عهد الغزنويين في خراسان الكبرى (أحمد ضابطى جهرمى، پژوهش‌هايى در شناخت هنر ايران، جـ2، نشر ني، تهران، 1389ش/2010م، ص130)، يشار كذلك إلى أنّ أسواق العسكر كانت معروفة في بيئات الجيوش الغزنوية ببلاد الهند (البلخي، 1310هـ، جـ3، ص448).

وتتحدث إحدى الدراسات عن الأمن الذي كانت تتمتع به بلاد ما وراء النهر وشمال الهند وخراسان على عهد السلطان محمود الغزنوي (388: 421هـ/998: 1030م) وابنه مسعود الأول (421: 433هـ/1030: 1041م) كما تشير إلى أنّ المنتسبين إلى ذلك الجيش كانوا يعيشون في قلاع وحصون وثكنات ومجمعات كاملة تسمّى مدينة العسكر «لشكر طيبة»، وكانت توجد معها المقاصف والبازارات التي كانت تسمّى «لشكري بازار» أي بازار الجنود (Dupree, 1977, P.312).

وإلى الشمال من مدينة بست الغزنوية، كانت تتناثر منطقة الحصون والمعسكرات عبر السهول مع أكوام تميز أحياء الجنود، ومساكن القادة... وإلى جانبها سوق العسكر «لشكري بازار»، حيث كان يوجد التجار الذين يزودون القوات باحتياجاتهم من محلاتهم (Dupree: 1977, P. 38).

> بُسْت: كلمة فارسية بمعنى المعبد أو الملجأ الآمن، وهي اسم لمدينة من مدن سجستان، أفغانستان الحالية، تقع على شاطئ نهر هلمند بين هراة وغزنة. أهلها ذوو مروّةٍ ويسار، وبها متاجر إلى بلد الهند والسند وبها نخيل وأعناب وهي خصبة جدّا ينسب إليها نفرٌ من الأئمة، منهم: أبو حاتم محمّد بن حبان البستي صاحب التصانيف العجيبة في علوم الحديث، وكان أحد حفاظ الدّنيا.. (الاصطخري، 2004م، ص245. الهمداني، 1415هـ، ص.123 و315).

ويتحدث مـؤرِّخ عن وجود تجار سوق الجيش والحرفيين، على عهد السلطان إبراهيم بن مسعود الغزنوي (451: 481هـ/1099م)؛ وذلك خلال حروبه في خراسان 471هـ/1078م، وبلاد الهند سنة 472هـ/1079م (مباركشاه، 1967، ص283. النويري1423هـ، جـ26، ص80).

يرجع ظهور الدولة الغزنوية إلى سنة 351هـ/962م إلى أحد المجاهدين المسلمين ويدعى سبكتكين، حيث ولّاه السامانيون منطقة غزنة، ثم مد سلطانه في الشرق حيث ولّاه السامانيون إقليم خراسان عام 384هـ/994م مكافأة له على قمع الثوار في بلاد ما وراء النهر. وقد اشتهرت هذه الدولة، التي اتخذت من مدينة غزنة على أطراف خراسان تجاه حدود الهند عاصمة لها أيام عهد السلطان محمود الغزنوي بن سبكتكين (388: 421هـ/998: 1030م) الذي امتاز عهده بالجهاد الإسلامي في إقليم الهند، ويقال إن غزواته وصلت إلى حدود هضبة الدكن، واعترف به الخليفة العباسي. واصل أبناء محمود جهودهم في فتح بلاد الهند، ولكنهم لم يكونوا في قوة والدهم. فبموت والدهم عام 421هـ،1030م دبّ بينهم الخلاف حول العرش، وأخذت الأمصار الشرقية تنفصل تدريجيًا، واقتسم الخانيون والسلاجقة ممتلكاتهم الغزنوية في الشمال والغرب، ثم تمكّن المماليك الغوريون في أفغانستان في النهاية من تسديد الضربة القاضية إلى الغزنويين، فقضوا على دولتهم عام 582هـ، 1186م (ابن الأثير، 1417هـ/1997م، جـ8، ص604. ابن تغري بردي، 1383هـ/1963م، جـ5، ص95. الصفاقسي، 1988م، ص300 – 303. الموسوعة العربية العالمية، 1419هـ/1999م، جـ17، ص109 و110).

وعلى صعيدٍ آخر، كان سوق الجيش «بازار لشكر» معروفًا أيام دولة السلاجقة، على عهد السلطان السلجوقي جلال الدين ملكشاه، ووزيره نظام الملك، وقد وُجِدَتْ بتلك السوق سلعٌ وأطعمة مختلفة... وكانت السوق تخدم معسكر جيش السلطان المذكور (الجوزجاني، 1985م، ص.255 و398). وكذلك نوّهت المصادر بسوق

العسكر السلجوقي في مدينة أصفهان على أيام السلطان السلجوقي محمود بن ملكشاه بن ألب أرسلان (484: 486هـ/1092: 1094م) (الراوندي، 2005، ص.216 و240 و242. خاكسار، شتاء 1969م/1389ش، ص.25).

السّلطان الكبير أبو الفتح ملكشاه بن أبي شجاع ألب أرسلان بن داود ابن ميكائيل بن سلجوق بن تقاق التّركيّ، ولد سنةً 447هـ/1055م، ملك بعد وفاة أبيه فبويع سنة 465هـ/1073م وامتدّت مملكته من أقصى بلاد التّرك إلى أقصى بلاد اليمن، وراسله الملوك من سائر الأقاليم، حتى ملك الروم والخزر وغيرهما، وكانت دولته صارمةً، والطّرقات في أيّامه آمنةً، وقد كانت له أفعالٌ حسنةٌ، وسيرةٌ صالحةٌ... وكان مع عظمته يقف للمسكين والضعيف، والمرأة، فيقضي حوائجهم، وقد عمّر العمارات الهائلة، وبنى القناطر، وأسقط المكوس والضّرائب، وحفر الأنهار الكبار، توفّي في السادس عشر من شوال سنة 485هـ/19 تشرين ثان 1092م (ابن كثير، 1418هـ/1997م، جـ16، ص.129 و130).

وأبو علي الحسن بن عليّ بن إسحاق الطوسي ولقبه: «قوام الدين نظام الملك صدر الإسلام شمس الكفاة سيد الوزراء، تولّى الوزارة في الدولة السلجوقي أيام السلطان ألب أرسلان (ت: 1 ربيع ثان 465هـ/15 كانون أول 1072م) وابنه ملكشاه، وكانت مدة وزارته ثلاثين سنة، منها عشر سنين للسلطان ألب أرسلان وعشرون سنة لولده ملكشاه، بعد وفاة ألب أرسلان عيّن وصيًّا على ملكشاه حتى بلوغه سن السلطنة. وقد كان لنظام الملك من الخيرات في بلاد الإسلام من المدارس والقناطر والرباطات والوقوف ما هو موجود إلى الآن يشهد لنفسه، وفتح الله –تعالى– على يديه الفتح الّذي عزّ به الإسلام بباب منازجرد «ملازكرد» سنة 463هـ/1071م وأسر ملك الروم، وقد استشهد على أيدي الملاحدة بباب نهاوند في العاشر من رمضان 485هـ/14 تشرين أول 1092م (ابن العمراني، 1421هـ/2001م، ص.199 و200).

وتشير دراسة إلى المعلومات حول أسواق العسكر في بلاد المغرب الإسلامي، تكاد تكون قليلةً جدًّا باستثناء بعض الإشارات؛ منها: ما أورده أحد المصادر العبيدية مِنْ «أنّ ما يباع بأسواق العسكر قد خبث؛ لارتكابهم النهي واحتياطهم على النهب» (الجوذري،1954 م، ص.43). لكنّ تلك المعلومات لم تكن دقيقة بالنظر لمعلومات تاريخية قد أوردتها المصادر التاريخية عن عهودٍ لاحقة من تاريخ بلاد المغرب الإسلامي. وفي هذا السياق، فإذا افترضنا أنّه طالما أنّ القرن الرابع 4هـ/10م قد ميزته الحروب والمعارك، فلا نستبعد انتشار هذه الأسواق في مناطق متعددة من بلاد المغرب (بلهواري، 2008، ص.75)، ولكنّ المصادر كانت نادرًا ما تتطرق إلى موضوع الأسواق الخاصة بالجيش إبّان تلك المدة.

وبخصوص بلاد الشام، ينص أحد المصادر التاريخية على وجود سوق للعسكر في سياق حديثه عن الصراع الذي دار بين العرب من بني مرداس في نواحي حلب سنة 457هـ/1065م وبين جيوش الإمبراطور البيزنطي رومانوس، إذ حاصر العرب جيوش الروم، وضيّقوا على من يروم الخروج من العسكر، وحملوا عليهم، وهجموا على السّوق الذي في العسكر ونهبوه وعادوا (الأنطاكي، 1990م، ص415). وتفيدنا هذه المعلومات بأنّ سوق العسكر كان موجودًا أيضًا في معسكر جيش الروم. وبرغم أنّ المصادر نادرًا ما تطرقت إلى مثل هذه الأسواق في البيئات العسكرية الرومية، كذلك لم تبين أيّ السوقين أسبق ظهورًا في التاريخ، وإن كنّا نميل إلى أنّ الروم أخذوا بنظام أسواق العسكر عن أسواق الجيوش الإسلامية؛ وهو ما يلمّح إليه أحد المصادر الفارسية (مباركشاه، 1346ش/1967م، ص.285 وما بعدها).

> «هو رومانوس الرابع ديوجينيسRomanus IV ويسميه العرب: أرمانوس: رابع أباطرة الدولة البيزنطية، ولد سنة 1030م/421هـ، واعتلى عرش الإمبراطورية الرومانية الشرقية 1068م/460هـ، وهو الإمبراطور الذي تولى مهمة صدّ الأتراك السلاجقة، وقد انهزم بجيوشه على أيدي جيوش السلاجقة بقيادة السلطان ألب أرسلان في معركة ملازكرد الشهيرة، وقد توفّي رومانوس سنة (1072م/464هـ) بعد الإطاحة به» (الذهبي،

1413هـ/1993م، جـ31، ص11. ابن كثير الدمشقي، 1418هـ/1997م، جـ16، ص26. القلقشندي، 1987م، ص.119. زكّار، في هوامش تحقيقه كتاب ابن العديم، د. ت، جـ3، ص1298).

وقد عرف سوق العسكر أيّام الدولتين السلجوقية (428: 590هـ/1037: 1220م) والخوارزمية (469: 628هـ/1077: 1231م)، وكان آنذاك يسمّى بالفارسية، وكذلك بالتركية، «بازار لشكر» (الراوندي، 2005، ص.242). وقد كان «بازار لشكر» موجودًا على أيام السلطان السلجوقي محمد بن ملكشاه (عوفي، 1965م، ص234. الجوزجاني، 1312هـ/1894م، جـ1، ص255). ويشيد أحد المصادر التاريخية بالسوق المرافق للحملات الحربية في عهد الملك سلجوق شاه، وما كان لسوق الجيش من دور كبير في حسم كثيرٍ من الحروب التي خاضتها الدولة السلجوقية (Ibn Ibrāhim, 1886, p.30).

وخلال العهود الأولى للحروب الصليبية على بلاد الشام، وتحديدًا سنة 504هـ/1110م، تفيد المصادر أنّ كثيرًا من بلاد الإسلام فزعت إلى المقاومة... وعندما علم الإفرنج بفزعة عساكر المسلمين، اجتمعوا ونزلوا بِأُسَرِهم أفامية (مدينة حصينة من سواحل الشام، وكورة من كور حمص، وهي الآن أطلال وآثار (الحموي، 2010، جـ1، ص227)... وصاروا يدًا واحدة وكلمةً متفقةً على الإسلام وأهله، وساروا قاصدين البلاد الشامية... فلمّا تولّى الأمير الأشهر عز الدين أبو العساكر سلطان بن منقذ الكناني (491: 540هـ/1098: 1145م، أمر مدينة شيزر بالشام من أعمال حمص من بلاد الشام (الحميري، 1980م، ص352): فما كان منه إلا أن خرج بنفسه وجماعته وخاصة أهله لمواجهة حملة الإفرنج (ابن الفوطي، 1416هـ، جـ3، ص.228)، واجتمع ابنُ منقذ مع الزنكيين وحرضهما على الجهاد، وهوّن عليهما أمر الإفرنج، فرحلوا وقطعوا نهر العاصي، ونزلوا قبلي شيزر، وصار سوق العسكر في شيزر، ونزل عسكر الزنكيين حول شيزر، وبالغ ابن منقذ وجماعته في خدمة تلك الجيوش المسلمة والمواصلة بالميرة(ابن القلانسي، 1403هـ/1983م، ص.283. ابن العديم، د. ت، جـ8، ص3665) استمدادًا من سوق العسكر المنصوب في تلك المدينة.

وتتحدث المصادر التاريخية عن جيوش المسلمين الذين شددوا حصارهم سنة 509هـ/1115م حول البلاد الشامية، التي كانت الفرنجة قد استولوا عليها في مقتبل الحروب الصليبية، فما كان من «روجر» عندما بلغه أنباء الحصار إلا أن سار متسلِّلاً في خمسمئة فارسٍ وألفي راجلٍ للممانعة، فوصل إلى المكان الذي ضربت فيه خيام المسلمين، وكان على علمٍ بها، فرآها خاليةً من الرجال المقاتلة؛ الذين لم يكونوا قد وصلوا إلى خيامهم بعدُ، فنهب «روجيل» جميع ما هناك، وقتل كثيرًا من السوقية، وغلمان العسكر. وعندما وصلت عساكر المسلمين متفرقةً، كان الفرنج يقتلون كل من وصل إليهم، فلما وصل الأمير برسق في نحو مئة فارسٍ، ومن ورائهم السوقية والغلمان الذين احتموا بهم، فقاتل برسق ساعةً، ثم اندفعوا على حميّةٍ، فوقعت الفرنج في السوقة، وانقضّت على من تخلّف من عسكر المسلمين، فقتلوا ثلاثة آلاف، ونهبوا أموال التجار وسبوا الحريم (ابن الأثير، 1417هـ/1997م، جـ8، ص608. سبط ابن الجوزي، 1434هـ/2013م، جـ20، ص.78. صاحب حماة، 1907، جـ4، ص.15. ابن خلدون، 1408هـ/1988م، جـ5، ص.225. ابن الوردي، 1417هـ/1996م، جـ2، ص.222)؛ وبذلك تعرّض أهل أسواق العسكر إلى نكبة، وانتهى بهم ذات المصير الذي انتهى بجيش المسلمين. وتشير هذه المعلومات إلى أنّ بعض المقاتلين كانوا يصطحبون معهم نساءهم، أو أن يكون المراد بالحريم: النساء اللائي يحرضن العسكر أو يداوين الجرحى ويطبّبن المرضى؛ وهذا يجعلنا كذلك نميل إلى أنَّ مواد الطبابة ومتعلقاتها كافة إنما كانت ضمن السلع الموجودة بالضرورة في أسواق العسكر.

«روجيل» أو روجار أو روجيه: قائد صليبي، وصاحب أنطاكية، انتصر على جيوش المسلمين، وتملك روجار جزءًا من بلاد الشام وجميع الجزيرة الفراتية، وأسكنها الروم والفرنج مع أهلها. قتل خامس جمادى الأولى سنة 513هـ/1119م عند موضع اسمه تل عقبرين، وقتل من الفرنج ألوف على يد ملك حلب الغازي بن أرتق (ابن منقذ، 2009، ص40. الدواداري، 1391هـ/1971م، جـ8، ص.137).

الأمير برسق بن برسق، صاحب همدان، أيام السلطان السلجوقي محمد ابـن ملكشـاه (ت: 512هـ/1118م)، كـــان مقدّم جيـوش فـي الحمـلات العسكرية ضد جيوش فرنجة الصليبيين ببلاد الشام، فكان قائد جبهة حلب، انهزم في معركة سارمين أو معركة «تل دانيث» أمام روجرز في الثاني والعشرين من ربيع الثاني سنة 509هـ/14 أيلول سبتمبر 1115م، كان برسق خيّرًا، ديّنًا، وكان من الرجال المخلصين للخليفة العباسي المسترشد بالله (ت: 529هـ/1135م)، وقد ندم على الهزيمة، وهو يتجهّز للعود إلى الغزاة، فأتاه أجله، وكان ديّنا عادلاً، قتل في ذي القعدة، سنة 510هـ/1116م وقيل 509هـ/1115م (العظيمي، 1984م، ص376. ابن الأثير، 1417هـ/1997م، جـ8، ص609، جـ9، ص62. ابن العديم، د. ت، ص263 و264 و265. الذهبي، 1405هـ/1985م، جـ9، ص510 و511).

وفي بلاد الغرب الإسلامي، نجد أنّ أحد المصادر قد نوّهت كذلك بوجود ما يعرف بـ«أسواق المحلة» الملحقة بعساكر الجيوش الموحدية خلال القرن السادس الهجري/12م، والتي كانت موجودة في كلٍّ من بلاد المغرب والأندلس (ابن صاحب الصلاة، 1987م، ص.405 و411 و419 و420). وينقل مؤرخ ما ينمّ عن كثرة ما عمّ الرخاء مرافق الحياة، أيام الموحدين ببلاد المغرب والأندلس، منوهًا بأنّ القواعد الحربية الكبرى، كقاعدة المعمورة مثلاً (قاعدة عسكرية تابعة للموحدين، تقع شمالي مدينة سلا المغربية عند مصب نهر المعمورة، ويسمّى أيضًا نهر سبو (ابن سعيد المغربي، 1970، ص138. الإدريسي،1409هـ/1988م، جـ1، ص.246) حيث كانت تتوافر أسواقها على جميع ما يمكن أن تحتاج إليه الأساطيل المغربية، بل إنّ المواد الغذائية المخزونة فيها قد تفي بحاجة الحملات العسكرية (عبد الهادي التازي في مقدمة تحقيقه كتاب ابن صاحب الصلاة، 1987، ص.53). وهذه المعلومة تشير إلى أنه برغم وجود أسواق محلات العسكر، لكنّ القواعد العسكرية يبدو أنها كانت تتعامل مع تجار الجملة مباشرة لتزويدها بكميات كبيرة من المؤن والأقوات.

ويتحدث أحد المؤلفات التاريخية عن جيوش الموحدين عندما شرعت في الانسحاب من الأراضي الأندلسية أمام ضغط قوات ألفونسو القشتالي Alfonso Henrique في أواخر ذي القعدة 567هـ/تمّوز يوليو 1172م، حيث انقضّت عساكر الجيوش القشتالية فهاجموا الموحدين وأشعلوا النار في البيوت والخيام، ووصلوا إلى السوق بقرب المحلة، معسكر الموحدين، وقتلوا الضعفاء والمرضى(عنان، 1417هـ/1997م، جـ4، ص79 و80). ولعل هذه المعلومة تفيدنا كذلك بوجود مستشفى للعسكر بجوار السوق أو أنّ المصابين كان يتلقون الرعاية الصحية بالقرب من سوق المعسكر.

ألفونسو الأول أو كما يقول العرب ابن الريكي أو ابن الريق (24 محرم 502: 11 شوال 581هـ/25 يوليو 1109: 6 ديسمبر 1185م)، أشهر ملوك البرتغال الذين حققوا لها استقلالها، ثم عمل على توسيع مملكته بتجريد الحملات العسكرية على المسلمين بالأندلس فانتصر على الموحدين في معركة لاس نافاز دي تولوزا، توفّي سنة 1158م، يعتبره البرتغاليون قديسًا (المنجد في الأعلام، 2008م، ص415. البعلبكي، 1990م، جـ1، ص118).

وعلى جانبٍ آخر، تشير المصادر التاريخية إلى أنّ السلطان صلاح الدين الأيوبي حين استنهض قوّاده وأمراء جيشه إلى مواجهة الصليبيين في عكا، يوم 9 جمادي الآخرة عام 587هـ/4 يوليو 1191م، فلم يجيبوه وتخاذلوا عن ذلك... فيما وردت ثلاثة من رسل الإنجليزي ريتشارد قلب الأسد إلى معسكر السلطان ملتمسةً فاكهة وثلجًا، وذكروا أن مقدم الاسبتارية يخرج في الغد يعني يوم الجمعة يتحدث ويتحدثون معه في معنى الصلح، فأكرمهم السلطان، ودخلوا سوق العسكر وتفرجوا فيه وعادوا تلك الليلة إلى عسكرهم (ابن شداد، 1415هـ/1994م، ص.255 و264. أبو شامة، 1418هـ/1997م، جـ4، ص258).

ريتشارد الأول أو ريكارد قلب الأسد Richard Coeur de Lion ملك إنجلترا الأشهر ضمن من حملوا هذا اللقب، ولد سنة 1157م، وخلف أباه في مملكة الإنجليز سنة 1189م، وبعد أن أصبح ملكًا انضم إلى فيليب أغسطس الفرنسي في الحملة الصليبية، وقد احتل مدينة عكا. وحاول احتلال القدس،

إلا أنه فشل في ذلك. وكان السلطان صلاح الدّين يحسن به الظّنّ، وإذا قيل له عن ريتشارد ما هو فيه من النقائص والغدر... كان صلاح الدين لا يقبل فيه طعنًا، ولكنه ما لبث أن خاض صراعًا طويلاً مع صلاح الدين الأيوبي انتهى بالصلح بينهما، قتل ريتشارد أثناء حصار قلعة فرنسية سنة 1199م وهو في الثالثة والأربعين من عمره (ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ2، ص283. الذهبي، 1405هـ/1985م، جـ22، ص213. الزركلي، 2002م، جـ8، ص220. ديورانت، 1408هـ/1988م، جـ15، ص.196 وجـ16، ص.192. رايلي، 1985م، ص.200 و201. الموسوعة العربية العالمية، جـ11، ص.456 و457).

الأسبتارية والأستبارية والأسبتالية Hospitalliers: تسمية إفرنجية إفرنسية متعددة لمسمّى واحد يدل على جمعية كنسية كاثوليكية انبثقت عن هيئة الدير الأمالفي الإيطالي بالقدس، نسبة إلى التجار الإيطاليين الذين أتوا إلى القدس من مدينة الأمالفيا، إذ كان الخليفة الفاطمي الظاهر (411: 427هـ/1021: 1036م) قد منحهم منطقة كبيرة في مدينة القدس كي يشيدوا عليها المباني التي يريدونها، فأسسوا عام 1080م ديرًا على أساس ثلاثة مبادئ أساسية كانت ضمن القسم الخاص بهذه الهيئة: الفقر والعفة والطاعة. وكان الملبس الأول أعضاء الهيئة عبارة عن رداء أسود طويل نقش عليه صليبٌ أبيض له ثماني زوايا. وفيما كان الراعي الأول للهيئة هو القديس يوحنا الذي اشتهر باسم Jean L'Aumonier أو المحسن، فقد كان أول رئيس للاسبتارية أسقفٌ فرنسي الأصل يدعى «بليسد جيرارد» (1040: 1120م) الذي قد ساعد الصليبيين على دخول بيت المقدس. وقد أقيم بجوار الدير الأمالفي مستشفى لرعاية المرضى الحجيج من النساء. وفي سنة 1119م توسعت في نشاطها ليتجاوز مجرد التطبيب إلى حماية طريق الحجاج النصارى بين يافا والقدس. وقد لعب الاسبتارية دورًا خطيرًا إبّان الحروب الصليبية، ففي سنة 1137م تحولوا إلى منظمة

عسكرية تقاتل لصالح الصليبيين. وبعد جلاء الصليبيين، تحصنوا في رودس 1310م، وهناك سُمّوا «فرسان رودس»، ثم حطّوا رحالهم في مالطا سنة 1530م وتسموا كذلك «فرسان مالطا» وحكموها حتى حملة بونابرت 1798م. وهم كذلك الذين يُعرَفون بفرسان المعبد (الكرملي شباط فبراير 1930م، العدد 2، ص138. مقامي، 1994م، ص11 و12 و13 و14 وما بينهما. المنجد في الأعلام، 2008م، ص415.

ومن الجدير بالذكر، أنه في أيام الهدنة التي كانت بين صلاح الدين الأيوبي وبين الصليبيين، كان أرناط قائد جيوش الفرنجة، في مدّة تلك الهدنة، يشتري الأقوات من سوق العسكر والسّلاح وغير ذلك ممّا يحصّن به الحصن (ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ2، ص283. ابن الأثير، 1417هـ/1997م، جـ10، ص66. ابن العديم، 1417هـ/1996م، ص418). وكان ممّا يقوله العماد الأصفهاني في سرد ملابسات خدعة أرناط: شرع أرناط في إزالة وهنه، وترميم مستهدمه، وتتميم مستحكمه، وتوفير غلاله، وتوفية رجاله، وتدبير أحواله، وتكثير أمواله، ونحن في غرة من تحفظه، وفي سنة من تيقظه، وفي غفلة من حزمه، وفي غفوة من عزمه. وكان يبتاع من سوق عسكرنا الميرة، ويكثر منه الذخيرة. وقد صدقنا كذبه، وحققنا أربه. وأنهى إلى السلطان ما هو مشتغل به من عمارة يجدها، وذخيرة يعدها، وثلمة يسدها، وقوة يشدها، وميرة يستمدها. وكان بالمذكور سديد الظن. شديد الضن، لا يقبل ما فيه يقال، ولا يظن به عثورا يقال (العماد الأصبهاني، 1425هـ/2004م، جـ1، ص154).

البرنس أرناط، أمير صليبي، صاحب الكرك، كان من أعظم شياطين الفرنج ومردتهم، وأخبثهم، وأشدّهم عداوةً للمسلمين، وأعظمهم ضررًا، كان معاصرًا لصلاح الدين الأيوبي، وقد قتل على الأخير سنة 585هـ/1189م (ابن الأثير، 1417هـ/1997م، جـ9، ص452 وجـ10، ص18 و66. ابن تغري بردي، 1383هـ/1963م، جـ6، ص34).

وقد وردت معلومات عن سوق العسكر في سياق حديث مؤرخ الأيوبيين ابن واصل الحموي عن محاولة الاغتيال التي تعرّض لها السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي، من جانب بعض الملاحدة، فما كان من ناصر الدين بن أسد الدين شيركوه إلا أن طعن الملحد فقتله، فيما خرج ملحدٌ آخر من الخيمة منهزما، فثار عليه أهل سوق العسكر فقطّعوه (ابن واصل، مفرّج الكروب في أخبار بني أيوب، جـ2، ص45)؛ ولعل ضمن هذه المعلومة ما يشير إلى أنّ أهل أسواق العسكر كانوا في بعض الأحيان مسلحين وجاهزين للقتال. ولعلّنا نعيد توظيف هذه المعلومة في سياقِ المبحث المتعلق بمدى استحقاق أهل أسواق العسكر في الغنيمة؛ نظرًا لطبيعة المخاطر التي كانوا يتعرضون لها جراء مرافقتهم الجيوش وعلاقتهم بالمعسكرات.

> ناصر الدين محمد بن أسد الدين شيركوه، صاحب حمص، أحد الأمراء الأيوبيين المشهورين، ابن عم صلاح الدين، كان السّلطان يخافه لأنه كان يدّعي أنّه أحقّ بالملك منه، وكان يبلغ السّلطان عنه هذا، وكان قد فارق السلطان من حرّان، وجاء إلى حمص، توفي بحمص يوم عرفة 581هـ/3 آذار مارس 1186م (العماد الأصفهاني، 1423هـ/2002م، ص425. سبط ابن الجوزي، 1413هـ/1992م، جـ21، ص308).

ويشير مصدر تاريخي إلى وجود سوق خاص بالعسكر كان قائمًا في معسكر الجند ببلاد طبرستان، وتحديدًا في منطقة رودبارهج الجبلية، وذلك منذ أواخر القرن 6هـ/12م (ابن إسفنديار، بهاء الدين محمد بن حسن (ت: بعد 606هـ/1209م)، تاريخ طبرستان، ترجمة: أحمد محمد نادي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002م، ص398 و474).

وفي سياق الصراع على النفوذ بين السلاجقة والمغول، تعرّض أحد الأمراء السلاجقة للقتل، وكان يدعى «سيف الدين»، لكنّ ضربة السيف لم تقض عليه، فما لبث أن وجد في نفسه قوة حتى نهض قائمًا عريانًا، وقصد سوق العسكر وهو مجروح، وسأل منهم ثوبًا يستتر به، فأخذه السوقيّ، لمّا عرفوه، إلى خيمة أبغا بن هولاكو (663: 681هـ/1265: 1282م)، الذي كان قد حسم تلك المواجهة على حساب الوزير

السلجوقي معين الدين البرواناه (اليونيني، 1413هـ/1992م، ص.271). ومن المهم هنا الإشارة بأنّ السوق المذكور كان تابعًا للمسلمين؛ بدليل أنّ أهل العسكر قد تعرفوا على شخصية الأمير المذكور. وكذلك تشير الرواية إلى أنّ المنتصر، بطبيعة الحال، كان بوسعه استعمار سوق العسكر لصالحه، وهذا لا يمنع من استمرار أعمال أهله من السوقية والحرفيين والصّنّاع وغيرهم طائعين أو مُكْرَهِين.

وبالعودة إلى بلاد المغرب خلال عصرٍ تالٍ، نجد كذلك أسواق محلة جيوش الدولة المرينية المغربية (642: 869هـ/1244: 1465م) (ابن خلدون، 1408هـ/1988م، جـ7، ص33). ويحدثنا ابن خلدون عن تداعيات الخلاف الذي احتدم في بلاد المغرب الأقصى سنة 658هـ/1260م بين السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني وبين ابن أخيه يعقوب ابن عبد الله، ذلك الخلاف الذي تطور بخروج ابن الأخ عن طاعة عمه السلطان ومجاهرته بنية منازعته. وينوّه ابن خلدون بالدور الكبير الذي كان لتجّار الحرب في تزويد جيش السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني بالأمداد والسلاح؛ وذلك خلال حملته الحربية على مدينتي سلا ورباط الفتح غرة عيد الفطر من السنة المذكورة، بغرض فرض سيطرته على سائر بلاد المغرب الأقصى (عبدالرحمن بن خلدون، 1408هـ/1988م، جـ7، ص236. الناصري، 1312هـ/1894م، جـ3، ص.21). والذي يهمنا في هذا السياق أنّ يعقوب بن عبد الله، أثناء منازعة عمه الملك، قد استعان بتجار الحرب الذين كانوا من الإسبان، أولئك التجار الذين تباروا في توجيه الإمدادات والأقوات والسلاح، وكثرت سفن المترددين منهم إلى ساحات المعارك (ابن خلدون، العبر، جـ7، 236. الناصري، 1312هـ/1894م، جـ3، ص.21. ولكن في النهاية استطاع السلطان أبو يوسف المريني إخماد الفتنة وإحكام يد السيطرة على مقاليد أمور الدولة المرينية الناشئة في بلاد المغرب الأقصى آنذاك (ابن خلدون، 1408هـ/1988م، جـ7، ص.236). ولا شك في أنّ وجود تجار الحرب الإسبان قد أسهم في خسائر كبيرة للطرفين لصالح أولئك التجار الذين يبدو أنهم، على حد قول المؤرخ الناصري السلاوي، قد استغلوا تلك الظروف لتطوير تجاراتهم التي تنامت في بلاد المغرب، وزاد وجودهم بصورةٍ ملحوظة في أوساط أهل المغرب خلال تلك المدة (الناصري، 1312هـ/1894م، جـ3، ص.21).

أبو يوسف يعقوب بن عبد الحقّ بن محبو بن حمامة الزّناتيّ المرينيّ، سلطان المغرب، وسيّد آل مرين. كان ملكاً شجاعاً، مقداماً، مهيبًا. تملّك هذا في سنة 668هـ/1269م، بعد زوال دولة الموحّدين. وقد دخل الأندلس وتملّك الجزيرة الخضراء واتّسعت ممالكه، وخافته الملوك. مات سنة 685 هـ/1286م (المراكشي، 2012م، ص.352. الذهبي، 1413هـ/1993م، جـ49، ص259).

سلا: مدينة بأقصى المغرب ليس بعدها معمور إلا مدينة صغيرة ثم يأخذ البحر المحيط ذات الشمال وذات الجنوب. وهي مدينة متوسطة في الصغر والكبر موضوعة على زاوية من الأرض قد حاذاها البحر والنهر، فالبحر شماليها والنهر غربيها تجري فيه السفن، وفي غربي هذا النهر اختط عبد المؤمن مدينة وسماها المهدية، كان ينزلها إذا أراد إبرام أمر وتجهيز جيش. وتقع سلا إلى غرب الجنوب من مراكش (الحموي، 1995، جـ3، ص231. ابن شمائل، 1412م، جـ2، ص.724). أما رباط الفتح، فهي مدينة شرع في بنائها الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي، على جنوبي نهر سلا، فتممها المنصور بن عبد المؤمن، وعزم أن يجعلها عوضًا عن مراكش. وفي مقابل مدينة رباط الفتح على شمال النهر تقع مدينة سلا (ابن سعيد المغربي، 1970م، ص138).

وفي سياق وصف سلسلة الحملات العسكرية التي كان يسيّرها سلاطين دولة المرينيين في بلاد المغرب إلى بلاد الأندلس النصف الثاني من القرن 7هـ/13م، كان من أبرز هذه الحملات: تلك التي دشّنها الأمير أبو معرّف محمد بن إدريس بن عبد الحق المريني (608: رجب 685هـ/1211: أيلول 1286م)، والذي كان مرابطًا في محلته، يريد التهيؤ لغزو أشبيلية السبت 26 ربيع الأول سنة 684هـ/1 حزيران 1285م، فكان أهل المحلة في تلك الأيام يخرجون بالدوابّ فيحصدون الزرع ويدرسونه ويحملونه إلى المحلّة، فكثرت الخيرات فيها وتوافرت الأرزاق، فكان القمح والشعير والفواكه والإدام لا يباع بها ولا يشترى، والمجاهدون في المحلة في رغد من العيش،

فصارت المحلّة بمنزلة قواعد المدن اجتمع فيها سائر أصناف الصنائع والتجارة، فأخبر من تفقّد أسواقها، من أهل البحث، أنه رأى فيها أصناف الصنّاع كلّا قد تلبّس بصناعته وتحرّف بحرفته (ابن أبي زرع، 1972، ص352)؛ إنّ مثل هذه المعلومات، وما قبلها، تدلنا على أنّ تلك المعسكرات كان يطول مقامها بالنظر إلى طول أمد الحملات الحربية، والتي كانت تستغرق أحيانًا شهورًا وسنوات، فكانت غالبية أرباب الحرف والصنائع والتجارات والسوقية يجتمعون، حتى لقد أخذت أسواق المحلات أو المعسكرات في تلك الأيام صورة متميزة.

والمحلة في اصطلاح بلاد المغرب، خلال العصور الإسلامية، هي: المعسكر. وقد وردت الكلمة بمعناها العسكري في نصٍّ تاريخيٍّ قديم منذ أيام باديس بن منصور الصنهاجي (ت:406هـ/1015م). ومن خلال استقصاء مصطلح المحلة في كتاب وصف أفريقيا للحسن الوزّان لم تخرج دلالته عن معنى المعسكر أو القواعد العسكرية أو البيئات التي يقطنها المحاربون سواء أكانت مؤقتة أم دائمة نسبيًّا (الفارسي، 1959م، ص.326، نقلاً عن: إدريس، 1992، ص.157. ابن صاحب الصلاة، 1987م، ص399 و400. الوزان، 1983، جـ1، ص.66 و211 و161 و211 و353).

وقد أشارت المصادر التاريخية إلى عدّة العسكر الذي كان في جيش السلطان المملوكي عزّ الدين أيبك الصالحيّ لمّا قدم لأخذ دمياط؛ فقيل: كانوا تسعة آلاف وخمسمئة فارس، ومئة ألف وثلاثون ألف من الجند سوى الغلمان والسّوقيّة والبحّارة (الذهبي، 1413هـ/1993م، جـ47، ص.53. ابن تغري بردي، 1383هـ/1963م، جـ4، ص.369).

وفي العصور العثمانية، كانت لمعسكرات الجيوش أسواقٌ للبيع والشراء. وقد كان بمعسكر السلطان محمد الفاتح (855: 886هـ/1451: 1481م) مكان به سوق، وقد جمعت الغنائم من الذهب والفضة والمجوهرات والأمتعة الثمينة فبيعت في سوق المعسكر (عاشق زاده، 1332هـ، ص142).

وفي سياق تناول الدراسات موضوع هزيمة الأمير التركماني حسن أوزون أمير دولة آق قويونلو في حربه التي شنّها، بمعاونة القوى الأوروبية في 16 ربيع أول 878هـ/11 آب أغسطس 1473م) على جيش الدولة العثمانية أيام السلطان العثماني محمد الفاتح. يشار إلى أنه في إثر تلك الهزيمة سقط سوق معسكر الأمير حسن في أيدي القوات العثمانية (Kılıç, 2003, s.111. İnalcik, 1988, S.526. Yinanç, 1988, S.260. Turan, 1999, s.318).

أوزون حسن المعروف بـ«حسن الطويل» أحد خلفاء تيمورلنك، حكم قبائل «آق قيونلي» التركمانية منذ سنة 858هـ/1454م، كان سلطانه ممتداً على جميع البلاد والأقاليم الواقعة بين نهري آموداريا والفرات. كان متزوجًا من كاترين الرومية الأرثوذكسية البيزنطية الإطرابزونية المعروفة عند الأوروبيين باسم «دسبينة»، وهي جدّة الشاه إسماعيل الصفوي لأمّه. اتفق مع أمراء طوائف الأناضول وبابوية روما ومن معها من الأوروبيين ضد السلطان العثماني محمد الثاني الفاتح، سيطر حسن أوزون على ديار بكر، وفتح مدينة توقات عنوة ونهب أهلها، ولكن السلطان العثماني انتصر عليه في معركة «أوتلق بلي» إلى الجنوب من مدينة «بايبورت» التركية سنة 878هـ/1473م، وبعد هزيمته مات سنة 882هـ/1478م (فريد بك، 1401هـ/1981م، ص.172 و173. الدغيم، 1437هـ/2016م، ص.13).

وفي السياق ذاته، تشير إحدى الدراسات إلى أنّ تنظيم السوق العسكرية في الدولة العثمانية قد تطور في عهودٍ لاحقة، فكان سوق الجيش فيها معنيًا بتصنيع الزي العسكري وملحقاته والتجارة فيها، وكانت تلك النوعية من الأسواق تنظّم بإشرافٍ من قيادة الحرس السلطاني «الخاصكية» (Pala, 1995, s.50).

وفيما تفسّر دراسةٌ أنّ التجارة في أسواق الجيوش، بعد توقف الفتوحات الإسلامية، لم تعد منتظمة حتى تضاءلت (العَلِيّ، 1953، ص237.)، لكنّ هذه الآراء تحتاج مراجعة، ولاسيما إذا وضعنا في اعتبارنا أنّ النزاعات الداخلية بين الإمارات والدول الإسلامية على توسيع قواعد نفوذها وسيطرتها، ثم نشوب الحروب على الثغور، وفي المناطق الحدودية بين المسلمين وبين جيرانهم من الدول غير المسلمة،

تلك الحروب التي لم تنته أو تتوقف على امتداد المصور ومر العصور الإسلامية؛ وهنا تخلص دراسة تاريخية إلى أنّ سوق الجيش كان موجودًا ببلاد السند والهند عبر العصور الإسلامية وحتى العصر الحديث (ibn Ḥasan,1957, p.363 & 396).

ونتوقف عند معلومة تفيدنا بأنّ الحاجة إلى الأسواق التي تزوّد الجيوش باحتياجاتها من المؤن والأقوات والأمداد والعتاد قد ظلت قائمة ولم تتوقف، إذ يشير أحد المصادر التاريخية إلى أنه في سنة 946هـ/1539م عمّ القحط في بلاد اليمن وحضرموت على عهد الإمام شرف الدين، ونقصت مؤن الجند فعمدوا إلى الاجتماع أمام دار أمير عدن؛ بسبب عدم الطعام في البلد، وصاحوا يطلبون الطّعام، وبلغ بهم الأمر إلى أنهم تحاشدوا إلى دار اثنين من وجهاء عدن ونهبوا ما وجدوا فيها ظاهرا من كساء وقماش وغيره، وآل الأمر إلى أن الأمير خرج هو وحاكم الحصن «الدّزداري» إلى تلك الدور التي أبلغ الجند بتخزين الطعام فيها، ورصدوا الطّعام على أنهم يريدون أن يخرجونه شيئا فشيئا إلى السّوق للبيع ليتّصل به الجند (بافقيه، 1419هـ، ص.367).

ولعل تلك السيرورة التاريخية المتصلة بأسواق العسكر إن دلّت فإنما تدلّ على أهمية أسواق العسكر في تاريخ الجيوش الإسلامية، بل وأهمية أهل هذه الأسواق بالنسبة للمؤسسة العسكرية الإسلامية عبر العصور. إنّ مظاهر تلك الأهمية هي التي ستبين لاحقًا مواضع أسواق العسكر ومكانتها من المعسكرات، وهو ما يعني ارتباطها المصيري بالحملات الحربية التي كانت تقوم بها الجيوش الإسلامية عبر العصور.

المبحث الثاني

أهل أسواق العسكر

طبقاتهم وأرباب المهن والحرف والصنائع منهم

بعد استعراض السياق التاريخي لأسواق العسكر وتطورها عبر العصور الإسلامية، سيتعين علينا السعي إلى رسم صورة تاريخية متكاملة الملامح عن العاملين في بيئة تلك الأسواق؛ ومن ثم، فسنتناول ماهية أهل أسواق العسكر، ونوعية أرباب الحرف والصنائع، وكذلك سنستعرض في هذا المبحث: مرافق أسواق العسكر ومواضعها على خريطة النشاط العسكري للجيوش، وهي المرافق والمواضع التي تكشف عن مزيدٍ من أهمية تلك الأسواق في النشاط الاقتصادي عبر العصور الإسلامية.

وبالنظر إلى أهمية الأسواق بالنسبة للجيوش في الحروب والحملات العسكرية، كانت سلطات الدول على وعي كبير بتلك الأهمية عبر العصور الإسلامية، وقد كانت رعاية التجّار وأهل الصناعات: من الإجراءات المعهودة عبر العصور الإسلامية، فأهل الأسواق وأرباب الحرف والصنائع: «هم مددٌ للناس، ينتفعون بصناعاتهم وبما يجلبون إليهم من منافعهم ومرافقهم في البر والبحر من رؤوس الجبال وبلدان مملكة العدو، وحيث لا يعرف أكثر الناس مواضع ما يحتاجون إليه من ذلك، ولا يطيقون الاتيان به، ولا عمل ما يعملونه بأنفسهم؛ فكان لهم بذلك حق وحرمة واجبة الصيانة» (ابن حيّون، 1383هـ/1963م، ص365، بتصرف يسير).

> أوردت إحدى الدراسات أنّ قائد القوات البريطانية في الحرب العالمية الأخيرة كان يأتي بشخصيات غير بريطانيين للجيش فعيب عليه، فقال: الجندي الذي يعمل في الميدان يحتاج إلى سبعة جنود وراءه لتمويله؛ مَنْ يخبز له، ومَن يطبخ له، ومن يخيط لباسه؟ ومن يقدم له عتاده؟ ومن يشغل المصانع التي تمونه بالذخيرة؟ ومن يمهد له الطريق؟ ومن يوصل له حاجاته؟ وكل أولئك جنود يعملون (سالم، د. ن، د. ص).

ومن جهةٍ ثانية، نلحظ أنّ النظم العسكرية ذات أهمية كبيرة لاستقرار النظم والمنشآت الاقتصادية ونموها واستمراريتها الأمر الذي يشجع تلك المؤسسات على العمل والإنتاج الفاعل؛ وذلك من خلال الطلب المستمر على المعدات والملابس والمواد الغذائية... هذا الطلب لا بد منه في تمكين الحياة العسكرية من الاستمرارية والفاعلية والقدرة على تحقيق الأهداف المرسومة (إحسان، 2016، ص114).

ويشير مصدر إلى أنّ ظروف نشوب بعض الحروب بين بعض الدول، أحيانًا، قد شكلت فرصة لبعض الحرفيين لإنعاش حرفتهم ورواج منتجاتهم دون شك؛ إذ اعتاد الكثير من هؤلاء مرافقة الجيش في تنقله (ابن أبي زرع، 1972، ص352).

وفي هذا السياق، تستنتج دراسة علمية تاريخية أنّه بالرغم من تضرّر الصّنّاع وأرباب الحرف جراء حروب الدولة المرينية، لكنهم في الوقت ذاته قد أفادوا بشكل كبير، حيث اكتسب أرباب الصنائع التي تخدم الأغراض العسكرية أهمية قصوى في هذه المرحلة من مثيل صناعة السلاح والسفن وحرف التجارة والبناء(تيتاو، 2010، ص.261)؛ ذلك بأنّ الغرب الإسلامي، خلال عصر الموحدين، قد عرف تشكيلة اقتصادية واجتماعية يغلب عليها أسلوب الإنتاج الحربي؛ وفي هذا السياق، يشار إلى أنّه على صعيد الصناعات الحرفية، لجأت الدولة الموحدية ببلاد المغرب إلى سنّ سياسة حرفية كانت في خدمة الحرب، وتتماشى مع المضمون الحربي للدولة (بولقطيب، 1998 – 1999م، ص.334. 2002م، ص.115).

وقد كان الطلب على الأسلحة قد يفوق، في بعض الأحيان، العرض الذي يضعه الحرفي رهن إشارة البائع والمشتري(تيتاو، 2010، ص.257)، كما أنّ بعض الظروف العسكرية كانت تتطلب إجراء الحصار طويل الأجل، وكانت تلك الظروف تزيد من حاجة الجيوش إلى أهل الأسواق وأرباب الحرف والصنائع بطبيعة الحال؛ فعندما قامت الدولة المرينية بحصار مدينة تلمسان عاصمة الدولة الزيانية بالمغرب الأوسط، ثم شروعهم في بناء مدينة المنصورة المتاخمة لتلمسان سنة 697هـ/1299م، وهي العمليات التي تطلبت قيام الدولة المرينية بجلب الصّنّاع والحرفيّين إليها، وقد استفاد منها الحرفيون من ظروف الحصار والحرب التي شكلت

سوقًا رائجة لحرفهم ومنتوجاتهم (ابن خلدون، 1408هـ/1988م، جـ7، ص.293)؛ وبذلك انتعشت أحوالهم الاجتماعية وزادت وفوراتهم، بخلاف غيرهم من أرباب الحرف والصنائع الأخرى في الحياة المعتادة.

الدولة الزيانية، نسبةً إلى الزيانيين أو بني زيان أو بني عبد الواد، هي دولة أسستها أسرة بربرية من ملوك تلمسان، حكمت المغرب الأوسط حوالي ثلاثمئة وثلاثين سنة (633: 962هـ/1236: 1554م)، ويزعم بنو زيان الانتساب إلى الأشراف الأدارسة. يعدّ أبو يغمراسن بن زيان أول ملك مستقل الأسرة من عام 633هـ/1236م، وقد اتخذ من تلمسان عاصمة لدولته، ثم خلفه على العرش أربعة ملوك متعاقبين قد استمر ملكهم حتى 737هـ/1337م؛ وعندئذ غزا بنو مرين مملكة تلمسان، واحتلوا البلاد مرتين؛ المرة الأولى من 737: 749هـ/1337: 1348م، والثانية من 753: 760هـ/1352: 1362م. وقد استرد بنو زيان عرش ملكهم أول مرة عام 749هـ/(1348م، فاعتلاه الأخوان أبو سعيد عثمان الثانى وأبو ثابت، وأعاد أبو حمّو الأول للأسرة منزلتها القديمة عام 760هـ/1359م؛ وظل خلفاؤه يملكون البلاد حتى دخول العثمانيين إلى المغربين الأدنى والأوسط 962هـ/1554م (هوتسما وآخرون، 1418هـ/1998م، جـ17، ص.5379 و5380).

طبقة أهل أسواق العسكر وأثرها في النشاط الاقتصادي:

ومثلما أسهمت مهنة التجارة داخل معسكرات المسلمين، منذ بدايتها، في تأسيس نمط اقتصادي جديد في التاريخ الاقتصادي للمسلمين... فقد كانت «عاملاً مهماً في ظهور طبقة التجار» (العَلِيّ، 1953، ص.237). وقد اتسمت طبقة تجار المعسكرات في الجيوش الإسلامية بالتنوع، فكان يوجد، إلى جانب التجار العرب والمسلمين، العبيد والأعاجم، الذين يعملون لحسابهم الخاص أو لحساب شركائهم العرب (العَلِيّ، 1953، ص.237).

وتكاد تجمع المصادر التاريخية والفقهية على أنّ أهل أسواق العسكر، على اختلاف طبقاتهم ومهنهم وحرفهم وصنائعهم، كانت غالبيتهم من المسلمين، فيما كان أهل الذمة منهم قليل. ويبدو أنّ وجود غير المسلمين، الذين هم رعايا الدولة ومواطنوها من أهل الذمة، كان طبيعيًّا في أسواق العسكر، إذ تشير المصادر الفقهية إلى وجود أرباب المهن السوقية في الجيوش من غير المسلمين (المقريزي، 1418هـ، ص.194. الأسيوطي، 1417هـ/1996م، جـ1، ص.391. الأنصاري، 1422هـ/2000م، جـ3، ص.96). وتشير دارسةٌ تاريخية إلى أنّ التجار اليهود ببلاد المغرب كان معتادًا وجودهم في الأسواق المتنقلة مع معسكرات السلاطين، وكانوا يعرضون سلعهم في تلك الأسواق (أرنو، 2002م، ص.18).

وبهذه المناسبة، يتحدث مؤرخ عن أنه في معركة الأرك التي دارت بين جيوش الموحدين في الأندلس وبين جيوش الإسبان سنة 9 شعبان 591هـ/19 تمّوز يوليو 1195م، كانت جماعاتٌ من تجار اليهود برفقة جيش الإسبان بغرض اشتراء أسرى المسلمين وأسلابهم وأعدوا لذلك أموالاً، لكنَّ الإسبان انهزموا على أيدي الموحدين (الضبي، 1967م، ص.45 و46). وفي بلاد المشرق، كان من بين أرباب الحرف والصنائع الملحقة بالجيوش يهودٌ، إذ يشير أحد المصادر إلى أنّ يهوديًّا كان يعمل خصّافًا في معسكرات هولاكو خان (الهمذاني، 1420هـ/2000م، ص.353).

ويشير أحد المؤلفات التاريخية إلى أنّ بعض الأسواق على عهد الخلفاء الراشدين، مربد البصرة مثالاً، كان يتاجر فيها من بضائع: التمر وما إليه، ومن الإبل والسلاح والغنائم ممّا كان يقسّم على المحاربين، فيبيعه هؤلاء في المربد (الأفغاني، 1356هـ/1937م، ص.419)؛ ونجد أنّ مثل هذه المظاهر السلوكية الاقتصادية، على بساطتها، قد أسّست لفئة جديدة من التجار، الذين من المتوقع أن يكونوا فيما بعد قد تمرسوا في التجارات المتعلقة بالبيئات العسكرية عمومًا.

وبالرغم من مقتضيات الأعراف العسكرية، عبر العصور الإسلامية، التي تمنع أمير الجيش من تمكين أحدٍ من جيشه أن يتشاغل بتجارة أو زراعة؛ كي لا يصرفه الاهتمام بها عن مصابرة العدو وصدق الجهاد (الماوردي، 1427هـ/2006م،

ص80)؛ لكن بعض المصادر تشير إلى أن بعض الجند كانوا يتاجرون في غنائم الحرب، فيجنون من ذلك فوائد طيبة (ابن زنجويه،1406هـ/1986م، ص.579. العَلِيّ، 1953، ص192). ومنذ ذلك الحين، وعبر التاريخ الإسلامي، كانت التجارة في الغنائم ذات دورٍ في تحسين الحالة المالية للمشتغلين في هذه الحرفة؛ وفي هذا السياق، تفيد الدراسات إلى أنّ الرحالة العثماني أوليا جلبي: كان ينفق على رحلاته إلى مختلف البلدان من تلك الأموال التي تتوافر له من بيع غنائم الحملات التي اشترك فيها (چلبي، 2006، جـ1، ص14).

وقد ورد عن ابن عمر، قال: شهدت جلولاء سنة 16هـ/637م، فابتعت من المغنم بأربعين ألفا، فلما قدمت على عمر قال لي: أرأيت لو عرضت على النار، فقيل لك: افتده، أكنت مُفتَدِيًّ؟ قلت: والله ما من شيءٍ يؤذيك إلا كنت مفتديك منه، فقال: كأني شاهد الناس حين تبايعوا فقالوا: عبد الله بن عمر، صاحب رسول الله ﷺ، وابن أمير المؤمنين، وأحب الناس إليه، وأنت كذلك، فكان أن يرخصوا عليك بمئة أحب إليهم من أن يغلوا عليك بدرهمٍ، وإني قاسمٌ مسؤولٌ، وأنا معطيك أكثر ما ربح تاجرٌ من قريشٍ، لك ربح الدرهم درهما، قال: ثم عاد التجار، فابتاعوا منه بأربعمئة ألفٍ فدفع إلي ثمانين ألفٍ، وبعث بالبقية إلى سعد بن أبي وقاصٍ، فقال: اقسمه في الذين شهدوا الوقعة، ومن كان مات منهم فادفعه إلى ورثته (ابن سلاّم، 1409هـ/1989م، ص.350)؛ ويبدو أن متقدمي الفقهاء المسلمين قد أجازوا اشتغال الغازي بالتجارة إذا وجد إلى ذلك سبيلاً، فقد سئل الإمام مالك عن الرجل يذهب إلى الغزو ومعه فضل مال ليصيب به فضل الغنيمة، فأفتى بالجواز قياسًا على الحج (الونشريسي، 1401هـ/1981م، ص.175). وفي سياق مناقشة أئمة الأحناف حول مسألة المستحقين في غنائم الحروب وأفيائها، فذكروا منهم: «من كان تاجرًا فيهم بأمانٍ والتحق بالعسكر على قصد القتال» (السرخسي، 1971، جـ1، ص.325).

ومن الروايتين السابقتين يفهم، كذلك، أنّه لم يكن ثمة مانعٌ يمنع من التحق بالعسكر بنية القتال ثم بعد انتهاء الحرب الاشتغال بالتجارة، ومنها: التجارة في الغنائم. ففي بعض الأحيان النادرة كان بعض الجند يقيمون سوقًا لما يتّجر فيه

من بضاعة في معسكرهم اعتمادًا على ما يملكونه من الأموال والغنائم ونحو ذلك (مسكويه، 2000، جـ6، ص.220، وجـ4، ص.430)، ولكن ذلك يبدو أنه قد تسبب في وجود ظواهر غير أخلاقية من بعض الجند الذين كانوا يمارسون نوعًا من التجارة على هامش الجندية.

وبدورهم، كان لأهل مكة المهاجرين جهود ملحوظة في تطوير التجارة في المدينة المنورة وتنظيم أسواقها، ولا نستبعد تأثير محترفي التجارة من المكيين على النشاط الاقتصادي في المدينة بعد الهجرة. ومن أبرز الشواهد ذات العلاقة بموضوعنا، والتي تدلّ على حرفية أهل مكة بالتجارة، وكيف نقلوا هذه الخبرة إلى الأجيال الجديدة من المسلمين في المدينة المنورة، وفي سائر البلدان التي دخلوها، بل كيف كان بعض الجند في الجيش يمارس التجارة إمّا على هامش حياته العسكرية، أو يمارسها بعد انتهاء مهام الجيش والجند قافلون إلى ديارهم، ما روي عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أنّه قال: خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطّاب في جيشٍ إلى العراق، فلمّا قفلا مرّا على أبي موسى الأشعريّ، فرحّب بهما وسهّل، وهو أمير البصرة، فقال: لو أقدر لكما على أمرٍ أنفعكما به لفعلت، ثمّ قال: بلى، ههنا مالٌ من مال الله، أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكماه فتبتاعان به متاعًا من متاع العراق، ثم تبيعانه بالمدينة، فتؤدّيان رأس المال إلى أمير المؤمنين، ويكون لكما الرّبح، فقال: وددنا ذلك، ففعل وكتب إلى عمر: أن يأخذ منهما المال: فلمّا انتفعا به عامًا ربحا، فلمّا دفعا ذلك إلى عمر قال: أكلّ الجيش أسلفه كما أسلفكما؟ قالا: لا، قال عمر: ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما، أدّيا المال وربحه، فأمّا عبد الله فسلّم، وأمّا عبيد الله فقال: لا ينبغي يا أمير المؤمنين هذا، لو هلك المال أو نقص لضمنّاه، قال: أدّياه، فسكت عبد الله وراجعه عبيد الله، فقال رجلٌ من جلساء عمر بن الخطّاب: يا أمير المؤمنين: لو جعلته قراضًا؟ قال: قد جعلته قراضًا، فأخذ عمر المال ونصف ربحه، وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال (رواه مالك في الموطّأ عن زيد بن أسلم، عن أبيه، في كتاب القراض، حديث 2429، مالك، 1412هـ، ص289). إنّ هذه الصورة التاريخية يمكن أن تزودنا بمفاتيح مهمة يمكن أن تسهم في التفسير الاقتصادي لأسواق العسكر منذ نشأتها ثم تطورها عبر العصور الإسلامية.

وبقدر ما كان ذلك الموقف معبّرًا عن مهارة المكيّين في أمور التجارة حتى في أحوال الحروب، لكنّ تصرف عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، باعتباره خليفةً ومسؤولاً، كان من أهم المؤشرات على ضبط هذا السلوك التجاري في سياقٍ حافظ لحقوق أموال الدولة، رغم أنّ الأمر لم يكن يمنع من جواز المضاربة بالمال؛

وفي هذا السياق، تفصح المصادر التاريخية عن ظهور فئة جديدة من المحاربين الذين مارسوا التجارة على هامش نشاطهم العسكري الحربي، سواء في أسواق العسكر أو خارجها، فقاموا بترويج سلع الغنائم في بيئات غير عسكرية، وربما كانت مثل تلك الصورة قد أسهمت في تطوير النشاط التجاري خلال البيئات العسكرية والمدنية على السواء. وبهذه المناسبة، تشير رواية تاريخية إلى أنه بعد انتهاء معركة نهاوند سنة 19هـ/640م، ويقال 20هـ/641م، عرض القائد: السائب بن عطاء سفطي كسرى، وكانا فيئًا، للبيع، فابتاعهما عمرو بن حريثٍ. وتذكر المصادر أنّ ابن حريثٍ قد ساوم القائد العسكري في شرائهما حتى تراضيا على البيع في مقابل تغطية رواتب المقاتلين والذرية، وكانت ألفي ألف درهم، فخرج ابن حريثٍ بالسّفطين إلى الحيرة فباع أحدهما بعطية المقاتلة والذرية، واستفضل الآخر ربحًا، أي إنه باعهما بأربعة آلاف ألف درهم، فما زال أكثر أهل الكوفة مالا بعد (الزُّهرِيُّ 1421هـ/2001م، جـ6، ص535. الطبري، 1387هـ/1976م، جـ4، ص116 و117. البلاذري، 1988م، ص.398. ابن حبّان، 1393هـ/1973م، ص.233. البيروني، 1355هـ، ص.68 و69. ابن سلام: 1409هـ/1989م، ص343). وقد أخطأ بعض الكُتَّاب حول محصلة حادثة سفطي كسرى فقال: غنائم؛ وإنما هي فيء، لم تؤخذ إلا بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

> أما الفيء فهو: ما رجع للمسلمين من أموال الكفار عفوًا صفوا من غير قتال ولا إيجاف؛ كالصلح والجزية والخراج والعشور المأخوذة من تجار الكفار. وكذلك الفيء هو: ما نيل منهم بعدما تضع الحرب أوزارها، وتصير الدار دار إسلام فهو فيء يكون للناس عاما، ولا خمس فيه، وكذلك يكون مثله ما نيل من أهل الحرب قبل وقوع الحرب أو بغير قتال. أمّا الغنائم: ما نيل من أهل الشرك عنوة قسرًا، والحرب قائمة، فهو الغنيمة، التي تخمس ويكون

سائرها لأهلها خاصة من المجاهدين ومن في حكمهم، دون الناس. وكذلك الغنائم: ما يحصل في أيدي المسلمين من أموال الكافرين بالحرب والقهر والغلبة (ابن سلام، 1409هـ/1989م، ص.343 و344. القرطبي، 1384هـ/1964م، جـ18، ص.14).

وعمرو بن حريث المخزوميّ: معدود ضمن الصحابة، قبض النّبيّ صلى الله عليه وسلم وهو ابن اثنتي عشرة سنة. نزل الكوفة وابتنى بها دارا وسكنها، وتولّى إمارتها، راو أحاديث، مات سنة 85هـ/704م (العسقلاني، 1415هـ، جـ4، ص510. ابن عبد البر، 1412هـ/1992م، جـ3، ص.1172).

وتخمّن دراسةٌ بأنّ جماعات من أحفاد الطبقة الأرستقراطية العربية في مدينة واسط العراقية: قد جنوا ثرواتهم من الاتّجار في غنائم الحروب، واشتروا أراضي زراعية في هذه المنطقة في العصر الأموي، وبداية العصر العباسي (المعاضيدي، 1426هـ، ص.203).

ومن المرجّح أنّ المشتغلين بالتجارة كانوا، في بداية العصر الإسلامي، محدودي العدد، ينحصر معظم نشاطهم الاقتصادي في المضاربة بالغنائم وأموالها. غير أنه لمّا قلّت الحروب وتناقصت الغنائم أخذت التجارة المنظمة تحل محل المضاربات، وبدأ عدد التجار يتزايد تدريجيًّا. وكانوا خليطًا من العرب والعجم والعبيد، يختلفون في مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية؛ غير أنّ مهنة التجارة التي مارسوها كانت تجمعهم وتظهرهم بما يميزهم عن بقية المجتمع (أبو جعفر البغدادي، 1980م، ص.341 و343. العَلِيّ، 1953، ص235).

وتستنتج إحدى الدراسات أنّ التجارة في الغنائم، قد أسهمت في وجود هذه النوعية من الأفراد المنتمين إلى الأسر التجارية المكية في تطوير الحياة التجارية في محيط المدينة المنورة. بل أسهم في وجود «مستوى عالٍ من الوعي الاقتصادي والتجاري لدى أهل المدينة، إذ عرفوا مختلف أنواع العقود التجارية من بيع وإيجار ورهن وقروض ومشاركة. كما عرفوا البيع نيابةً عن أصحاب البضائع، وغير ذلك

من صور المعاملات التي أشارت إليها كتب الفقه والحديث» (الشريف، 1965، ص388 و390. الملاح، 2006، ص.27).

وفي هذا السياق تشير فتاوى النوازل إلى صورة لم تكن مألوفة في منظومة أسواق العسكر، وهي قيام بعض الجند أحيانًا بمحاولة إيجاد سوقٍ أهلية موازية لحسابهم الخاص، مفاد تلك النازلة التي وقعت في بلاد المغرب الأقصى خلال الربع الأول من القرن 5هـ/11م، أنّ اثنين من فقهاء مدينة سبتة المغربية، عبد الله بن غالب السبتي. وعبد الرحيم الفقيه، سُئلا في قوم معروفين بالغصب، ليس لهم مال إلا من الغصب، كبعض الجند الذين بالأندلس يأتون بالثياب والماشية، فيعهدون بها إلى وسطاء، إذ يتولى أولئك الوسطاء بيع ذلك لهم، كما كانوا يدفعون بتلك الثياب إلى صناع يقطعونها لهم ويخيطونها ويذبحون لهم الماشية ويبيعونها (الونشريسي، 1401هـ/1981م، جـ6، ص.172 و173 وجـ9، ص.617).

وتشير نازلةٌ شبيهةٌ وقعت ببلاد إفريقية وفي سبتة المغربية تشير إلى أنّ الجند كانوا يستغلون سلطتهم في ممارسة نوعٍ من الاستحواذ على الأغنام والماشية، واحتكار بيعها بصورة غير شرعية... الأمر الذي تسبب في صعوبة ممارسة الجزارين في الأسواق لمهنتهم (الونشريسي، 1401هـ/1981م، جـ9، ص.617. إدريس، 1992م، جـ2، ص.271 و272). ولا شكّ أنّ أولئك الجند كانوا يستغلون نفوذهم لدى أوساط الأهالي من أجل إيجاد من يسوّقون بضاعتهم من الأغنام والماشية التي ربما كانوا يتحصلون عليها أيضًا من الغنائم أو يشترونها ثم يحتكرونها بغرض إعادة بيعها بأسعار مرتفعة... لكنّ مثل تلك النماذج، وإن تكررت، لكنها لم تبلغ حدّ الظاهرة التاريخية.

ولقد أسهم أرباب الحرف والصنائع وتجار الأسواق الملحقة بالجيوش في إنعاش حركة الصناعة والتجارة وتحريك الركود الذي غالبًا ما يصاحب الأحوال الاقتصادية للبلدان التي تخوض حروبًا مع أعدائها. ولقد كان هؤلاء مثلما كانوا يزودون الجيش السلطاني المغربي، في عصر بني مرين، باحتياجاته من السلع الحربية، مثل: السيوف والرماح وفؤوس القتال والقسيّ والتروس والدروع وسائر

أدوات القتال، كانوا كذلك معنيين بتوفير ذات السلع وزيـادة للقبائل المستقرة حول المدن المغربية (محمود، 1416هـ/1995م، ص117)، تلك القبائل التي كانت ملزمةً بتقديم الخدمة العسكرية للسلطان (المِقَّرِي، 1997م، جـ1، ص202. لوتورنو، 1967م، ص137).

ولقد كانت الخدمات التي يقدمها أربـاب الحرف والصنائع بمثابة ضرورة عصرية من أجل تنمية دور الصنائع الحرفيّة الّتي كانت تصنع بها الأساطيل البحرية والمراكب الجهادية، وفي مقدمتها: صناعة الأسلحة والمعدات الحربية» (ابن أبي زرع، 1972، ص398. الناصري، 1954، جـ3، ص22. تيتاو، 2010، ص257، بتصرف يسير)؛ وعلى هذا الأساس، أصبحت المدن المغربية تضم مجموعة كبيرة من صناع السلاح والعتاد العسكري الذين يعدون حاجات الجيش السلطاني (الجزنائي، 1411هـ /1991م، ص44. الوزان، 1983، جـ1، ص238 و240 و244)، إلا أنهم كانوا أيضًا يعدون حاجات القبائل المتطوعة من جميع آفـاق المغرب (لوتورنو، 1967م، ص137) أو تلك القبائل التي كان أهلها، حسبما تشير الدراسات عبر العصور الإسلامية، ينتمون إلى عرب القرى في الممالك، والذين كانت مهمتهم الأساسية: تأمين المتاجر وحماية القوافل من عدوان البداة، إمّا متاجرين بأموالهم وإمّا حارسين أموال غيرهم، وفي كلتا الحالتين كانت التجارة تتسبب في بعض الحروب بين حماتها وبين المعتدين عليها (عون، 1961م، ص.37. محفوظ، 1987م، ص.104).

وتشير مصادر تاريخية مغربيّة إلى أنّه بالرغم من مدنية أولئك الصناع وغيرهم من أرباب الحرف وأهل الأسواق، لكنهم كانوا يستدعون لخدمة الجيوش والمشاركة في الحصار بالصناعة والبناء وتغطية احتياجات الجيوش من المؤن والميرة(ابن الخطيب، د. ت، جـ2، ص305 و306)؛ وبرغم ذلك، كانت الضرورات الحربية في بعض الظروف التي تستوجب حصار بعض المدن، تتطلب الحركة التجارية النشيطة، وكذلك توفير المزيد من أرباب الحرف والصنائع؛ وقد حدث ذلك حينما شرع سلطان المغرب الأقصى أبو الحسن المريني في حصار مدينة سجلماسة سنة 733هـ/1333م، إذ

يصف ابن خلدون الحصار بأنّ عساكر السلطان قد أحاطت بالمدينة، فأخذ بمخنقها، وحشد الفعلة والصنّاع لعمل الآلات؛ لحصارها، والبناء بساحتها» (ابن خلدون، 1408هـ/1988م، جـ7، ص336).

وفيما تعزو دراسة علمية إلى حروب الدولة المرينية بالمغرب الأقصى السبب في تدهور أوضاع البلاد سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا... ولكنها تستدرك، بموازاة ذلك منوهةً بأنّ الحرفيين قد أسهموا، كغيرهم من منتجي المغرب الأقصى، خلال تلك المدة في تجهيز الجيوش وتوفير كل متطلباتها (بولقطيب، 2002، ص 82 و83). وبرغم ما تسببه الحرب من تعطيل بعض المرافق الإنتاجية، وأدّت إلى «إفلاس الكثير من الحرفيين ببلاد المغرب الأقصى في عصر الدولة المرينية» (تيتاو، 2010، ص258)، فإنّ ذلك لا يعني غياب القرائن التاريخية التي تبرهن على انتعاش حرفٍ وصنائع أخرى كانت الأطراف المتحاربة، بما فيها الدولة المرينية، في حاجة ماسة إلى موادّها ومصنوعاتها، أو إلى سواعد ممتهنيها لتنفيذ توجهاتها الحربية، فانتعشت بذلك جلّ الحرف والصنائع ذات الارتباط بالميدان العسكري والحربي، وتكاثرت أعداد الحرفيين الذين فضلوا اختيار هذا النوع من الحرف (الونشريسي، 1401هـ/1981م، جـ6، ص190)، ذلك مقابل بعض الحرف الأخرى التي قد تجلب الكساد، ما دام أنّ معظم سنوات هذه المرحلة لم تخل من حروب (تيتاو، 2010، ص257).

وقد يكون ثمة تناقض، على نحو ما في سياق بعض الدراسات التاريخية، ولكن، مهما يكن من أمر، فإنّ الدولة أثناء الحروب، أو في أحوالها المعتادة، لم تكن تستغني عن الحرب، والجيوش في حملاتها الطويلة أو غاراتها القصيرة لم تستغن قط عن الأسواق التي يملؤها الحرفيون والصناع والتجار من مختلف الاختصاصات؛ لأنّ ثمة قواسم مشتركة بين حاجة مجتمعات الجيوش إلى شتى أصناف الغذاء وإلى الكساء التي تشترك فيها مع المجتمعات المحلية في المدن والقرى على السواء بطبيعة الحال.

وتشير إحدى الدراسات التاريخية إلى أنّ حاجة الدولة والقبائل إلى السلاح ومستلزمات الحرب، عبر العصور الإسلامية، قد أفضت إلى بروز اهتمام خاصّ بالحرف والصنائع؛ ممّا أنعشها، وقلّل من الآثار السلبية للحروب على الحرف والصنائع المتعلقة بنشاط الجيوش (تيتاو، 2010، ص258)، بل أنعش حركة التجارة والأسواق المتعلقة بتلك الحرف والصنائع وأربابها بطبيعة الحال. والواقع أنّ الحياة العامة كانت فيها وسائل النقل من الدواب وحاجتها إلى الصّنائع وإجادتها إنّما تطلبها الدّولة، فهذه الأخيرة هي الّتي ترتب الأسواق وتوجّه حركة طلب السلع إليها، فالدّولة هي السّوق الأعظم وفيها معاملات كلّ شيء، والقليل والكثير فيها على نسبة واحدة (ابن خلدون، 1408هـ/1988م، جـ1، ص.505).

وفي المجال الحرفيّ، أقدمت دولة الموحدين ببلاد المغرب والأندلس (515: 667هـ/1121: 1269م) على تشجيع الصناعات التي تخدم توجهاتها الحربية، وكانت الصناعات التي حظيت باهتمام الخلفاء الموحدين ذات ارتباط وثيق بالحرب. وقد ازدهرت الصناعات المعدنية لحاجة الدولة إلى الأسلحة من جهة، وتصدير منتجاتها نحو أسواق السودان قصد الحصول على الذهب والعبيد من جهة أخرى، كما ازدهرت صناعة المنسوجات لحاجتها إلى البنود والأعلام والخلع والكسوات التي كانت تدخل ضمن تقاليد الجند (موسى، 1403هـ/1983م، ص.223). وفي الوقت ذاته ازدهرت صناعات النجارة؛ لحاجة الدولة إلى المراكب والأجفان الحربية اللازمة لنقل المحاربين إلى الأندلس، وحماية الحركة التجارية بالحوض الغربي من البحر المتوسط (بولقطيب، 2002، ص104).

وتلفت بعض المؤلفات التاريخية إلى أنه إذا كانت حركة البناء ذات الصلة بالمرافق والمنشآت العامة قد عرفت بعض الانكماش في بلاد المغرب خلال العصر الموحدي، فإنّ هذا الحكم لا ينطبق على حركة البناء المرتبطة بالانشغالات العسكرية؛ فقد ازدهرت سياسة بناء الحصون والقلاع والمعسكرات التي كانت الدولة في حاجة إليها لمراقبة المجالات الخاضعة لها (ابن خلدون، 1408هـ/1988م، جـ1، ص429. بولقطيب، 2002، ص105). وقد تطلبت تلك الإنشاءات العسكرية

جهود التجار وأرباب مختلف الحرف والصنائع... الأمر الذي أسهم في ارتفاع مؤشر المستوى المعيشي في أوساط أهل أسواق العسكر بطبيعة الحال.

وبقدر ما كانت الحروب عنصرًا معيقًا للسير العادي للمبادلات التجارية، وعاملاً مضرًّا بالتجار وأموالهم، فإنّ تلك الحروب قد كانت فرصة للاغتناء، وسوقًا نافقة لبعض التجار الذين كانوا يترصدونها لعرض سلعهم والحصول على أرباح مهمة إلى درجة يمكن الحديث من خلالها عن الأسواق العسكرية التي ترافق تنقلات الجيش (تيتاو، 2010، ص265 و266)، بل كانت مناسبات الحروب تفتح الباب على مصراعيه لصالح التجار للاستزادة من الأرباح(نشاط، 1989م، ص.144)، ولاسيما أنّ سرعة تعاقب الدول كان علامة على تصاعد موجات الحروب وكثرتها سواء أكانت حروبًا داخلية أم حروباً خارجية.

وبذلك يمكننا القول: إنّ السوق الملحقة بمعسكرات الجيوش، وكذلك أرباب المهن والحرف والصنائع من المدنيين، قد زادت مدخولاتهم وتحسّنت أوضاعهم في ظروف الحروب بصورة لافتة، وكذلك أسهموا، بصورة أو بأخرى، في إبقاء الأوضاع الاقتصادية في الدولة على حالٍ تمكنها من استعادة دورتها المعهودة أيام السلم وكف يد الحرب.

الحرف والصنائع في أسواق الجيوش عبر العصور:

مع تطور الحياة العسكرية ووسائل الحروب وتزايد أعداد الجيوش، تعددت احتياجات الجند بطبيعة الحال، حتى لقد أدّت تلك التطورات إلى تنوّع المهن والحرف والصنائع في أسواق العسكر في كثيرٍ من الأحيان. وقد أفادتنا كتب الفقه في الخروج بحصيلة تاريخية عن تلك المهن والصنائع والحرف ذات العلاقة بأسواق الجيوش؛ ومن أبرز ما تناولته هذه المدونات من مسمّيات أرباب المهن والحرف والصنائع: «تجّار العسكر»، و«أجراء التّجّار» و«الأجير للخدمة» و«المستأجر مع جنديٍّ»، و«الركابيّ» و«السّايس»، و«المكاري» و«البيطار» و«الحدّاد» و«الإسكاف» و«الخيّاط» و«الصّنّاع» أي: أرباب الصّنائع (البهوتي، 2009م، جـ3، ص.82)

و«الفعلة والصنّاع لعمل الآلات» و«البنّاؤون» (ابن خلدون، 1408هـ/1988م، جـ7، ص.336)، وكذلك «الخبازون» و«البقالون» و«السراجون» و«الصاغة»، ونحو ذلك ممّن جرت عادتهم باتباع العساكر من المحترفين (ابن الرفعة، 2009م، ص.511. الأسيوطي، 1417هـ/1996م، جـ1، ص.391) في التجارة والصناعة والمهن غير العسكرية المناسبة للخدمات المساعدة في البيئات العسكرية.

وفيما تذهب إحدى الدراسات إلى أنّ التجارة في أسواق الجيوش كانت مختصة فقط بشراء الغنائم من الجيش... مستبعدةً وجود «صنف آخر من التجار والصناع، أي صنف من غير المضاربين في أسواق الجيوش من المستقرّين الأصليين، الذين قدموا من المدائن أو من غيرها من البلاد، مختصّين، قنوعين بالربح القليل من نمط تجّار الدّكاكين» (جعيط، 1986م، ص151، بتصرف يسير يتسق مع طبيعة العبارة)، لكنّ هذا التفسير يتراجع أمام نصوصٍ تاريخية وفقهية غير قليلة تطرقت إلى موضوعات حول التجار وعن الحرف والصنائع المستعملة في الأسواق المصاحبة لمعسكرات الجيوش والملحقة بالحملات الحربية.

وفي سياق مناقشة قضية استحقاق أهل أسواق العسكر في الغنيمة، تعرضت مدونات الفقه الإسلامي لكثير من أنواع المهن والحرف والصنائع وأرباب المعاملات المتعلقة بأسواق الجيوش، وهو استعراض يعكس صورة عامة لتنوع المهن الملحق بالجيوش والحملات العسكرية، فمنها على سبيل المثل: تجّار العسكر وأهل الحرف، كالسّرّاجين والخياطين والبزازين والسّمّانين والبقالين، والأجراء لغير الجهاد كسياسة الدواب وحفظ الأمتعة والركابي والمستأجرين مع الجند، وكلّ من خرج لغرض تجارةٍ أو معاملةٍ (النووي، 1412هـ/1991م، جـ6، ص382. الرافعي، 1417هـ/1997م، جـ7، ص370. المرداوي، 1415هـ/1995م، جـ10، ص.217).

ذلك، ولم يكن مربد البصرة، على أيام الخلفاء الراشدين، مجرد سوقٍ يقتصر نشاطه على التجارة غالبًا، بل كان سوق أدبٍ وتجارةٍ وحربٍ وسياسة، ولم يعدم يومًا أن كان ساحة حرب ومسرح مآسٍ... فكانت طبيعته في ذلك العصر أقرب إلى الأسواق العسكرية. وقد ذكر الطبريّ أنّ ذلك السوق قد شهد به موضعًا للدبّاغين

أيّام فتنة الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه (الطبري، 1387هـ/1976م، جـ4، ص.464 و465. الأفغاني، 1356هـ/1937م، ص.419).

وبحسب دراسة تاريخية، كان نشاط تجار المعسكرات من البصريين، خلال القرن 1هـ/7م متنوعًا، فكانوا إمّا أن يبيعوا ما يشترونه للجند في الميدان، أو يصرّفونه في الأسواق المحلية، أو يجلبونه إلى البصرة لاختزانه أو بيعه... وقد يمارسون النشاط بمفردهم أو بمساعدة عمالة مساعدة (العَلِيّ، 1953، ص.237).

ومن خلال استقرائنا المصادر الفقهية للأحناف منذ القرن 2هـ/8م وما يليه، نلحظ حديثًا ينمّ عن وجود مجموعات نوعية من أصحاب الحرف الذين التحقوا بمعسكرات الجيش لغرض التجارة، بيعًا وشراءً، من أهل سوق المعسكر، إذ نجد إشارات إلى مهن «الأجير والحمّال والنّجّار وأمثالهم وأهل الأسواق» (أبو يوسف، 1999م، ص.216)؛ وكذلك مهن: المكاوي (لعل المقصود هنا من يقوم بكي الجروح تطبيبًا)، والبيطار الذي يعالج الدواب ويخيط جروحها (الصاحب، 1414هـ/1994م، جـ9، ص.169)، والحداد، والخياط والإسكافي والصناع (المرداوي، 1415هـ/1995م، جـ10، ص.217). وإنّ مجرد ورود تلك المسمّيات المهنية في كتب الفقه لأبين دليلٍ على وجود هذه الحرف وتلك الصنائع في أسواق العسكر التي أوردتها تلك المصادر عبر مختلف العصور.

وقد كانت لأسواق العسكر مرافق أخرى بخلاف الدكاكين والحوانيت والمعالف ونحو ذلك... ويصف مصدرٌ خطة سوق العسكر خارج الفسطاط على عهد الإخشيد، وقد كان بالسوق مسجد وحوانيت ومقاعد للراحة، وكانت قدور طبخ الحمّص تملأ الحوانيت بأعداد تصل إلى 390 قدرٍ (المقريزي، 1418هـ، جـ2، ص.151). ويشير ابن الأثير إلى أنه في سنة 381هـ/991م، عندما أقام العزيز بالله العبيديّ عسكره بمصر، قد ألحق به سوقًا وحمّامًا (ابن الأثير، 1417هـ/1997م، جـ9، ص.90).

وقد نوّهت المصادر الإمامية ببعض أنواع المهن المعتمدة في أسواق العسكر خلال القرنين 4 و5هـ/9 و10م، من تلك المهن: التجار أو الصّنّاع والباعة، والخبّاز

والبقّال والبزّاز والشّواء والخيّاط والبيطار وغير ذلك ممّن يتبع العسكر (الطّوسي، صفر 1387هـ، جـ2، ص72).

وفيما يشير مصدرٌ إلى أنّ سوق الجيش كان معروفًا أيام الغزنويين في بلاد ما وراء النهر، وقد كان هذا السوق يظل منصوبًا شهورًا قد تبلغ سنوات، وكان به دكاكين وطباخون (البناكتي، 2007م، ص.366). وفي هذا السياق تفيد معلومات بأنّ مهنة الخيّاطين كانت موجودة ضمن سوق العسكر الغزنوي، ويبدو أنّ الخياطين كان من صميم عملهم خياطة ملابس الجند، إذ لم يكن ثمة توحيد في الزي العسكري بالمعنى الحديث، فكان لكل كتيبة لباسها الخاص. ونحن نستطيع أن نتصور مثلا صورة زي الحرس الغزنوي من الكشوف الأثرية في لشكر بازار (هوتسما وآخرون، 1418هـ/1998م، جـ11، ص.3319).

وقد كان الجيش السلجوقي يضم فئاتٍ أخرى غير محاربةٍ مثل: المتعاملين في سوق الجيش وغيرهم ممّن لا يشتركون في القتال (القريحة، 1423هـ/2003م، ص.163). ويشير أحد المصادر الفقهية إلى أنّ تجّار العسكر كان يصحبهم أجراء عندهم يساعدونهم في التجارة (ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس، ص352).

وعلى عهد دولة الموحدين ببلاد المغرب، يشير مصدر إلى المساحة الكبرى التي كانت مخصوصة بسوق محلة الجيوش. وممّا يذكر من مرافق سوق جيوش الموحدين ببلاد المغرب، واتساع ذلك السوق وتنوع الحرف والصنائع حتى كان لكل منها سوق مخصوصة في حدود سوق المحلة (ابن أبي زرع، 1972م، ص.352). وكانت أسواق محلة الجيوش الموحدية، في بلاد المغرب والأندلس، على عهد الخليفة عبد المؤمن بن عليّ (542: 558هـ/1147: 1163م) تضم إلى جانب موارد المؤن، جميع الصناع وسائر أرباب الحرف، وكل ما يحتاج إليه كأنّ المسافر معهم مقيم» (مجهول، 1399هـ/1979م، ص.153. عنان، 1417هـ/1997م، جـ4، ص.623).

وينوّه أحد المصادر التاريخية، خلال القرن السادس الهجري/12م، بوجود الأطباء والمنجمين وعلماء الفلك، ومن يمكن تسميتهم «حاملي الجثث» أو المعنيين بشؤون القتلى في جيوش بلاد المشرق (مباركشاه، 1346ش/1967م، ص.335).

ويصف عبد اللطيف البغدادي السوق الذي في عسكر السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي على عكا سنة 583هـ/1187م فيقول: «كان عظيما، ذا مساحة فسيحة، فيه مئة وأربعون دكان بيطار، وعددت عند طبّاخ واحدٍ ثماني وعشرين قدرًا، كلّ قدرٍ تسع رأس غنم. وكنت أحفظ عدد الدكاكين؛ لأنها كانت محفوظة عند شحنة السوق، وأظنها سبعة آلاف دكان، وليست مثل دكاكين المدينة، بل دكان واحد مثل مئة دكان؛ لأن الحوائج في الأعدال والجوالقات. ويقال: إنّ العسكر أنتنت منزلتهم لطول المقام، فلمّا ارتحلوا غير بعيد، وزن سمّان أجرة نقل متاعه سبعين دينارًا، وأما سوق البزّ العتيق والجديد، فشيء يبهر العقل. وكان في العسكر أكثر من ألف حمّام، وكان أكثر ما يتولاها المغاربة، يجتمع منهم اثنان أو ثلاثة ويحفرون ذراعين فيطلع الماء، ويأخذون الطين فيعملون منه حوضًا وحائطًا، ويسترونه بحطب وحصير، ويقطعون حطبًا من البساتين التي حولهم، ويحمون الماء في قدور، وصار حمّامًا يغسل الرجل رأسه بدرهم وأكثر (ابن شداد، 1415هـ/1994م، ص.174. المقريزي، 1418هـ/1997م، جـ1، ص.208).

ويوجد فصل عن المهن التي تعتمد عليها الجيوش غالبًا في حملاتها الحربية؛ فقد وجدت حرفٌ وصنائع أخرى، من غير شك، كانت كلها تتعلق بصناعة الأسلحة وتجهيز المحارب، مثل: غمّادي السيوف، وصنّاع الرماح، والحدادين الذين يصنعون السيوف والنبال والحراب والركاب، والصناع الذين يثبتون أقواس الفولاذ على قاذفات السهام، ومعدات المشدات وأغطية صدور الخيل، وصانعي قرابيس سروج الخيل، والبياطرة الذين يصفّحون بالحديد سنابك الخيل والدواب المستعملة في الجيوش، والصناع الذين لا يصنعون سوى الركابات والشكائم والقطع المزخرفة لطقوم الخيل، ثم صانعي جلود السروج فضلاً عن الحرفيين الذين يزخرفون الركابات والمهاميز واللجم (مجهول، مؤلف، 2004م، ص53. تيتاو، 2010م، ص.258).

وقد تحدث ليون الأفريقي «الحسن الوزان» عن وجود بعض الحرف والأنشطة الملحقة بمعسكرات الجيوش المرينية ببلاد المغرب، حيث كانت تقع إلى جوار المعسكر، وكانت تقام فيها دكاكينُ الجزّارين والبزازين وبائعي القديد وغيرهم، أمّا التجار والصّنّاع والعمّال والذين يتبعون الجيش فينصبون خيامهم بجانب خيام البغّالين (الحسن الوزّان، 1983م، جـ1، ص.240 و244 و291).

وقد ظلّت أنواع المهن والصنائع والتجارات في أسواق العسكر على تلك الحال خلال العصور اللاحقة، بل تطورت وتعددت أنواع السلع والخدمات التي كانت تقدمها تلك الأسواق. ويروي لنا أحد المؤرخين مشاهداته عشية دخول السلطان العثماني سليم الأول بلاد الشام (918: 926هـ/1512: 1520م)، واصفًا أسواق العسكر، تلك التي كانت برفقة الجيش العثماني، ومستعرضًا أرباب الحرف والصنائع والمهن والتجار وأهل أسواق العسكر، فيقول: «وفي بكرة يوم السبت مستهل رمضان منها، وصل ملك الروم سليم خان بن بايزيد خان في عساكر عظيمة لم نر مثلها، ويقال إن عدتها مئة ألف وثلاثون ألفًا... وتعجبت من الأسواق التي فيه، وقلّما تروم شيئًا إلا تجده فيها، وهي سائرة معه من بلاده؛ فمن صنف اللحامين خمسة عشر قاليًا للحم، ومثلها من الطباخين لعدة ألوان، ومثلها حكماء، ومثلها جرايحة، ومثلها بياطرة، ومثلها أساكفة، ومثلها حدّادون، ومثلها علّافون، وهذه الأعداد تقريبًا، وغالب ظني أنها أكثر من ذلك، إلى غير ذلك من السوقة» (ابن طولون، 1418هـ/1998م، ص399).

وتشير دراسةٌ تاريخية إلى أنّ وجود أهل أسواق العسكر لم يكن مقتصرًا على مجرد كونهم ملحقين بالمعسكرات والحملات الحربية، ببلاد المغرب المريني مثالاً، بل كان منهم من يملك مرافق بعيدة نسبيًّا عن البيئات العسكرية، ولكنها كانت تخدم سوق العسكر بصورة أو بأخرى، وأعني تلك الدكاكين أو بتعبير إحدى الدراسات «ورشات تصنيع السلاح» (تيتاو، 2010م، ص256 و257).

وعلى الرغم من وجود دكاكين خاصة بأسواق العسكر، على نحو ما سبق، لكنّ ثمة من يشير إلى أنّ التجار المرافقين للحملات العسكريين كانوا أحيانًا يضعون بضاعتهم على الأرض، وتتم عملية البيع والشراء، ولاسيما في أوقات انعدام

الأقوات لدى الجند (الخزاعي، 2011م، ص58، لكنّ الدراسة المذكورة لم تشر إلى مصدر هذه المعلومة). وعلى أية حال، فقد كانت تلك المرافق الملحقة بأسواق العسكر تسهم، بصورةٍ أو بأخرى، في تعزيز الخدمات المقدمة لجميع الموجودين في البيئات العسكرية، بل وأسهمت في تطوير تلك الخدمات، شيئًا فشيئًا، وتحسينها إلى حدٍّ قد انعكس على جاهزية تلك الجيوش، ومكّنتها من أداء مهامّها الحربية على نحوٍ أفضل بطبيعة الحال.

المبحث الثالث

مظاهر النشاط الاقتصادي

وتطوراته في أسواق العسكر عبر العصور الإسلامية

لا شكّ أنّ التجار، بحكم التجربة، كانوا يتعرفون بصورة شبه ثابتة على نوعية احتياجات معسكرات الجيوش من المؤون الغذائية والسلع الاستهلاكية وعلوفة الدواب اللازمة لكل ملتحقٍ بهذه المعسكرات من الجند والقادة والقضاة، وبعض العلماء والقراء والوعاظ، والأطباء، وأرباب الحرف والصنائع، وأهل الأسواق، وغيرهم ممّن جرت العادة برفقتهم في الحملات الحربية.

وتشير المؤلفات التاريخية إلى أنّ من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفتوحات في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان: ظهور التجار برفقة العسكر، ومسايرتهم لهم؛ لتبادل المنافع الاقتصادية بينهم، ووضعت لهم الأسواق حيث يقوم العسكر بشراء مستلزماتهم الكمالية والجهاز والهيئة بآلة الحرب من التجّار، كما يقوم التجار بشراء بعض ما يغنمه الجند من العدو؛ فبذلك تنشط الحركة التجارية وتزدهر. كما كانوا في طريق سيرهم نحو العدو، فإذا صادف مرورهم بالمدن والقرى كانوا يقومون بشراء احتياجاتهم منها (الطبري، 1387هـ/1976م، جـ6، ص.328 و340. كمال، 1413هـ/1992م، جـ2، ص.677 و678). وممّا يفهم من سياقات تلك المؤلفات، أنّ التجار والسوقة كانوا يقدرون احتياجات المعسكرات أو حملات الجيوش فيستجلبون بضاعتهم إلى سوق العسكر بحسب طبيعة كل حملة عسكرية ومهمتها، فكانت البضاعة تحمل ما يزيد ويفيض عن حاجة العسكر من سلع، وأحيانًا مرة في الشهر تقريبًا (ابن شداد، 1415هـ/1994م، ص.141 و264. أبو شامة، 1418هـ/1997م، جـ4، ص.9. حسين، 1987، ص.127).

أنواع السلع والخدمات في أسواق العسكر:

وقد كان المربد، سوق البصرة أيام الخلفاء الراشدين (11: 41هـ/661: 632م)، وكان أغلب ما يتاجر فيه التمر وما إليه والإبل والسلاح والغنائم مما كان يقسم

على المحاربين، فيبيعه هؤلاء المحاربون في المربد (الأفغاني، 1356هـ/1937م، ص.419). وقد نوّه أحد المصادر المشرقية بأبرز السلع التي كان يتعين توفيرها بواسطة الصّنّاع في أسواق العسكر، منها: الدروع والسيوف والشظايا والقضبان الحديدية والسكاكين والخناجر (مباركشاه، 1346ش/1967م، ص.330 و335).

ويشير أحد المصادر إلى وجود تجار يحملون السلع للعسكريين وينصبون الأسواق لتوفير احتياجات الجند والقادة على السواء (العسقلاني، 1379هـ، جـ8، ص.81 و82). وتفيد المصادر أنّ السوقي كان يمضي بين العساكر الأيوبية ومعه الحوائج(ابن شدّاد، 1415هـ/1994م، ص.166)، ويمر به الرجل الواحد والمرأة، واليزك بين الطّريق وبين العدو(أبو شامة، 1418هـ/1997م، جـ4، ص.80).

كما يذكر أحد المصادر التاريخية، خلال القرن 4هـ/10م، أنّ التجار البلديين كانوا يبعثون صبيانهم ببعض السلع الموسمية، مثل البطيخ، إلى أسواق المعسكرات (التنوخي، 1391هـ، جـ1، ص.329 و330).

وقد تقدّم في وصف أحد المصادر التاريخية خطّة سوق العسكر خارج الفسطاط على عهد الإخشيد: أنّ قدور طبخ الحمّص كانت تملأ الحوانيت بأعداد تصل إلى 390 قدرًا، فإذا كان في هذا السوق من صنفٍ واحدٍ من المآكل في هذا القدر، فكم يا ترى تكون جملة ما فيه من سائر أصناف المآكل (المقريزي، 1418هـ، جـ2، ص.151).

وكان سوق العسكر أحيانًا يورّد العمالة اللازمة لخدمة المعسكرات. ويذكر أنّه من جملة «الوقايع التي جرت بين الحسن الصباح، والوزير السعيد نظام الملك: أن السلطان السلجوقي ملكشاه أمر بنقل بعض الرخام من حلب إلى أصفهان، فاكترى بعض أهل سوق العسكر بحمل خمسمئة رطل من الرخام المذكور جمالاً من رجلين من العرب (الهمذاني، 1418هـ/1998م، جـ3، ص.1218 و1219).

حسن بن علي بن محمد الصباح الحميري، ولد 430هـ/1037م بالري، داعية الطائفة الإسماعيلية ورئيسها في خراسان وما يليها من بلاد المشرق، سمّيت طائفته أيضًا بالنزارية المشرقية أو الباطنية أو الحشاشين، كان الحسن على أيام الدولة

السلجوقية، وكان مكرّمًا عند نظام الملك؛ لفضله. كان عارفًا بالحكمة والنجوم والهندسة والسحر، واشتغل بالكتابة، سافر إلى مصر متخفّيًا في زي تاجر، واتصل بالمستنصر العبيدي واختص به، والتزم أن يقيم له الدعوة في بلاد العراق وخراسان وغيرها من بلاد المشرق. فأشاع هو وأتباعه هذا المذهب في أقطار المشرق، وملكوا القلاع، وقطعوا السبل، ودعا الجميع إليه، واستباح الدماء بمخالفته؛ وأهمّ الناس شأنهم، واستفحل أمرهم، على حين غفلة من ملكشاه وأبنائه من الأسرة السلجوقية، مات 518هـ/1124م (القزويني، د. ت، ص.209. المقريزي، د. ت، ص.323 و345).

ومن خلال سير الجيوش ومسامرات الأمراء وكبار التجّار حول مذاكرات الحروب وأيامها، يفيدنا أحد المصادر ببعض المعلومات المهمة عن نوعية السلع الموسمية التي كانت تحمل إلى أسواق العسكر؛ من ذلك: أنّ بعض الباعة سرق منه حمل بطيخ يبيعه في معسكر السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي (ابن الجوزي، 1412هـ/1992م، جـ16، ص.309).

وقد ورد من أخبار الحملات العسكرية التي كان يقودها السلطان جلال الدين ملكشاه: أنّ السلطان سار ذات مرة من أصبهان إلى أنطاكية، وعاد إلى بغداد، فما نقل أنّ أحدًا من عسكره أخذ شيئا بغير حق. ودخل إلى بغداد ثلاث مرات، وكان الناس يخافون الغلاء فيظهر الأمر بخلاف ما ظنوا، وكانت السوقة تخترق عسكره ليلاً ونهاراً، والسوادي يطوف بالتين والدجاج في وسط العسكر، ولا يخافون ولا يبيعون إلا بما يريدون (ابن الجوزي، 1412هـ/1992م، جـ16، ص311).

وقد كانت أسواق المعسكرات أحيانًا يباع فيها سبي المعارك وأسلاب المغامرات الحربية. وقد ذكر القاضي ابن شدّاد من ضمن حيل الجيوش في الحروب: أنه كان للمسلمين لصوصٌ يدخلون إلى خيام العدو فيسرقون منهم حتى الرجال ويخرجون، فأخذوا ذات ليلة طفلا رضيعًا له ثلاثة أشهر، فلمّا فقدته أمه باتت مستغيثة بالويل والثبور في طول تلك الليلة حتى وصل خبرها إلى ملوكهم فقالوا لها إنه رحيم القلب، وقد أذنا لك في الخروج إليه، فاخرجي واطلبيه منه فإنه يرده عليك، فخرجت تستغيث لليزك الإسلامي (اليزك: مصطلح فارسي يشير إلى: طلائع الجيش وسعاة الحراسة

بين الجيش وبين عدوه. واليزك: رئيس العسس، ومن يرقب من مضى فيتبعه (دوزي، 2000م، جـ11، ص118. البستاني، 1987م، ص992)، حتى إنها أخبرتهم بواقعتها فأطلقوها وأنفذوها إلى السلطان... فلما سألها السلطان عن قصتها قالت: اللصوص المسلمون دخلوا البارحة إلى خيمتي وسرقوا ابنتي، وبت البارحة أستغيث إلى بكرة النهار فقال لي المملوك: السلطان هو أرحم، ونحن نخرجك إليه تطلبين ابنتك منه، فأخرجوني إليك، وما أعرف ابنتي إلا منك، فرق لها ودمعت عينه، وحركته مروءته فأمر من ذهب إلى سوق العسكر يسأل عن الصغيرة: من اشتراها؟ فيدفع له ثمنها ويحضرها... فارتدها وأمر بدفع ثمنها إلى المشتري وأخذها منه، ولم يزل واقفًا، فما مضت ساعة حتى وصل الفارس، والصغيرة على كتفه، فما كان إلا أن وقع نظر الأم على صغيرتها فخرت إلى الأرض تعفر وجهها في التراب، والناس ينظرون إليها، ويبكون على ما نالها، وهي ترفع طرفها إلى السماء، ولا نعلم ما تقول، فسلمت ابنتها إليها، وحملت حتى أعيدت إلى عسكر الفرنجة (ابن شدّاد، 1415هـ/1994م، ص68. أبو شامة، 1418هـ/1997م، جـ4، 244).

وتشير المصادر الأيوبية إلى أنه في يوم الجمعة 4 جمادى الأولى سنة 584هـ/1 تمّوز يوليو 1188م: رحل السلطان صلاح الدين إلى تعبئة لقاء العدو، ورتب الأطلاب، وسارت الميمنة أولاً... والقلب في الوسط، والميسرة في الآخر... وسار الثقل في وسط العسكر حتى أتى المنزل (ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ2، ص.256. أبو شامة، 1418هـ/1997م، جـ4، ص.16. ابن شدّاد، 1415هـ/1994م، ص.142). ونجد أنّ الجند من جهتهم كانوا يحملون معهم بعض مواد التموين الضرورية في الصوالق. ولدى التهيؤ للسير يتعبّأ الجند بنزولهم إلى السوق والتزود بالضرورات، ولعلها لم تتعد الخبز والجبن والبصل وبعض اللحوم المجففة، وشيئاً من الحبوب والبقول والأثمار والتمور (حسين، 1987م، ص.42).

> والصّولق، بفتح الصاد وسكون الواو وفتح اللام: كلمة تركية معرّبة، وأصلها في التركية: سولوق، ومعناها: كيس أو خُرجٌ أو جيب من الجلد يوضع فيه الزاد. وقد نقلت الكلمة إلى الفارسية أيضا. والجمع صوالق.

والصولق في اصطلاح العصر المملوكي: حقيبة كبيرة أو جراب جلدي كان يضم إلى الحزام في الجهة اليمنى من الوسط (القلقشندي، 1987م، جـ2، ص.140. دوزي، 2000، جـ6، ص.465. إبراهيم، 1423هـ/2002م، ص.291).

وفي الغزوات التي أعقبت موقعة حطين، وقيام الجيش الأيوبي بالإغارة على الساحل في منطقة إمارة طرابلس الصليبية، أواخر شهر ربيع الآخر سنة 584هـ/ حزيران يونية 1188م، نودي في الجنود: أنّا داخلون إلى الساحل، وهو قليل الأزواد، والعدو بنا في بلاده من سائر الجوانب، فاحملوا زاد شهر (ابن شدّاد، 1415هـ/1994م، ص.141. أبو شامة، 1418هـ/1997م، جـ4، ص.9. حسين، 1987، ص 127).

ويشير المقريزي إلى طريقة الجيوش الأيوبية في التجهيز للحملات العسكرية، وارتداء آلة الحرب من السلاح الكامل والخيول، وتحسين العدد والمبالغة في التأنق، والتنافس في إظهار التجمل الزائد. وكان أمير الجيش يقوم بإعلام السوقة فنصبوا عدّة صواوين فيها سائر البقول والمآكل، فصار بالميدان سوق عظيم (المقريزي، 1418هـ، جـ3، ص.202).

وتشير دارستٌ إلى أنه من عادة الجيوش ببلاد المغرب: أن يكون بين معسكر الجنود وبين المسخرين لخدمة السلطان سوقٌ متنقل، تعرض فيه كل السلع واللحوم والتوابل، وقطع الثوب والشموع والسكر وسلع اليهود (أرنو، 2002، ص.18). وقد تحدث ليون الأفريقي عن أنواع بعض السلع بمعسكرات الجيوش المرينية ببلاد المغرب، فذكر منها: اللحوم والأثواب والقديد (الوزّان، 1993م، جـ1، ص291).

وتشير المصادر إلى أنّ غنائم جيوش المماليك التي غنموها في حروبهم مع الفرنجة القبارسة سنة 829هـ/1426م، خلال عهد السلطان الأشرف برسباي، كانت تتضمن: الأقمشة والأواني والأسرى (ابن خليل، 1422هـ/2002م، جـ4، ص202. ابن تغري بردي، 1383هـ/1963، جـ14، ص137).

وقد كانت عناصر المماليك والمرتزقة من ضمن السلع التجارية المألوفة في السوق العسكرية، ولا سيما خلال عصر دولة المماليك، وكذلك الدول المعاصرة لها (Naci, 1965, S.127). وقد كانت السوق العسكرية في الدولة العثمانية تبيع المنتجات العسكرية الأخرى، من قبيل الملابس والقبعات والأحزمة والشارات... إلخ (Pala, 1995, s.50).

ومع استفاضة فقهاء الأحناف من خلال كتابات محمد بن الحسن الشيباني الذي عاش ببغداد خلال المدة من 131هـ/749م وحتى 189هـ/805م وخصوصًا كتابه «السير الكبير» وشرحه للسرخسي (الذي عاش في بلاد خراسان وما وراء النهر وتوفي سنة 490هـ/1090م)، فلن نبعد عن اليقين كثيرًا لو قلنا: إنّ تأجير الخيل أو بعض أدوات الحرب لبعض الفرسان من الجند أو القادة إنما كانت من مظاهر النشاط التجاري الواردة لدى تجار أسواق العسكر خلال عصري الفقيهين كليهما (السرخسي، 1971م، جـ3، ص.1046).

أسواق الجيوش ومسألة التجارة في الغنائم:

وتشير المصادر إلى أنّ تقسيم الغنائم كان يتم بين العسكر في المعسكرات أحيانًا قبل عودة الجيش، وأحيانًا أخرى بعد عودة الجيش (الواقدي، 1409هـ/1989م، جـ1، ص17. الزُّهرِيُّ، 1421هـ/2001م، جـ2، ص10 و86. الطبري، 1387هـ/1976م، جـ2، ص652. المقريزي، 1418هـ/1997م، جـ2، ص49). وقد ساق محمد بن الحسن الشيباني وغيره عباراتٍ تدل على أنّ قادة الجيش كانوا أحيانًا يقسمون الغنائم بعد انتهاء المعارك، وربما وجد الجند بعض المشقة في حمل غنائمهم أو سوقها إذا كان بعضها دوابًّا؛ ولذلك، كان بحضرة الجيش تجّارٌ يشترون الغنائم (الشيباني، 1971م، جـ1، ص1043. ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ3، ص166).

وتتضافر وفرة من المعلومات التاريخية، في غير عصر ومصر، مشيرةً إلى وجود تجارٍ بعينهم كانوا يتعاقدون مع السلطان على شراء غنائم الجيش؛ فعلى سبيل المثال، تشير دراسةٌ إلى أنّ الاتّجار بغنائم الحرب كان، فيما يبدو، شائعًا خلال فترة

الفتوحات (ياسين، 2019م، ص.206)؛ بدلالة أنّ فقيه الأحناف المتبحر في السياسة الشرعية، محمد بن الحسن الشيباني: قد خصّص صفحاتٍ عديدة يتحدث خلالها، في باب التّجّار وما يحل لهم من الغنيمة، وبيّن تحديد العلاقة بين الولاة والتجار، ورسم علاقاتهم بالغنائم، وما يحل لهم من طعام... وهو الأمر الذي يعيّن واقعيًّا نشاط التجار إبّان الحروب. كما أوضح الشيباني الضوابط الموضوعة للحد من كسبهم الفاحش، وخدعة البدو المجاهدين (السرخسي، 1971م، جـ2، ص.700 وما بعدها). وقد نوّه الشيباني كذلك مرارًا بوجود التجّار في أوساط الجيش (السرخسي، 1971م، جـ3، ص.835). ويشار إلى أنّ أولئك التجار لم يكن لهم جميعًا اختصاصٌ محض بالتجارة، بل كان عددٌ منهم من المقاتلة الذين يحاربون مع المسلمين (الزُّهرِيُّ، 1421هـ/2001م، جـ6، ص535. ومثل ابن عمر في الموقف المشار إليه).

وتشير المؤلفات التاريخية إلى أنّ أقدم التجّار، ولاسيّما تجّار الجملة، الذين كانوا يزوّدون الجيوش الإسلامية في حملاتها بما تحتاج أو يشترون غنائم الحرب (الطبري، 1933م، ص31 و29. العَلِيّ، 1953، ص236) مكوّنين أسواقًا متنقلة (العَلِيّ، 1953، ص236). وكانوا يمارسون التجارة في مختلف السلع، وكانوا يحتاجون إلى رأسمال أو «ائتمان» كبيرين، ليستطيعوا القيام بما تتطلبه أعمالهم التجارية الكبيرة (الزُّهرِيُّ، 1421هـ/2001م، جـ5، ص158. الكلاعي، 1417هـ، جـ1، ص486 و487. العَلِيّ، 1953، ص236).

وقد كان كبار التجار يسعون إلى جمع أموالهم استعدادًا لمواسم المعارك رغبةً في شراء الغنائم، وتشير المصادر التاريخية المبكرة إلى مقولة أحد التجار وهو يستحث أصحابه في جمع أموالها «أعينوني على جمع ما لي على غرمائي، فإنّي أريد أن أقدم فأصيب من غنائم محمّدٍ وأصحابه قبل أن يسبقني التّجّار إلى ما هناك» (الواقدي، 1409هـ/1989م ، جـ2، ص702. الزُّهرِيُّ، 1421هـ/2001م، جـ5، ص158). وقد نوهت المصادر بالعديد من الشواهد التاريخية التي تشير إلى التنافس المعتاد بين التجار المبادرين إلى معسكرات الجيوش رغبةً في شراء الغنائم. وقد كانت هذه التجارة موجودة منذ عصر النبوة؛ فقد روي أنّ الحجّاج بن علاطٍ السّلميّ قد انطلق

إلى غنائم المسلمين، يوم خيبر، ليشتري منها قبل أن تسبقه التّجّار إليها (الواقدي، 1409هـ/1989م، جـ2، 703 وص705. الزُّهرِيُّ، 1421هـ/2001م، جـ4، ص270. ابن هشام، 1375هـ/1955م، جـ2، ص.246).

ويحدثنا مصدر تاريخي بأنّ السلطان المملوكي الناصر فرج بن برقوق (801: 807هـ/1399: 1405م) و (808هـ: 815هـ/1405: 1412م) كان قد جمع التجار ليبتاع عليهم ما حضر من الغنيمة، وذلك في شهر شوال 802هـ/حزيران يونيو 1400م، في أعقاب انتصاره على الفرنجة (ابن خليل، 1422هـ/2002م، جـ4، ص202).

وقد كان بعض التجّار يتبعون معسكرات الجيوش، وينتهزون فرصة الحروب استثمارًا لمواسم الاكتساب (مسكويه، 2000، جـ4، ص430). ويشير مصدر مملوكي إلى أنه في سنة عندما أصبح السلطان المملوكي الأشرف برسباي (8 ربيع الآخر 825: ذي الحجة 841هـ/1 نيسان أبريل1422: مايو 1437م) من الغد وهو يوم الثلاثاء تاسع شوّال جمع التّجّار لبيع الغنائم من القماش والأواني والأسرى (ابن تغري بردي، 1383هـ/1963م، جـ14، ص302).

وعلى رغم كون السلطان أو أمير الجيش حرًّا في بيع غنائم الحروب لمن يشاء من التجّار، لكن لم يثبت تاريخيًّا أنّ طريقةً بعينها كانت معتمدة لبيع تلك الغنائم إلى التجار. ولم يرد ما يشير إلى أفضلية تاجر على آخر في هذا السياق. ومن غير المستبعد أنّ مزادًا كان ينعقد بين التجار، بطريقة ما، من أجل بيع هذه السلع. وقد أورد أحد المصادر أنّ عمر بن عبد العزيز أمر ببيع الغنائم فيمن يزيد (الزُّهرِيُّ، 1421هـ/2001م، جـ2، ص102).

وكان للقائد أن يبيع تلك الغنائم من يشاء بالسعر الذي يراه مناسبًا؛ وله أن يتشدد في طلب أسعارٍ عالية، ولكنه قد يتساهل في السعر لأسباب خاصة، كأن يكون المشتري من أصحابه، وإذا تعرّض لمؤثّرات خاصة تجعله يرضى بالسعر القليل (العَلِيّ، 1953، ص194). ولا ريب أنّ هناك حالات أخرى بيعت فيها المغانم بأسعار

منخفضة؛ لأسباب قد يكون بعضها لقاء شيءٍ يناله القائد (العَلِيّ، 1953، ص194). ويُرْوَى عن الحسن البصري قوله: إنّ معاوية قد أمر أحد قوّاده في خراسان بأن يرسل له ثمن خمس الغنائم نقدًا، ولكنّ هذا القائد فضل الاستقالة على تنفيذ أمر الخليفة (الطبري، 1387هـ/1976م، جـ4، ص116 و117. والمعلومة معزوة إلى البيروني، الجماهر في معرفة الجواهر، ص68 و69، نقلاً عن: العَلِيّ، 1953، ص.194، ولم أقف عليها عند البيروني)، وهو ما يعني أنَّ القائد المذكور رفض بيع الغنائم تجنّبًا للقيل والقال (العَلِيّ، 1953، ص.194) أو أنه قد سدَّ ذرائع النيل من سمعته العسكرية.

وقد كان القواد وأمراء الجيوش، بصورةٍ أو بأخرى، مسؤولين عن بيع الغنائم، وخاصة ذلك النوع الذي لم يكن من السهل تقسيمه، وقد كان أمراء الجيوش أو الخلفاء أو السلاطين يبيعون السبي في المعسكرات أو في ساحات المعارك إلى تجّار المسلمين (السرخسي، 1971م، جـ1، ص.368).

وبما أنّ الغنائم كانت تقسم أحيانًا بعدما تضع الحرب أوزارها، وقبل عودة الجيش، فمن المحتمل أنّ الجنود أو القادة على السواء كانوا يتصرفون بالبيع فيما يرون بيعه إلى تجار العسكر. ويحكي ابن واصل أنّ مخلّفات الجيوش، من أثاث ومال وسلاح ودوابّ ونحو ذلك، كانت تباع إلى تجّار سوق العسكر، وذلك قبل رحيل المعسكرات أو مع إخلاء القلاع أو الحصون (ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ3، ص.166).

ويتحدث أحد المصادر التاريخية عن أنّ بعض تجار دمشق توجهوا إلى حصن الأكراد بغرض شراء الأسرى بعد انتصار جيش المماليك على الروم في سيس؛ وذلك في ذي القعدة 664هـ/آب أغسطس 1266م، على عهد الملك الظاهر ركن الدين بيبرس الصالحي (النويري، 1423هـ، جـ30، ص.292).

وفي تاسع شوال سنة 829هـ/14 آب أغسطس 1426م، عقيب انتصار جيوش المماليك على الفرنجة، اجتمع التجار لشراء ما حضر من الغنيمة، وهي ثياب وقماش وأثاث وأوان (المقريزي، 1418هـ/1997م، جـ7، ص.140). وقد كانت

أسواق القماش بالقاهرة قد تعطلت من البيع عدة أيام لاشتغال التجار بشراء الغنائم (المقريزي، 1418هـ/1997م، جـ7، ص.141).

وبصورة أو بأخرى أسهمت غنائم الحروب وأفياؤها في إنعاش الحياة الاقتصادية بصورةٍ لافتة؛ وفي هذا السياق، تشير إحدى الدراسات إلى أنه نظرًا لضراوة معارك الجهاد التي خاضتها دولة المرابطين ضد الممالك الإسبانية، فقد كثرت غنائم المرابطين من سلاح وحيوانات وأموال وأسرى... وقد أدّى ذلك إلى رواج مثل هذا النوع من التجارة، ولا سيما تجارة الرقيق بالذات، في أسواق الأندلس والمغرب (ابن العربي، 1965م، ص155. السامرائي، 1980م، مجلد 6، العدد 2، ص484. السامرّائي وآخرون، جـ1، 2000م، ص471).

تأثير تجارة الغنائم على مؤشر الأسعار في أسواق العسكر:

وتشير المصادر إلى أنّ قتيبة بن مسلم (قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين الباهلي، قائد مشهور، ولد سنة 49هـ/669م، وفتح خراسان 86هـ/705م، وعمل واليًا عليها للأمويين، ثم سمرقند وبيكند وغيرها من البلدان كثير، قتل 96هـ/715م (ابن خياط، 1397هـ، ص.291 و313) عندما تسنّى له فتح مدينة بيكند بالسيف، جمع غنائمها، فأخرج منها الخمس، فوجّه به إلى الحجاج، وكتب إليه يخبره بفتح بيكند، ثم قسم باقي الغنائم في المسلمين. قال: وقوي المسلمون بما أصابوا من غنائم بيكند، وتنافسوا في شراء السلاح حتى بلغ الرمح سبعين درهما، وبلغ الدرع سبعمئة درهم، وبلغت السيوف أثمانها على أقدارها، قال: وجلبت إليهم الدواب من كل بلد. وأصاب قتيبة في خزائن بيكند سلاحًا كثيرًا، فقسّمه بين المسلمين (الكوفي، 1411م، جـ7، ص.145 و146).

> بيكند: بلدة حصينة من بلاد ما وراء النهر، تقع أدنى مدن بخارى إلى نهر جيحون، ومنها إلى حدود بخارى فرسخان، افتتحها قتيبة بن مسلم 87هـ/706م، وهي حصن حصين مشبه بالأسوار، وفيها مسجد جامع وبيت نار للمجوس. وكانت بيكند مدينة التجار. وقد ذهب أكثرهم إلى

بلاد الصين والجهات الأخرى للتجارة... فلمّا عادوا بحثوا عن أولادهم ونسائهم وأقربائهم، وابتاعوهم من العرب الذين كانوا قد استولوا على البلدة عنوة (النرشخي، 1965م، ص.74. ابن الفقيه، 1416هـ/1996م، ص.621. الحميرى، 1980م، ص،123).

وبوجهٍ عامّ، من خلال المصادر الفقهية، نجد من المحتمل أنّ جزءًا من الغنائم أو الفيء كان يباع للتجار في سوق العسكر، سواء أكانت القسمة قبل عودة الجيش أم بعدها(ابن مودود، 1356هـ/1937م، جـ4، ص.127)، فلو كانت الغنائم أسلحةً فحسب، فلعلها كانت تكفي آحاد العسكر. أمّا إذا كانت أسلحة ومالاً ومتاعًا، منقولات، فمن المرجح أنّ الأسلحة كانت تباع حتى تتحقق العدالة في قسمة الغنائم بين العسكر.

وحين كانت حلب تحت إمرة شبل الدولة نصر بن صالح بن مرداس الكلابي، جرت وقيعة عظيمة سنة 436هـ/1044م بين المسلمين وبين الروم بقيادة أرمانوس الرومي الذي كان قد عسكر عليها في نحو مئة وأربعين ألفًا من جنده. وكانت تجمع لشبل الدولة ابن مرداس من العرب وكور قنسرين نحو عشرة آلاف، وكانت الوقيعة على ثلاثة فراسخ من حلب، فأتى المسلمون على أكثر الروم، وأسر نحو سبعة آلاف وخمسمئة من كبارهم وبطارقهم، وكثرت الغنائم والسبي بأيدي المسلمين حتى بيع الفرس من سبي الروم، بسرجه ولجامه، بمثقالين، والغلام منهم بمثقال، والجارية بثلاثة مثاقيل (الحميري، 1980م، ص197).

وفي أعقاب انتصارات السلطان المملوكي في دمشق الملك أبو النصر المؤيّد (815: 824هـ/1412: 1421م) يتحدث أحد المصادر التاريخية عن أنه في 19 شعبان سنة 820هـ/1 تشرين أول 1417م، كانت غنائم العسكر من الجمال من الكثرة بحيث أسهمت في رخص سعرها، فكانت في متناول طاقة الحجيج ذلك العام، فتيسر أمر الحج (العسقلاني، 1389هـ/1969م، جـ2، ص.516 وجـ3 ص.134).

وقد أسهمت أسواق العسكر بصورة غير مباشرة في توفير السلع في الأسواق ورواج حركة التجارة بصورة عامة، يقول مصدر مملوكي: إنه عندما عادت العساكر المملوكية إلى سيس، بعد أن غنمت غنائم كثيرة من حروبها مع الروم، حتى لقد بيع الرأس من البقر بدرهمين، ولم يجد من يشتريه، واستاقت العساكر الغنائم (النويري، 1423هـ، جـ30، ص.292).

مؤشرات الأسعار في أسواق العسكر:

من الظواهر المعهودة في مجتمعات التجار: «أنّ في كثير منهم شحًّا قبيحًا وحرصًا شديدًا واحتكارًا من أجل التربص للغلاء والتضييق على الناس، والتحكم عليهم، وفي ذلك مضرة عظيمة على الناس» (ابن حيون، 1980، جـ1، ص.366)، لكنّ النشاط التجاري بالأسواق العسكرية يبدو أنه كان يسير بطريقة أخلاقية من ناحية انتفاء الاحتكار أو امتناع الغشّ أو نحو ذلك... لكنّ نقص الأقوات بسبب كثرة الحروب أو اشتداد البرد ومواسم الأمطار كانت تقلل من حركة تجّار الجملة؛ وكان ذلك النقص يؤثر في الأسعار بالارتفاع.

ويتحدث أحد مؤرخي دولة الموحدين، على سبيل المثال، عن رخص الأسعار في سوق محلة أمير المؤمنين وقائد جيوش عساكر الموحدين المهدي بن تومرت 21 ذو القعدة 567هـ/15 تمّوز يوليو 1172م (ابن صاحب الصلاة، 1987م، ص.405).

وقد كانت ثمة عوامل مؤثّرةٌ على مؤشّر الأسعار، ارتفاعًا وانخفاضًا، في سوق أسواق العسكر؛ منها على سبيل المثال: تنفيذ المهام العسكرية في ظروف مناخية متقلبة أحيانًا. وأحيانًا أخرى تتعرّض الحملات الحربية للفشل بتحقيق أهدافها وتكرار إخفاقها في الظفر بجيوش العدو... إلخ من العوامل التي كانت تستوجب بقاء الجيش وسوق العسكر منصوبًا ريثما يتم الحسم العسكري. وتشير المؤلفات التاريخية إلى تغيّر الأحوال وما واجهه جيش دولة الموحدين في الأندلس، فيما سميت بغزوة «وبذة» وما عاناه ذلك الجيش في أتون تلك الغزوة من ظروف قاسية، ابتداء من فشل الهجوم... الحال التي جعلت أمير الجيش يأمر بأن يتنازل كل فرد عن

ثلث مؤونته لغرض تخزينها. وبطبيعة الحال، فقد بدت للجند قلة الزاد لدى القيادة مما جعلهم يحجمون عن التنازل عن الأقوات، إذا فشلت في مهمتها، فلم تجمع شيئًا من المؤن والعلف، ثم تكرر الطلب مرة أخرى فكانت النتيجة أسوأ من ذي قبل، حيث أدّى إلى غلاء الأسعار في سوق معسكر الجيش الموحدي، وكاد أن ينعدم في القوت من الزاد والعلف (ابن صاحب الصلاة، 1987م، ص411. عنان، 1411هـ/1990م، جـ4، ص79. الكركجي، 2012م، ص134).

غزوة وبذة Huete: موقعة حربية كانت بين جيوش الخليفة أبي يعقوب يوسف الموحدي وبين نصارى الإسبان، وقعت سنة 567هـ/1171م عند مدينة وبذة الأندلسية، وانتهت بهزيمة الجيوش الموحدية وتقهقرها (ابن عذاري، 1983م، جـ3، ص97 و134. عنان، 1417هـ/1997م، جـ4، ص58 و76).

وعي الرغم مما أصابه أهل أسواق العسكر من ثرواتٍ نتيجة تعاونهم التجاري مع الجيوش في مختلف البلدان الإسلامية عبر العصور، فإنّ التجار وأرباب الحرف والصنائع الملحقين بتلك الجيوش لم يكونوا بمنأى عن التعرض لصنوف الأذى والضر كافة، في أنفسهم وأموالهم، شأنهم في ذلك شأن سائر العسكر أو أكثر في بعض الأحيان... وهو الأمر الذي أثار جدلية فقهية ظلت دائرةً عبر العصور الإسلامية، تحاول أن تحسم قضية مدى استحقاق أهل أسواق العسكر في غنائم تلك الجيوش؟

المبحث الرابع

أهل أسواق العسكر

ودلالة حضورهم في مدونات الفقه والقضاء عبر العصور

لعل ما أوردته المصادر التاريخية، خلال مواضع سابقة، وما سيرد لاحقًا من هذه الدراسة، يجمع على أنّ المعسكرات كانت غالبًا منفصلة عن خطوط المواجهات المباشرة بين جيش المسلمين وأعدائهم، ولكنها لم تكن بعيدة عنها. ويفيدنا أحد المصادر التاريخية بأنّ السوق إمّا أنه كان في قلب محلة المعسكر أو بقربه (مباركشاه، 1346ش/1967م، ص285 و286 و287 و288. عنان، 1411هـ/1990م، جـ4، ص79).

وقد كان عساكر الجيوش والسرايا يخرجون من المعسكر إلى ساحة الحرب، ثم يعودون إلى المحلة مرة أخرى بعد انتهاء مهامّهم. وقد تحدث أحد المصادر العسكرية المهمة عمَّنْ يوضع من الأصناف المهنية في مواضعهم من الأنحاء الخمسة للجيش، فقال: والأطباء والفعلة والتجار، والخلط والرعاع في الأثقال حيث يؤمرون (الهرثمي، 1964م، ص38. مباركشاه، 1967، ص282 و283). وتبين الأشكال التالية مدى ما كان لموضع أهل أسواق العسكر من مظنة المخاطر والأضرار، على نحو ما سيرد، بحيث كانت حياتهم دائمًا في خطر وحذر لا يقل عن الخطر الذي يتعرّض له العسكريون أنفسهم في غالب الأحيان.

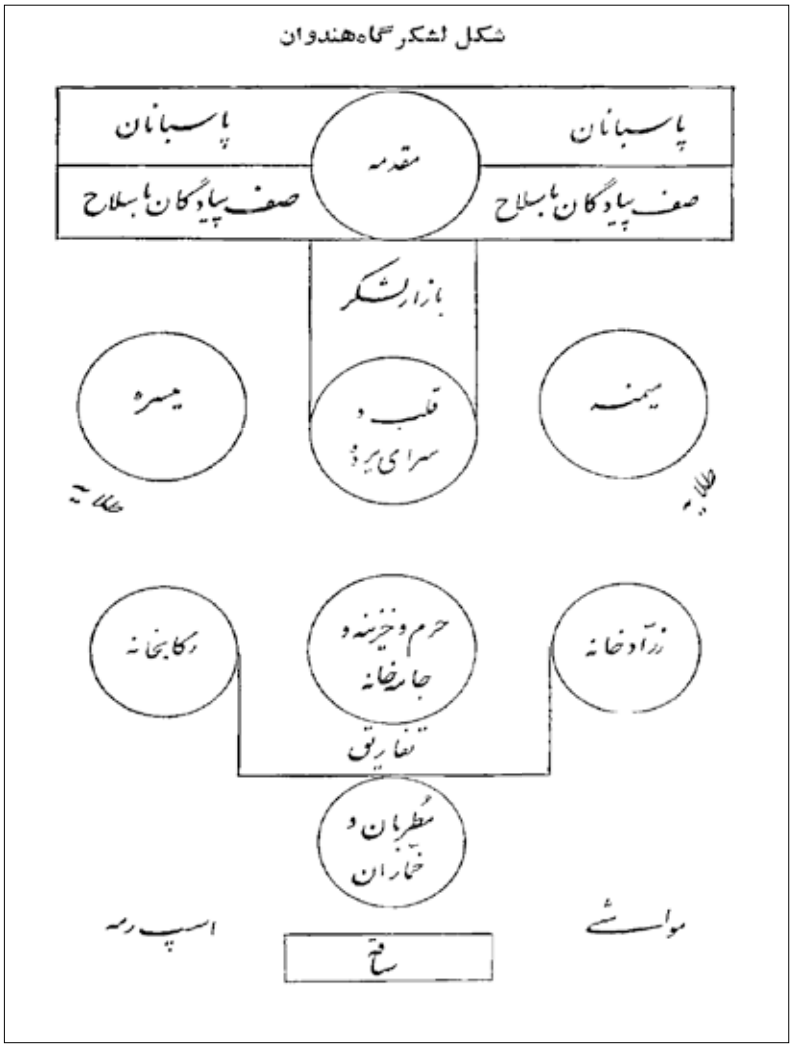

شکل رقم (1)

(مبارکشاه: 1346ش/1967م، ص.287). والشكل عبارة عن صورة تخطيط سوق العسكر أو بازار لشكر وموقعه من معسكر الجيوش الغزنوية بمدينة هلمند، من أعمال بلاد السند، ويبدو السوق ممّا يلي قلب الجيش، وهو يبين مقدار المخاطر والأضرار التي يمكن أن تلحق بأهل أسواق العسكر.

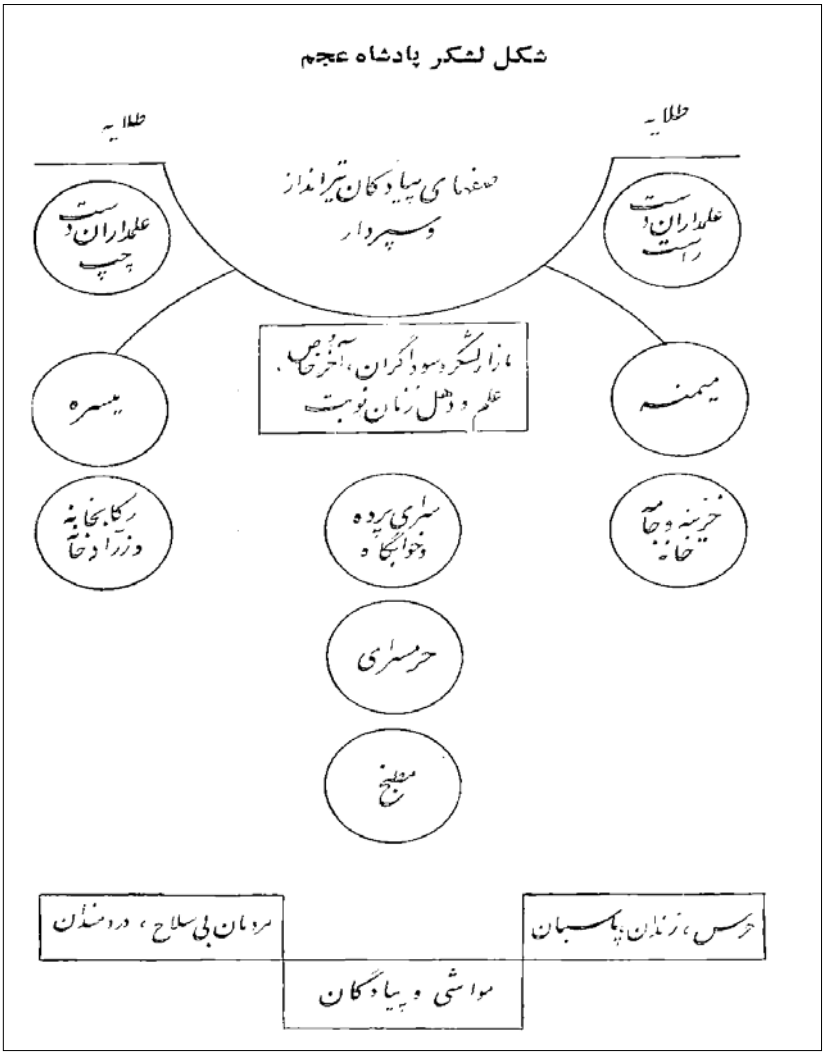

شکل رقم (2)

(مبارکشاه، 1967، ص285)

موقع بازار لشكر أو سوق العسكر في عصور سلاطين الغزنويين والسلاجقة والتركمان في العصور الإسلامية. ويبدو البازار فيما يلي صفوفاً من الرماة والقناصة في قلب الجيش من الوراء.

ولعل فرضية تلك المخاطر، هي التي أثارت جدلاً فقهيًّا تاريخيًّا واسعًا حول مدى استحقاق أهل سوق العسكر في غنائم الجيوش؟ ومدى ما يكشفه ذلك الجدل من جوانب علمية مهمة، بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات التاريخية والحيثيات المتعلقة بعنصر المخاطرة في الاشتغال بالتجارة في أسواق العسكر أو بتعرض أهل أسواق العسكر لذات المصير الذي يمكن أن ينتهي إليه أهل العسكر.

ولئن كان ورود الحديث عن سوق العسكر والتجار الملحقين بالجيوش مضطردًا في المؤلفات الفقهية المتنوعة المذاهب بصورة لافتة، عبر العصور الأولى، لكنّ وروده، على أية حال، قد تركّز حول نقطة جوهرية وقضية وحيدة، تتعلق بمدى استحقاق أهل سوق العسكر من التجار وغيرهم في الغنيمة؟ ولعل استعراضنا خلاصات آراء الفقهاء عبر العصور حول هذه القضية، إنما يمكن أن يُحقِّق لنا، من الناحية التاريخية، فائدتين:

- **الأولى**: أنّ استحضار الفقهاء هذه الصورة إنما يدل على أنّ الأسواق العسكرية كانت جزءًا من واقعٍ معيش في الحياة العسكرية الإسلامية في مختلف البلدان، الأمر الذي جعلها موضوعًا ذا بال في سجالات الفقهاء ومصنّفاتهم على مر العصور الإسلامية.
- **الفائدة الثانية**: أنّنا تمكّنا من رصد هذه السجالات الفقهية باعتبارها واقعات تاريخية لها قيمتها التي تعزز الخلفيات التاريخية عن أسواق العسكر بطبيعة الحال.

وفيما يلي نرصد خلاصات تاريخية ممّا دار في المدارس الفقهية من آراء حول الأسواق الملحقة بالجيوش والحملات العسكرية.

مداولات الفقهاء حول استحقاق أهل الأسواق من الغنائم عبر العصور:

منذ صدر الإسلام تفيدنا المصادر بأنّ الفقهاء المؤسسين للمذاهب قد استعملوا مصطلح «تجّار العسكر» و«تجّار الجيش» بوفرة واضطراد في أبواب الفيء والغنائم؛ ولقد كانت دائمًا القضية التي ما انفكت عن الحضور في السجالات الفقهية في كل

مناسبة تاريخية ترصدها كتب الفقه الإسلامي: «هل يسهم لتجّار معسكرٍ وأهل سوقه ومستأجرٍ مع جنديٍّ كركابيٍّ، وسائسٍ أم يرضخ؟ (ابن مفلح، 1418هـ/1997م، جـ3، ص326). والرضخ: ما يعطيه أمير الجيوش لأهل أسواق العسكر، وتقديره إلى رأيه واجتهاده، لكن لا يبلغ به سهم المقاتلة (ابن جماعة، 1408هـ/1988م، ص222).

وفي هذا السياق، وردت معلومات بمسائل الأحناف خلال القرن 2هـ/8م، تتضمن حديثًا ينمّ عن وجود مجموعات من أصحاب الحرف الذين التحقوا بمعسكرات الجيش لغرض التجارة، بيعًا وشراءً، من أهل سوق المعسكر، وقد ألقي تساؤلٌ يتعلق بمدى استحقاق هذه الطائفة من الغنيمة؟ فكان الجواب «لا حقّ لأهل سوق المعسكر في الغنيمة إلاّ أن يقاتلوا» (الشيباني، 1975، جـ1، ص114. عاشق إلهي، 2016، جـ1، ص464).

ولم يكن الفقهاء في القرون الأولى يستحبون استفادة التاجر من أموال الجيش بغير حقٍّ حتى ولو كانت تلك الفائدة ممّا يقع في حدود العفو؛ وقد نصّ محمد بن الحسن الشيباني على أنه ولو أخذ جندي شيئاً من طعام الغنيمة فأهداه إلى تاجر في العسكر لا يريد القتال، لم يستحب للتاجر أن يأكل ذلك (السرخسي، 1971، جـ3، ص1182). وقد كانت حجّته في ذلك «أنّ من لا شركة له في الغنيمة بسهم أو رضخٍ فإنّه لا يحلّ له تناول الطّعام والعلف من الغنيمة؛ لأنّه ليس من جملةً الغزاة، وحلّ ذلك للغزاة كان بطريق الضّرورة حيث لا يجدونها في دار الحرب شراءً؛ لأنّهم مقاتلون للعدوّ، لا معاملون معهم. فأمّا التّجّار فلا تتحقّق الضرورة في حقهم؛ لأنّهم يجدون ذلك بطريق الشّراء. ثمّ الغزاة يتقوّون بما يأكلون ويعلفون دوابّهم على نصرة الدّين وتحصيل الغنائم في المستقبل بخلاف التّجّار (السرخسي، 1971، جـ3، ص1181).

وقد ذهب أبو حنيفة (80: 150هـ/699: 767م) ومالك (93: 179هـ/712: 795م) إلى أنّ تجّار العسكر: إن قاتلوا استحقوا، وإن لم يقاتلوا فلا شيء لهم؛ وقد أرجع الأحناف سبب ذلك بقولهم: «وكذا لا سهم للتاجر، لأنه تاجرٌ، ولأنه لم يدخل الدار عن قصد القتال، إلا إذا قاتل مع العسكر فإنه يستحق ما يستحقه العسكر، لأنه تبيّن

دخوله الدار عن قصد القتال فكان مقاتلا» (الكاساني، 1406هـ/1986م، جـ9، ص.436. داماد أفندي، 1419هـ/1998م، ص.426). وقد سقت شواهد من هذا المصدر الأخير، لأدلّل على أنّ أحكام سوق العسكر كانت ماضية كذلك في عصر الدولة العمانية.

وينقل الطبري كذلك عن فقهاء الأحناف: أنهم كانوا لا يرون لسوق أهل العسكر سهمًا في الغنيمة، إذا لم يقاتلوا مع المسلمين، فإن قاتلوا مع المسلمين حتى يغنموا أُسهم لهم كما يُسهِم لأهل العسكر (الطبري، 1993، ص.21. السرخسي، 1971، جـ3، ص.835)؛ وذلك لأنّ قصدهم التجارة لا إرهاب العدو وإعزاز الدين؛ فإن قاتلوا استحقوا السهم؛ لأنه تبين بفعلهم أنّ قصدهم القتال؛ ومعنى التجارة تبع لذلك، فحالهم كحال التاجر في طريق الحج لا ينتقص به ثواب حجه» (السرخسي، 1421هـ/2006م، جـ1، ص.36).

وقد كان علماء الأحناف، من أهل الهند، يرون أنه: إذا قتل رجلٌ من أهل سوق العسكر مشركًا فلا شيء له قياسًا، وله سلبه استحسانًا (البلخي، 1310هـ، جـ2، ص.224). وثمة من مجتهدي علماء الأحناف من ذهب بقوله: قال أصحابنا: أهل سوق العسكر إن قاتلوا استحقوا السهم، وإن لم يقاتلوا فلا شيء لهم، كذلك الأسرى والتجار إذا لحقوا بالعسكر، ولم يكونوا دخلوا معهم دار الحرب، فإن قاتلوا استحقوا. ولنا: أن حال التاجر مخالفة لحال العسكر؛ بدلالة أنه لم يقصد بدخوله الجهاد، وإنما قصد التجارة فنقصت حاله في الجهاد بدلالة قوله عليه السلام: «إنّما الأعمال بالنّيّات، وإنّما لكلّ امرئٍ ما نوى» (القدوري، 1427هـ/2006م، جـ8 وجـ12، ص4158 وص.6226. والحديث أخرجه البخاريّ عن عمر بن الخطّاب، حديث رقم 1). وقد كان من حيثيات هذا الرأي: أنّ الغنيمة تستحقّ: إما بالقتال أو الإعانة، وهذا لم يوجد من أهل السوق. ومنهم من قال: حضروا الوقعة، فصاروا كالعسكر. ومن قائلٍ إنهم لم يقاتلوا ولا دخلوا دار الحرب قصدًا للقتال، فصاروا كأهل بقعة القتال (القدوري، 1427هـ/2006م، جـ12، ص6226).

وذهب المالكية ببلاد المغرب، ابن القاسم في المدونة وغيره، إلى أنّ أهل سوق العسكر لا سهم لهم، إلا أن يقاتلوا (القيرواني، 1999م، جـ3، ص.187 و248. اللخمي، 1432هـ/2011م، جـ3، ص1425)؛ وذلك بناءً على ما قيل في الأثر: «الغنيمة لمن شهد الوقعة»، وليس للسوقية سهمٌ إلا أن يقاتلوا، ويعتبر حاله عند القتال فارسًا أو راجلاً(البلخي، 1310هـ، جـ2، ص208)، ولكن علماء آخرين استدركوا على مثل هذه الآراء بقولهم: «إلا لمصلحةٍ متعلقةٍ بالجيش كإقامة سوقٍ، أو كإقامته في بلد المسلمين لأجل تسوق طعامٍ أو سلاحٍ للجيش (الدسوقي، د. ت، ص192)، وكذلك قال الفقيه المالكي محمد بن المواز: لو بعث الإمام قومًا من الجيش قبل أن يصل إلى بلد العدو في أمرٍ من مصلحة الجيش، من حشدٍ وإقامة سوق، أو غير ذلك، فاشتغلوا في ذلك حتى غنم الجيش؛ فلهم معهم سهمهم (القيرواني، 1999م، جـ3، ص171).

ينسب قول «الغنيمة لمن شهد الوقعة» إلى أبي بكر الصديق رضي **الله** عنه (أخرجه البيهقي في السنن الكبرى عن عمّار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حديث: 13058). وينسب أحيانًا إلى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أخرجه البيهقي في السنن الكبرى عن طارق بن شهابٍ الأحمسيّ، حديث: 18011) وينسب أحيانًا إلى عليٍّ رضي **الله** عنه (أخرجه البيهقي في السنن الكبرى عن عبد الرّحمن بن مسعودٍ، حديث: 18013)، وكل ذلك محتمل، لكنّ الأول أرجح، ثم صارت مثلاً، فليس بغريب أن تنسب لأبي بكر أو علي رضي **الله** عنهما.

أسواق العسكر وأثرها في الاجتهاد الفقهي الاقتصادي عبر العصور:

على الصعيد التاريخي، نلحظ أن أئمة الشافعية المجتهدين على الرغم من تحفظاتهم على استحقاق أهل أسواق العسكر في الغنيمة، إذ كانوا في القديم يرون أنهم: «إن قاتلوا، استحقوا، وإلا فلا»، ولكن المتأخرين منهم ما لبثوا أن استدركوا بالقول بأنه قد «قيل بالاستحقاق مطلقًا، وهو الأصح عند بعضهم، وبالمنع مطلقًا. وإذا لم نسهم لهم، فلهم الرضخ على الأصح، والرضخ: ما يعطيه أمير الجيوش لأهل أسواق العسكر، وتقديره إلى رأيه واجتهاده، لكن لا يبلغ به سهم المقاتلة (ابن جماعة، 1408هـ/1988م، ص.222).

وفيما اختلف قول الشافعيّ (150: 204هـ/767: 819م) في تجار الجيش، على أحد القولين: «يسهم لهم؛ لأنهم شهدوا الوقعة. والثاني: أنه لا يسهم لهم؛ لأنهم لم يحضروا للقتال (الشيرازي، 1416هـ/1995م، جـ3، ص.299. ابن الفراء، 1418هـ/1997م، جـ5، ص.171). وفي السياق ذاته، ذهب العكبري الحنبلي في أحد ردوده على مسائل وردت تحت عنوان «تجّار الجيش» إلى أنّ: «تجار العسكر إذا حضروا الواقعة يسهم لهم، وإن لم يقاتلوا (العكبري، الحسين بن محمد الحنبلي (439هـ/1047م)، 1428هـ، جـ3، ص.1625)، بل ذهب جيلٌ آخر من فقهاء الحنابلة إلى أنّ الغنيمة مستحقّةٌ لمن شهد الوقعة من أهل الجهاد، من قاتل ومن لم يقاتل من تجار العسكر وأجرائهم (السامري، 1424هـ/2003م، جـ2، ص.438. المرداوي، 1415هـ/1995م، جـ10، ص.216 و217)؛ وذلك خلافًا لأبى حنيفة، ومالك.

وخلال القرن الرابع الهجري/10م، تطرّق فقهاء الإمامية إلى مسألة استحقاق أهل سوق العسكر في غنائم الحروب، فقالوا: «إذا دخل قوم تجّار أو صنّاع مع المجاهدين دار الحرب، مثل: باعة العسكر، كالخبّاز والبقّال والبزّاز والشّواء والخيّاط والبيطار وغير ذلك ممّن يتبع العسكر، فغنم المجاهدون، نظر فيهم فإن حضروا للجهاد مع كونهم تجارا أو أنهم مجاهدون فإنه يسهم لهم، وإن حضروا لا للجهاد ففي ذلك نظر، فإن كانوا جاهدوا أسهم لهم، وإن لم يجاهدوا لم يسهم لهم بحال. وإن اشتبه الحال ولا يعلم لأيّ شيءٍ حضروا فالظاهر أنه يسهم لهم لأنهم حضروا، والإسهام يستحق بالحضور، وإذا جاءهم مددٌ؛ فإن وصل قبل قسمة الغنيمة أسهم لهم، وإن جاءوا بعد قسمة الغنيمة فلا يسهم لهم» (الطّوسي، 1387هـ، جـ2، ص.72).

ويعزز الفقيه الحنفي ابن نجيم المصري (ت: 926 هـ/1520م) من الرأي المؤيّد للاستحقاق، فيعيد إنتاج مقولات الأحناف مع بعض الاجتهاد، فيقول: قد «صرحوا في كتب السير بأن السوقي لا سهم له؛ لأنه عند المجاوزة لم يقصد إلا التجارة لا إعزاز الدين وإرهاب العدو، فإن قاتل استحق، لأنه ظهر بالمقاتلة أنه قصد القتال، والتجارة تبع فلا تضره، كالحاج إذا اتجّر في طريق الحاج لا ينقص أجره (ابن نجيم، 1419هـ/1999م، ص.34). وقد قيل: «لو خرج للتجارة، فحضر الوقعة، فإن

لم يقاتل: لا يستحق السهم، وإن قاتل فعلى قولين، وكذلك: تجار الجيش(ابن الفرّاء، 1418هـ/1997م، جـ5، ص.171). وقالوا في تجار الجيش قولان: أحدهما: يسهم لهم؛ لأنهم شهدوا الوقعة. والثاني: لا يسهم لهم؛ لأنهم لم يحضروا إلا للمال. واختلفوا حول القولين؛ فمنهم من قال: القولان، إذا حضروا ولم يقاتلوا، فأما إذا حضروا وقاتلوا فإنه يسهم لهم قولاً واحدًا. ومنهم من قال: القولان فيه إذا قاتلوا، فأما إذا لم يقاتلوا، فإنه لا يسهم لهم قولاً واحدًا (القفال، 1988م، جـ، ص684. النووي، د. ت، جـ19، ص.363).

ويقف أحد المصادر الفقهية الأخرى موقفًا وسطًا بين منع استحقاق التجار وأهل سوق العسكر في الغنائم وبين جوازه، وذلك بناءً على أنّ جوهر الخلاف في ذلك ومداره إنما يتعلق بأمورٍ استحسانية، والتي تقتضي: ظهور التفاوت بين التّبع والأصل أي بين العسكري المقاتل وبين أهل السوق في الجيش (ابن الهمام، د. ت، جـ5، ص.483 و501).

وقد احتجّ من رأى جواز استحقاق أهل سوق العسكر في الغنيمة بأنّ مجرد الاشتراك في الجهاد إنما يحمل معنى تكثير السّواد (ابن الهمام، د. ت، جـ5، ص.482). ومن الوارد أن يكون لتلك الأسواق دور في تقديم خدماتٍ أخرى في سبيل مساعدة تلك الجيوش على أداء مهامّها، ولكنها، غالب الظنّ، لم تكن خدمات قتالية.

وخلاصة القول، إنّنا نجد في مدونات الفقه الإسلامي نوعًا من تعاطف فقهاء الجمهور مع الرأي القائل بإعطاء تجّار العسكر من الغنيمة، قاتلوا أم لم يقاتلوا؛ ويدخل معهم في الحكم: أرباب الحرف والمهن في أسواق العسكر: الخيّاط، والخبّاز، والبيطار، ونحوهم، وأجراؤهم الّذين يستعدّون للقتال ومعهم السلاح». وقد راح الفقهاء من أصحاب الرأي المتعاطف يسوغون رأيهم في جواز الاستحقاق بمسوغات بدت وجيهة الاعتبار بالنظر إلى الظروف التي يعمل فيها الجيش وأهل السوق على السواء؛ ولم تكن تلك الاجتهادات مبنية على فراغ، بل على روايات ووقائع تاريخية مفادها: إسهام النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– لسلمة بن الأكوع، وكان أجيرًا لطلحة ابن عبيد الله (المروزي، 1425هـ/2002م، جـ8، ص3883). وقد روى البيهقي عن

طارق بن شهابٍ الأحمسيّ قال: غزت بنو عطاردٍ ماه البصرة وأمدّوا بعمّارٍ من الكوفة فخرج قبل الوقعة وقدم بعد الوقعة فقال : نحن شركاؤكم في الغنيمة فقام رجلٌ من بني عطاردٍ فقال : أيّها العبد المجدّع تريد أن نقسم لك غنائمنا وكانت أذنه أصيبت في سبيل **الله** فقال: عيّرتموني بأحبّ أذنيّ إليّ أو خير أذنَيَّ قال فكتب في ذلك إلى عمر رضى **الله** عنه فكتب : إنّ الغنيمة لمن شهد الوقعة». وقد روي عن أبي بكرٍ الصّدّيق –رضى **الله** عنه– في قصّةٍ أخرى: أنّه كتب إنّما الغنيمة لمن شهد الوقعة (أخرجه البيهقي عن طارق بن شهاب، برقم 13308، جـ2، ص26)؛ ولأنّ غير المقاتل رِدءٌ له مُعين، فشاركه، كَرِدءِ المحارب (ابن قدامة، 1415هـ/1995م، جـ10، ص.216. البهوتي، 1421هـ/2000م، ص595)، وقيل: لأنّ سوقي العسكر «ردءٌ للمقاتل باستعداده، أشبه المقاتل» (إبراهيم بن مفلح، 1814هـ/1997م، جـ3، ص326).

ولعل مجرد ورود جواز استحقاق أهل سوق العسكر في الغنيمة، وإن لم يقاتلوا، إنّما يعزّز من كون الآراء التي تميل إلى جواز ذلك الاستحقاق قد تحققت بالفعل على الصعيد التاريخي، ولكن ربما في عصر دون عصر، وبحسب ظروف كل حرب.

وتتأسس تلك الخلاصات التاريخية المستقرأة من مدونات الفقه والفتاوى، والتي تؤيد منح أهل أسواق العسكر من غنائم الحروب بناءً على أسبابٍ وجيهةٍ ومسوّغاتٍ مهمة، نوجزها في النقاط الآتية:

أولاً– تروي المصادر التاريخية ما يفيد تعرّض التجار وأهل سوق العسكر للسلب والنهب وأحيانًا الإكراه على القتال وأحيانًا يلقون حتفهم (ابن شدّاد، 1415هـ/1994م، ص174 و198)؛ فعلى سبيل المثال، قد ورد حديث عن هزيمة جيش الحسين بن إسماعيل أمير الكوفة على عهد الخليفة العباسي المستعين بالله (248: 252هـ/862: 866م)، وما تعرّض له أهل الأسواق قد تعرّض للأسر جمادى الآخرة 251هـ/تموز يوليو 865م، فيما تضررت أثاث الجند وتجارات أهل السوق. وتشير روايةٌ متعلقة بتلك الواقعة إلى أنّ جزءًا من تجارات العسكر كان محروزًا في سفن الملاحين الخاصة بإمدادات الأسلحة، ولذلك لم تتعرض للأذى بسبب بعدها

عن يد العدو (الطبري، 1387هـ/1976م، جـ9، ص322). وهو ما يعني أنّ مصير تجارات أسواق العسكر كان مرتبطًا بمصير الجيوش.

ثانيًا- تقول المصادر التي تناولت سيرة نور الدين محمود بن عماد الدين زنكي (511: 569هـ/1118: 1174م) وصراعه مع الإفرنج: إنّه في سنة 558هـ/1163م تعرّض نور الدين لهزيمة على يد الإفرنج، وهو يحاول دخول بلاد الكرد، إذ فوجئ جيش المسلمين بكمين الإفرنج الذين كبسوا المسلمين، ووضعوا فيهم السيف، وأكثروا فيهم القتل والأسر، وكان أكثر القتل في السوقة والغلمان (أبو شامة، 1418هـ/1997م، جـ1، ص398. ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ1، ص135). والقتل إنّما يكثر في السوقة طمعًا فيما عندهم من الميرة والمال والسلاح؛ وهذا السبب قد يبدو كافيًا للتدليل على ما يواجهه أهل أسواق العسكر من مخاطر على أنفسهم وأموالهم.

ثالثًا- ربما ألمحنا سابقًا إلى أنّ من عادة السلطان صلاح الدين الأيوبي أنه كان يحسن الظنّ بغيره، وكان من جملة تسامحه أنه كان يسمح لأعدائه بقدر من حرية التسوق من سوق عسكر المسلمين. ويشير مصدر، أيام التفاوض مع الصليبيين من الإنجليز، إلى «أنه عندما خرج رسل من ملك الإنجليز ثلاثة، وطلبوا فاكهة وثلجا، وذكروا أن مقدم الاسبتارية يخرج من الغد يتحدث ويتحدثون معه في الصلح، فأكرمهم السلطان، ودخلوا سوق العسكر وتفرجوا فيه، وعادوا إلى معسكرهم» (ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ2، ص358)؛ ويبدو أنّ رسل ملك الإنجليز كانوا أشبه بالجواسيس الذين تعرفوا على أهمية سوق العسكر، فلمّا شرعوا في الهجوم على جيش السلطان بدأوا بسوق المعسكر السلطاني لأهميته البالغة. ويذكر أنه في يوم الأربعاء 21 شعبان 585هـ/4 تشرين أول أكتوبر خرج الفرنج بالفارس والرّاجل، وكان في ميمنة السّلطان تقي الدين بن شاهنشاه صاحب حماة، فترفّع عنهم قليلاً قليلاً، فانتهوا إلى التّل وعليه خيمة السّلطان، فقتلوا بعض الحاشية وجماعةً من أهل السوق (سبط ابن الجوزي، 3414هـ/2013م، جـ21، ص370).

وينقل الذهبيّ عن الموفق البغدادي، وهو يوثّق لنا شهادته على لحظة ميل جيش الصليبيين على أحد معسكرات المسلمين، على عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي،

فيقول: «إنّ الفرنج عاثوا في سوق العسكر، وفي الخيم» (الذهبي، 1413هـ/1993م، جـ41، ص56).

وعندما انهزمت عسكر جيش السلطان صلاح الدين الأيوبي أمام الصليبيين في عكا، جاء الفرنجة باتجاه سوق العسكر فقتلوا الغلمان وساسة الخيول والحمالة، ثم جاءوا على رأس السوق فقتلوا جماعة وقتل منهم جماعة، إذ إن السوق كان فيه خلق عظيم ولهم سلاح (أبو شامة، 1418هـ/1997م، جـ4، ص89).

وبعد استيلاء الإفرنج على عكّا وصعود رايتهم عليها يوم الجمعة سابع عشر جمادى الآخرة 587هـ/حزيران يونيو 1191م، ما لبثوا أن رحلوا عنها مستهل شعبان نحو قيسارية، والمسلمون يساورونهم ويتخطفون منهم، ثم ساروا من قيسارية إلى أرسوف ووقع بينهم وبين المسلمين مواجهات ومواقف، فاستطاعوا إزالة المسلمين عن موقفهم ووصلوا إلى سوق المسلمين فقتلوا من السوقة خلقًا كثيرًا (صاحب حماه، 1907م، جـ3، ص79. النويري، 1423هـ، جـ27، ص153). ونظرًا لظروف رحيل التجار بصورة مفاجئة، فقد هلك من الناس قماش كثير وحوائج كثيرة من السوقة، إذ لم تكن معهم خيل ولا ظهر يحمل جميع ما عندهم؛ لأنّ كل إنسان كان يحصل ما يحتاج إليه في أشهر، فحلّت النكبة بجميع أهل الأسواق؛ لأنّ كل واحد منهم كان في منزله لم يمكن أن يتخلف منه لقربه من الإفرنج الذين بعكا (ابن شدّاد، 1415هـ/1994م، ص264).

ولمّا علم الفرنج أن عساكر المسلمين قد تفرقت في أطراف البلاد، ووصل الفرنج إلى مخيم العادل قبل استتمام ركوب العساكر، وقد امتدت أيدي الفرنجة في السوق وأطراف الخيم بالنهب والغارة في خيام القادة التي تسللوا إليها، وطمعوا في المخيم، واشتغلوا بالنهب، وعاثت أيديهم في الخيام والأقمشة والفواكه والأطعمة (ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ2، ص325 و326. أبو شامة، 1418هـ/1997م، جـ4، ص143) حتى إنهم وصلوا إلى خيمة صلاح الدين فقتلوا من كان حول السّرادق، ثم نهبوا سوق العسكر وقتلوا من لحقوا به(العماد الأصفهاني، 1423هـ/2002م، ص434).

وبناءً على المعطيات التاريخية السابقة، ربما وجدنا أنّ الرأي الراجح هو: الموافق لمنح أهل أسواق العسكر من الغنيمة، وهو الرأي الأكثر مطابقة لحقيقة الوقائع، تلك الوقائع التي تتضافر اتفاقًا على الخطر والمصير المشترك بين العسكريين وأهل الأسواق.

وفي سياق معزز لذلك الرأي، يشار إلى أنّ تجار العسكر قد انضموا إلى الجيش حينما جعل السّلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي يستحث عسكر مصر بكتبه ورسله ويدعوهم إلى نجدة أهل القدس، إذ ضرب العسكر خيامهم على بلبيس مدة حتى اجتمعوا وانضم إليهم التجار فاغتروا بكثرتهم والعدو منتظر قدومهم... وبسبب عدم تحري الدقة في تنفيذ الأوامر المتعلقة بالطرق المسلوكة في الوصول إلى حيث خطط السلطان، مني العسكر المصري بكسرة على إثر مباغتة جيش الإفرنج فجرًا، فانهزموا وتركوا العدو وراءهم، فوقع العدو في أمتعتهم، وتفرق العسكر في البرية فمنهم من رجع إلى مصر، ومنهم من توجه وجهةً أخرى... فلم يصل بقايا الجند إلى السلطان إلا وهم مسلوبون منكوبون، بعد أن أخذت منهم الأموال والجمال والأحمال ما لا يعد ولا يحصى، فكانت نكبة عظيمة، وقد كان ذلك في شوال 586هـ/تشرين ثان 1190م (العَلِيّمي، 1420هـ/1999م، جـ1، ص387). ولا شكّ أنّ الخسارة الأكبر، من الناحية الاقتصادية، تلك التي مني بها التجار الذين انضموا إلى المعسكر، ويبدو أنّ انضمامهم هذا إمّا أنه كان تحت تأثير الحماس، وإمّا بدافع الضرورة التي اقتضاها الحث السلطاني على التجييش.

ويتطرق أحد المصادر إلى وقوع مجموعة من أهل سوق العسكر في الأسر على أيدي جيوش الأرمن، وذلك ببلدة حارم التركمانية التابعة للسلطان الملك العادل الأيوبي بالديار المصرية سنة 602هـ/1205 و1206م (ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ3، ص170).

والخلاصة في ذلك، أنه بناءً على ما ورد في سياق بعض الأجوبة على ما سبق من تساؤلات وسجالات فقهية تتعلق بمدى استحقاق هذه الطائفة من الغنيمة؟ (الشيباني: 1975، جـ1، ص.114. المظاهري، 2016م، جـ1، ص.464): نص بعض

الفقهاء على أنّه: يسهم، أي يكون لهم سهمٌ في غنائم الحروب، لتجّار العسكر وأجرائهم. هذا المذهب مطلقًا، وعليه جماهير الأصحاب. وقد نقل عن الإمام أحمد ابن حنبل قوله: يُسْهَمُ للمكارى، والبيطار، والحدّاد، والخيّاط، والإسكاف، والصّنّاع» (المرداوي، 1415هـ/1995م، جـ10، ص.217).

ونستخلص ممّا سيق، أنه حين كان ينهزم الجيش ويعمل فيه القتل أو السلب أو النهب أو الأسر، فكان ذلك يشمل التاجر والسوقي والجندي على السواء؛ وهنا يتعين النظر إلى أهل أسواق العسكر، وهم في مواضعهم من الجيش كانوا يواجهون ذات المخاطر التي يواجهها الجيش بمختلف قطاعاته. بل إننا نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فنقول: إنّ الجندي يضحي بروحه فيقتل، في بعض الأحيان، بينما أهل سوق العسكر يضحون بأرواحهم وبأموالهم الكبيرة كذلك بغير شك؛ ومن ثمّ، فإنّ الراجح ما ذهب إليه محمد بن الحسن الشيباني، عندما ناقش المسألة، فانتهى إلى أنهم يستحقون (الشيباني، 1433هـ/2012م، جـ7، ص.442).

وعلى أيّة حال، فإنّ الشاهد من هذا السياق التاريخي الفقهي ليس مجرد مناقشة آراء الفقهاء، فذلك مجاله كتب الفقه، ولكن من أجل التنويه بأنّ موضوع أسواق العسكر وتجارها ومساعديهم من الباعة والمهن والحرف والصنائع الملحقة بها: كانت من الأمور المعلومة منذ ذلك التاريخ، أي إنّ أسواق العسكر كانت معروفة منذ القرن الأول الهجري وعبر العصور الإسلامية على وجه التأكيد.

وانطلاقًا من جملة الحيثيات التاريخية التي ترصد آراء فقهاء المسلمين من قضية استحقاق أهل سوق العسكر في الغنيمة، تلك الآراء التي جعلت تتطور وتتغير حتى لقد انتهت في العصور الإسلامية المتأخرة إلى تجويز ذلك الاستحقاق؛ وفي تقديري أنّ وتيرة ذلك التطور من المنع إلى التجويز ثم تجويز الرضخ دون الغنيمة ثم الإقرار باستحقاق كان محكومًا باجتهادات فقهية صارت تأخذ في اعتبارها المضار والمخاطر المحتمل وقوعها على الجيش، وكل من يلتحق به ويشاركه مواجهة المخاطر من الجند والقادة وأهل الأسواق الملحقة بالجيوش، وأهل الحرف والصنائع التي ترافق تلك الجيوش في حروبها وفي حلها وترحالها، وكذلك أهل

أسواق العسكر الذين يخدمون في ساحات القتال مباشرة أو تزويد العاملين على تأمين الجبهة الداخلية سواءً بسواء.

ويبدو أنّ فقهاء القرن التاسع الهجري/15م قد استقر لديهم بما لا يدع مجالاً للتردد في الاستقرار على جواز إعطاء أصحاب الحرف السوقية في السهم من الغنيمة أو على الأقل: يرضخ لهم؛ ولعل تلك الحيثيات هي التي جعلت أحد فقهاء الحنابلة في القرن التاسع الهجري/15م ينتهي إلى القول بجواز الاستحقاق في الغنيمة «لمن شهد الوقعة من أهل القتال، قاتل أو لم يقاتل. وهذا بلا نزاعٍ في الجملة (المرداوي، 1415هـ/1995م، جـ10، ص.216).

ومن جهة أخرى، يبدو أنّ الحضور الدائم لموضوع أهل أسواق العسكر في كتب الفقهاء، على نحو ما ألمحنا، قد كوّن في محصّلته ثروة قانونية في مجال التشريعات العسكرية، وخدم الفكر القضائي المتعلق بأهل أسواق العسكر وصلاحيات النظر فيما ينشأ من قضايا ومنازعات فيما بينهم أو بينهم وبين أحدٍ من أهل العسكر.

أهل أسواق العسكر في منظوري التشريع والقضاء عبر العصور:

خلال القرن الهجري الثاني/8م، نلحظ أنّ الفقهاء جعلوا يضعون تصوراتهم عن الوضعية القانونية للعاملين بأسواق العسكر من التجار وأهل الحرف والصنائع والأجراء وغيرهم... وقد نوّه الفقيه الحنفي محمد بن الحسن الشيباني (131: 189هـ/748: 804م) بأنّ التاجر في الجيش مستأمنٌ وله الحرمة، فإنما دخل إليهم تاجرًا ليعاملهم، والتاجر لا يدخل إلا مع مالٍ في العادة (السرخسي، 1971م، جـ3، ص.902 و1115). وقد يشارك في الحرب (السرخسي، 1971م، جـ3، ص.835 و902) إذا اقتضت مصلحة الجيش أو مصلحته بطبيعة الحال.

وتفيدنا كتب الفقه والقضاء بأنّ التّجار في الأسواق الملحقة بالجيوش والمعسكرات وأرباب الحرب والصنائع وسائر أهل أسواق العسكر: كان يندرجون، رسميًّا، ضمن أهل البيئات العسكرية، ويأخذون حكمهم، فمن كان محترفًا في سوق العسكر فهو جندي أيضًا (ابن الشّحنة، 1393هـ، ص.222)، أو كما قيل: سوقيّ العسكر: عسكري (البزازي، 2009م، جـ1، ص.506).

وبالرغم من اختلاف وجهة نظر الفقهاء حول مدى أحقية أهل سوق الجيش في الغنائم؟ بدعوى أنّ التجّار لا يصيرون مددًا لأهل العسكر ولا يأخذون حكم الغزاة بمجرد الالتقاء مع العدو، أمّا من الناحية القانونية، فقد كان أهل أسواق العسكر، بمختلف مهنهم وحرفهم وصنائعهم، يأخذون حكم العسكر أمام قاضي العسكر (الشيباني، 1975، جـ4، ص.97).

وحين شرع الفقهاء في تعيين حدود ولاية قاضي العسكر، قالوا: إنّه لا ولاية له على غير الجندي، وأنّ من كان محترفًا في سوق العسكر فهو جندي أيضًا (ابن الشّحنة، 1393هـ، ص.222) أي إنّ التجار وأهل الحرف السوقية الملحقين بالجيوش إنما يأخذون حكم العسكريين فيما لو كانوا طرفًا في نزاع داخل البيئات العسكرية.

والظاهر من كتب فقهاء الأحناف عبر العصور: أنّ قاضي العسكر كان هو الذي يفصل في الخصومات التي تنشأ بين الناس في البيئة العسكرية، وسواء كانوا عسكريين أو مدنيّين»، إذ كان في الجيش: التاجر والصانع والطبيب والصيدلي والبيطري (الصفدي، 1420هـ/2000م، جـ14، ص.139).

وقد ذكر ابن الشحنة، نقلاً عن أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني، قولهما: لو كان أحد المتنازعين من أهل العسكر والآخر من أهل البلد، فإن أراد العسكري أن يخاصمه إلى قاضي العسكر فهو على هذا. ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندي. ومن كان محترفا في سوق العسكر فهو جنديٌّ أيضًا» (ابن الشّحنة، 1393هـ، ص222. البزازي، 2009م، جـ5، ص.63)؛ والنص هنا يبين أنّ اختصاصات قضاء العسكر كانت تشمل جميع الموجودين في البيئة العسكرية، من العسكريين ومن في حكمهم من أهل الأسواق وأرباب الحرف والصنائع، سواء في الكور أو في المعسكرات أو في مظانّ إقامة العسكر.

وعبر العصور الإسلامية، ظلت ولاية قضاة الجند أو قضاة العسكر أو قضاة المحلة أو قضاة الثغور أو قضاة المعسكرات والحملات الحربية: مقصورةً على العسكريين ومن في حكمهم من أهالي الثغور والصّنّاع والعمال والتجار وأهل الحرف الملحقة

بالعسكريين، حلاً وترحالاً... وفي هذا السياق، ينص على أنّ من كان محترفًا في سوق العسكر إنما يندرج ضمن معنى الجندي أيضًا (ابن الشّحنة، 1393هـ، ص.222)، إذ كان سوقيّ العسكر يعدّ عسكريًّا (قدري أفندي، 1300هـ، ص.219).

وقد كان قاضي الجند بقرطبة محمد بن بشير حين استقضاه الحكم بن هشام... فقبل قضاءه على شروط... منها: نفاذ حكمه على كل أحد، ابتداءً من أمير الجيش إلى حارس السوق» (النباهي، 1403هـ/1983م، ص.146).

وفي سياق الحديث عن آداب القاضي، يشار إلى أنّ أهل سوق العسكر، على اختلافهم، وإن لم يسهم لهم، كان لهم حق إعطاء الأمان لغيرهم، لأنهم من أهل الولاية والقتال» (ابن السّمناني، 1404هـ/1984م، ص.1241)، فكانوا يأخذون حكم العسكريين في اعتبار القاضي رغم كونهم مدنيين أصلاً. وقد ظلّ هذا المبدأ ثابتًا في أدبيات قضاء العسكر لقرونٍ عديدةٍ، ففي بلاد الهند نصّ فقهاء القرن 4هـ/10م على أنه «إذا كان الرّجل من أهل العسكر، وهو يعمل في السّوق ويحترف فهو من أهل العسكر» (البلخي، 1310هـ، جـ3، ص448).

وقد كان القضاء أيام الدولة الأيوبية على نوعين: أحدهما مختصٌّ بالقضايا الأهلية، والآخر مختصٌّ بالقضايا التي تقع بين العسكريين ومن في حكمهم. أمّا العسكريون، فقاضي الجيش هو الذي يفصل في خصومات الجند فقط، ولا ولاية له على غيرهم. ولا يلي قاضي الجند الحكم على المدني. وكانت خصومات وقضايا سوق العسكر تعدّ ضمن اختصاص قاضي العسكر (عرنوس، 1955م، ص.99 و102).

وقد كان قاضي العسكر العثماني محمود بن إسرائيل قاضي سماونه (823هـ/1420م)، يرى استقلالية قضاء العسكر، واحترام حدود تخصصه، وكان يرى أنه: إن تخاصم اثنان فالعبرة برغبة المدّعي، ولو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلد، فهو على هذا، ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندي، ومحترف سوق العسكر جندي (قاضي سماونه، 1300هـ/1882م، ص.21) أي في حُكم الجندي.

وعلى الرغم من كون أهل أسواق العسكر مدنيين، فإنهم، بحكم معيشتهم في البيئات العسكرية، كانوا يمثلون أمام قاضي الجيش، باعتبارهم من الناحية التشريعية في حكم العسكريين قانونًا وقضاءً. وغالب الظنّ، أنهم كانوا يرتضون حكم قاضي العسكر، باعتباره فقيهًا ومدنيًّا على أية حال (الويشي، 1440هـ/2019م، ص194).

المبحث الخامس

أسواق العسكر

ودورها في تأسيس الحواضر والأمصار عبر عصور الحضارة الإسلامية

من خلال ما سبق سرده من حيثياتٍ تاريخية حول أسواق العسكر، وظروف نشأتها وتأسيسها وإقامتها في البيئات العسكرية... وبالنظر إلى اختلاف المهام العسكرية للجيوش والحملات الحربية التي كانت تتفاوت في مكثها في حالة الحرب، ولاسيما مع طبيعة العسكرية التي تستوجب، في أحايين كثيرة، العسكرة بغرض حصار الأعداء وممارسة خطط القتال بالنفس الطويل إلخ... فقد كان من أبرز متطلبات تلك المهام: وجود أسواق ترفد حملات الجيوش ومعسكراتها بالميرة والعتاد والسلاح ومستلزمات الجيش واحتياجاته كافة في مثل تلك الظروف الحربية؛ وقد كانت مثل تلك الظروف ضرورة لكل جيش في كل مكان وزمان بطبيعة الحال. ولعل الذي يعنينا أكثر في هذا السياق، أنّ طول مكث أسواق العسكر في مظانّ وجود المعسكرات كان التجار من مختلف الأقطار يألفون مسلك الطرق بكثرة التردد على تلك الأماكن وعلى الحواضر والقرى وأهليها بطبيعة الحال؛ وربما، وهو الواقع تاريخيًّا، أنّ بعض الأسواق كانت تعتمد في تزويد معسكرات الجيوش من مواد غذائية على المنتجات الزراعية القريبة حقولها من المعسكرات؛ ومن ثمّ، فليس بمستبعدٍ نُشوء علاقات، على نحو ما، بين أهل أسواق العسكر وبين الأهالي في تلك المناطق. ويبدو أنّ تلك العلاقات قد أسهمت في تثبيت وجود تلك الأسواق فيما بعد الحروب. وقد كان من الوارد وجود منازل للقادة أو الجند أو بيوت مجموعات المتعاملين مع الجيوش قريبة من تلك المعسكرات. وإنّنا من خلال توقفنا عن بعض أسماء أمصار أو مدن أو قصباتٍ بعينها، نجد أنّ هذه الأسماء يمكن أن تزودنا بمعلومات عن أسواق العسكر، كمؤسسة معنية بتوفير أحد المقومات اللازمة للحياة، ودورها في تأسيس الحواضر وتمصير الأمصار.

وخلال هذا المبحث، سنستعرض ما يمكن استقاؤه من معلومات المصادر التاريخية عن مواضع أسواق العسكر، وأثر الجغرافية التاريخية لتلك الأسواق في تأسيس التجمعات الحضرية التي ربما تطورت إلى حواضر ومدن جديدة في عهودٍ لاحقة.

الجغرافية التاريخية لأسواق العسكر عبر العصور:

على الرغم من ندرة المعلومات عن أسواق العسكر قبل الإسلام، فإنّ أحد المصادر الفارسية قد أورد إشارة إلى أنّ ما يسمّى «بازار لشكر» أو سوق العسكر إنما كان موجودًا في جيوش ذي القرنين وسائر الروم. وكان موقع السوق في مؤخرة الجيش (مباركشاه، 1967، ص.282 و288). وكذلك يشير نفس المصدر إلى وجود «بازار لشكر» فيما أسماها «جيوش العجم» (مباركشاه، 1346ش/1967م، ص.285) أي جيوش الترك والفرس. وعند جيوش سلاطين الهند المسلمين كان «بازار لشكر»، وما فيه من المهنيّين، مما يلي قلب الجيش من الخلف (مباركشاه، 1346ش/1967م، ص.287)، لكنّ الغالب أن موضع السوق كان خلف المطبخ في مؤخرة الجيوش (مباركشاه، 1346ش/1967م، ص.285 و286).

وبوجهٍ عام، كانت أسواق العسكر تنصب مع معسكرات الجيوش أينما حلّت وارتحلت. وقد كان تحديد موضع السوق من المعسكر بمعرفة أمير الجيش أو قائده، وبالاتفاق مع مرافقيه من تجار المعسكر؛ فذلك كان من خطط الحروب، أرأيت لو ضرب السوق وهو أحد مصادر الإمداد؟ (الهرثمي، 1964م، ص32. مباركشاه، 1346ش/1967م، ص283)؛ ومن ثم لم يكن يترك التجار تحديد المكان الذي ينصب فيه السوق، بل كان ذلك خاضعًا لاعتبارات تتعلق بخطة الجيش وموقعه من العدو ونحو ذلك، وقد ورد في المصادر الإسلامية طرف من الحديث حول هذه النقطة، وكان من ضمن الإجراءات الاحترازية في الخطط الحربية: «ضرب الخنادق في موضع الحاجة إليها: خندق للصناع والعدّة، وخندق للأسواق والأتباع... وكان يتم حشو تلك الخنادق خيلاً ورجالاً (الهرثمي،1964م، ص.32. مباركشاه، 1346ش/1967م، ص.283)؛ لما في ذلك من إجراءات الحماية المتوافرة لأسواق الجيوش.

ويشار إلى أنّ مواد تموين الجيش كانت تحمل في مؤخرة الجيش عادة، أي في الساقة، وكانت تسمّى «الثقل» كانت توضع بالقرب من قلب العسكر، وقد كان هناك ثقل كبير وثقل صغير (بهاء الدين بن شدّاد، 1415هـ/1994م، ص.274). ويبدو أنّ هذا التنوع كان بغرض استصحاب ما سهل استصحابه من المؤن بحسب

ظروف متطلبات كل حرب أو حملة عسكرية من هذا الثقل. وكان سوق العسكر في عهد الدولة الغزنوية يوجد حيثما وجد الثقل مخزن الأمداد (Dupree, 1977, p. 320)؛ ويحتمل أن يكون ذلك بسبب خشيتهم من استيلاء العدو عليه والظفر به» (ابن شدّاد، 1415هـ/1994م، ص58 و96 و142 و164 و169 و177 و226. أبو شامة، 1814هـ/1997م، جـ2، ص399 وجـ4، ص16 و32 و52 و78 و82 و225 و229 و264 و319) وكانت طائفةٌ من العسكر تسير وراء الثّقل حرصًا عليه من أن يلحق به العدو والطّمّاعة (ابن شدّاد، 1415هـ/1994م، ص264).

وقد تعدد ذكر المواضع التي كانت الأسواق تنصب فيها؛ إذ غالبًا ما وضع مكان تلك الأسواق في خلف الصفوف من الجيوش مع فرقة الأثقال (الهرثمي، 1964، ص30). والأثقال هي: أمتعة الجند، وأدوات الحفر وتسوية الطرق، وأسلحة الحصار الثقيلة (عون، هامش تحقيق كتاب الهرثميّ، 1964، ص.30)؛ ولذلك كانت توضع خزانة الأموال والأشياء الثمينة، حيث توجد الأسواق والثقل (ابن واصل1377هـ/1957م، جـ5، ص231. مباركشاه، 1346ش/1967م، ص.282).

وترصد لنا المصادر التاريخية معلومات مختلفة حول موضع مواد التموين الخاصة بالجيش، فتارة يكون موضعها في وسط الجيش وقلبه، وتارة خلفه وتارة متأخّرةً عنه، وتارة تنتقل إلى مكانٍ بعيدٍ عن الجيش ثم ما تلبث أن تعود إلى مكانها مرة أخرى (ابن شدّاد، 1415هـ/1994م، ص.58 و96 و142). ويبدو أنّ محددات تموضع هذه المواد التموينية تخضع لعوامل الأمن وظروف الحاجة للأمداد والمؤن.

ومن المهم هنا التنويه بأنّ تلك الخزائن الخاصة وكذلك مواد التموين في الغالب لم تكن داخلة في مشمولات أسواق العسكر، بل كانت من أحمال الجيوش، وإنما ذكرناها هنا لأنّ المصادر تشير إلى أنّ «الثقل» أو موادّ التموين كانت توضع غالبًا حيث توضع سوق العسكر (ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ2، ص.398. أبو شامة، 1418هـ/1997م، جـ4، ص.319)، إذ كانا يوضعان في موضعٍ، كما سبق وأسلفنا، يتمتع بقدر كبير من الأمان؛ لأهميتهما التموينية التي يتعلق مصير الجيش بها في الحروب. إذ كانت أسواق العسكر تتعرض في أحايين غير قليلة للسلب والنهب، بغرض

قطع وسائل الأمداد والتموين عن الجيش. وتشير الدراسات التي أعدتها البعثة الأثرية الفرنسية في أفغانستان (DAFA) سنة 1368هـ/1949م إلى وجود السوق العسكري «لشكري بازار» الخاص بجيش الدولة الغزنوية (350: 583هـ/961: 1187م) بمدينة بست على الحافة الجنوبية لنهر «هيلمند» (وهيلمند أو هلمند أو هندمند: نهر عظيم في بلاد سجستان، أفغانستان الحالية، ومنبع النهر من الجبال بين غزنة وباميان ويجري نهر هيلمند نحو الجنوب الغربي حتى يلتقي مع نهر قندهار عند مدينة بست (ليسترنج، 1405هـ/1985م، ص.377). وقد كان المنتسبون إلى ذلك الجيش يعيشون في قلاع وحصون وثكنات ومجمعات كاملة تسمّى مدينة العسكر «لشكر طيبة»، وكانت توجد معها المقاصف والبازارات التي كانت تسمّى «لشكري بازار» أي بازار الجنود (Dupree, 1977, P.312).

وقد كان قرار تحديد موضع سوق العسكر «بازار لشكر» وارتباطه بمواضع الثقل والخزائن على الخريطة العسكرية، إنما كان ذلك من أمارات اهتمام الخلفاء والسلاطين وأمراء الجيوش بأسواق العسكر.

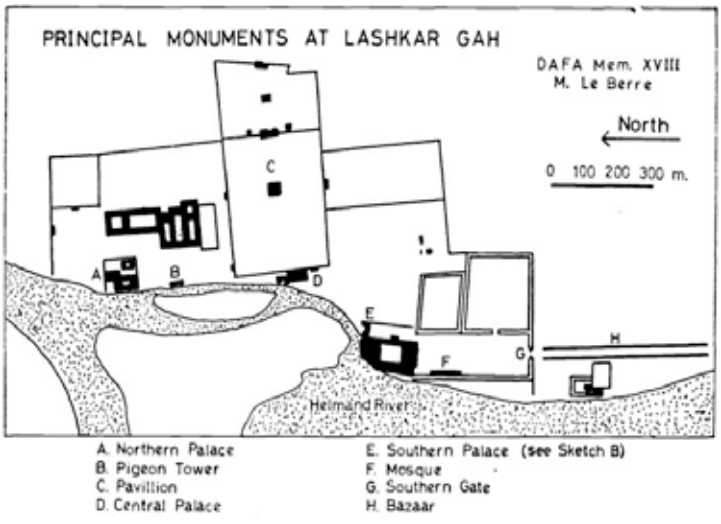

شكل رقم (2)

شكل تخطيط أثري يبدو فيه موقع أحد أسواق معسكر الجيش الغزنوي (Dupree ,1977, p.313)

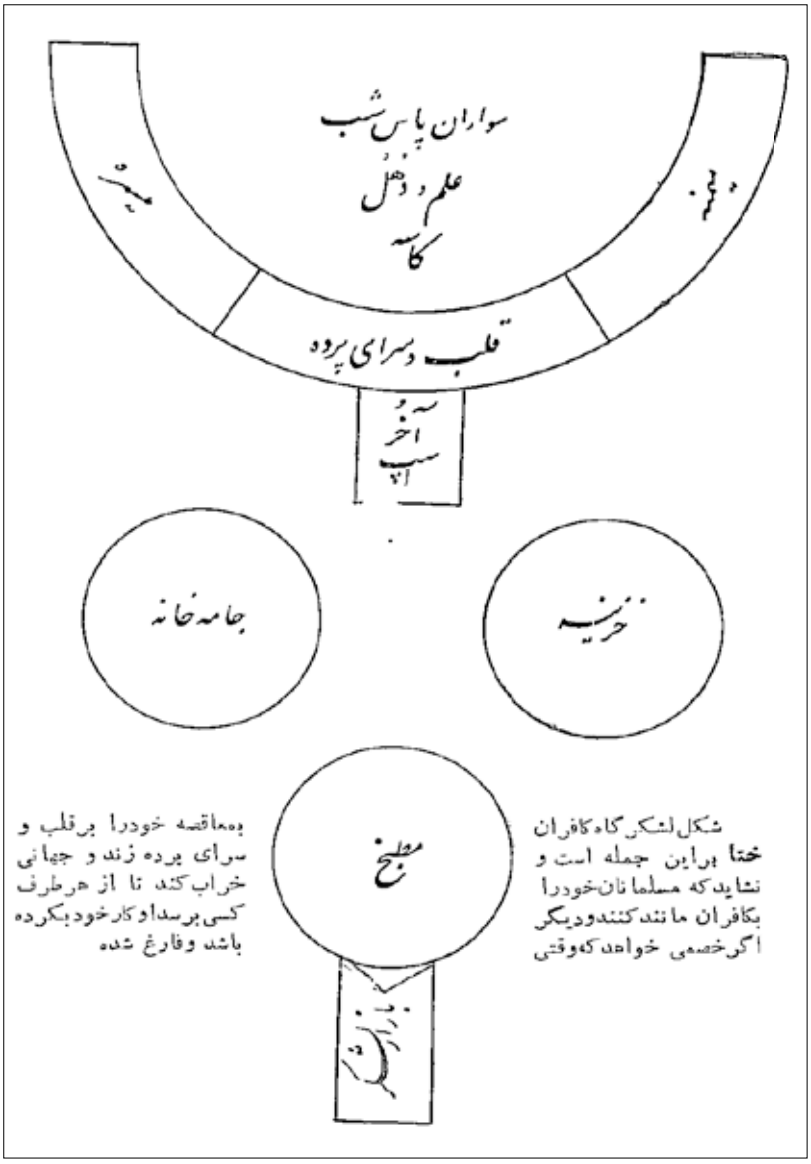

شكل رقم (3)

نموذجٌ آخر يمثّل موقع بازار لشكر أيام الغزنويين والسلاجقة، والذي يبدو في مؤخرة الجيش ممّا يلي مطبخ الجيش (مباركشاه، 1346ش/1967م، ص286).

ويروي سبط ابن الجوزي بسنده روايةً عن شيخ دار الحديث الثقة في الموصل، سنة 605هـ/1208م، عن غزوات صلاح الدين الأيوبي فقال: حضرت معه في مرج عكا والفرنج وقد أخذوها، فبينا أنا قاعد في سوق العسكر، وإذا بشابٍّ من أحسن الشّباب قد جلس إلى جنبي، فذاكرته، فرأيته فاضلاً فصيحًا عاقلاً... وكان ذلك الشاب يلقب بالرشيد البوشنجي البغدادي، وقد جاء إلى المعسكر راغبًا الشهادة في سبيل الله (سبط ابن الجوزي، 1434هـ/2013م، جـ21، ص.344)؛ وهذه الرواية تشير إلى وجود سوق العسكر، وأنّ هذا السوق قد انتقل من مكانه إلى موضعٍ آخر من معسكرات صلاح الدين، بعد هزيمة جيش المسلمين في عكّا.

ويذكر العماد الأصفهاني أنّ السلطان الناصر صلاح الدين كان من عادته أنه كلما انتقل من مخيم أو معسكر إلى آخر، كان يأمر بانتقال السوق إلى قربه ليقرب من العسكر (العماد الأصفهاني، 1425هـ/2004م، ص.197).

وفي سياق تناولها ذكر استيلاء صلاح الدين على حصن عزاز، تصف المصادر لحظة هجوم مجموعة مسلحة من الملاحدة الباطنيين على معسكر السلطان صلاح الدين الأيوبي لاغتياله، وأنّ أحد الملاحدة بينما همّ بالخروج من الخيمة منهزمًا، فثار عليه أهل سوق العسكر فقطّعوه (ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ2، ص45. أبو شامة، 1418هـ/1997م، جـ2، ص410).

ويروي العماد الأصفهاني، كاتب صلاح الدين الأيوبي، ذكرياته عن بعض الحروب مع الفرنجة في بلاد الشام، مستهل شعبان 587هـ/آب أغسطس 1191م، فيقول: كنت في جماعة من أهل الفضل، ونحن على بغال بغير أهبة قتالٍ، فرأينا العسكر موليا، والمنهزم عما تركه من خيامه ورحله متخليا، فإن أهل السوق كان أكثرهم يحمل السلاح (العماد الأصفهاني، 1425هـ/2004م، ص168. ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ2، ص297 و298).

وتفيدنا بعض المعلومات عن جيوش الدولة الموحدية ببلاد المغرب: أنّ المعسكرات كانت غالبًا منفصلة عن خطوط المواجهات المباشرة بين جيش المسلمين وأعدائهم،

ولكنها غير بعيدة عنها؛ وتشير بعض الدراسات إلى أنّ السوق كان بقرب المحلة أي بقرب المعسكر (عنان، 1417هـ/1997م، جـ4، ص.79). وقد كانت عساكر الجيوش والسرايا يخرجون من المعسكر إلى ساحة الحرب، ثم يعودون إلى المحلة وسوقها مرة أخرى بعد انتهاء مهامّهم.

وعلى عهد سلطان دولة المماليك بدهلي الهندية: شمس الدين إلتتمش (606: 633هـ/1210: 1236م) كان من المتعيّن عليهم أن يكونوا قريبين من قبل الجيش أو من ورائه أو إلى ميمنته وميسرته (مباركشاه، 1346ش/1967م، ص.283)، وذلك بحسب حاجة الجيش إليهم.

واتساقًا مع الحيثيات التاريخية السابقة التي تفيد بأنّ مواضع بازار لشكر أو سوق العسكر إنما كانت تقع في قلب الجيش أو مؤخرته في أحايين كثيرة؛ فإنّ تلك الحيثيات تعزز من الاعتقاد بوجود أسواق احتياطية أو أن يكون جزءٌ من البازار واقعًا داخل الجيش، بينما الجزء الآخر يقع على هامش الحملات الحربية أو قريباً من مصادر السلع إذا دعت الحاجة إليه في ظروف نفاذ المؤن والأقوات؛ ولعل ذلك ما كان يجعل من أسواق العسكر وأهلها مجتمعًا قابلاً، من حيث المبدأ، لفكرة الاستقرار وفق ما تقتضيه المصلحة المتبادلة بينهم وبين السلطات السياسية والعسكرية. وإنّه مع افتراض قابلية أهل أسواق العسكر للاستقرار، فإنّ فكرة دور أسواق العسكر في تأسيس حواضر وأمصار جديدة تبدو غير مستبعدة، ولعل ما يلي من شواهد يمكن أن يرقى بهذا الافتراض إلى مستوى اليقين.

مظاهر الأعراف والتقاليد الاجتماعية في أسواق العسكر:

من خلال استعراض حديث المصادر عن تاريخ المعاملات في أسواق العسكر وعلاقة السلطة بأهل تلك الأسواق، لعلنا نلمس وجود ثقة كبيرة في علاقة تجّار سوق العسكر وقادة الجيوش الإسلامية، وكذلك بين الجنود، ولاسيما الميسورين منهم. وقد كان القادة أو الجند يستقرضون أموالاً من هؤلاء التجار لتغطية بعض نفقات الجيش فيما لو قلّت ميزانيته، أو كان بعض المقاتلين ميسوري الحال يقترض من أهل سوق المعسكر من أجل الوفاء باحتياجات نفقات أقرانه من فقراء الجند؛ فقد روي أنّ

العرجيّ الشاعر قد غزا مع مسلمة بن عبد الملك في آخر خلافة سليمان بن عبد الملك فقال: يا معشر التجار من أراد من الغزاة المعدمين شيئًا فأعطوه إياه، فأعطوهم عليه، أي على حسابه، عشرين ألف دينار، فلما استخلف عمر بن عبد العزيز قال: بيت المال أولى بمال هؤلاء التجار من مال العرجي، فقضى ذلك من بيت المال (البلاذري، 1417هـ/1996م، جـ5، ص.608). وتقول روايةٌ أخرى: إنّ «العرجي كان غازيًا فأصابت الناس مجاعةٌ، فقال للتجار: أعطوا الناس وعليّ ما تعطون، فلم يزل يعطيهم ويطعم الناس حتى أخصبوا، فبلغ ذلك عشرين ألف دينار، فألزمها العرجي نفسه. وبلغ الخبر عمر بن عبد العزيز فقال: بيت المال أحق بهذا، فقضى التجار ذلك المال من بيت المال» (أبو الفرج الأصفهاني، 1986، جـ1، ص.381).

> والعرجي هو: عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاصي بن أمية، قرشي أموي، ولقّب العرجي لأنّه كان يسكن عرج الطائف، وكان ذا مالٍ كثير. وكان من شعراء قريش. وكان مشغوفا بالصيد، ويُعد من الفرسان المعدودين مع مسلمة بن عبد الملك بأرض الروم، وله معه بلاء حسن ونفقة كثيرة. مات في محبسه (أبو الفرج الأصفهاني، 1986، جـ1، ص.383 و385 و386. ابن عساكر، 1415هـ/1995م، جـ31، ص225 وما بعدها. السلوي، 1427هـ/2006م، ص.235 و236).

وبرغم التنظيم الاقتصادي والفقهي والقضائي المتعلق بموضوع أسواق العسكر، لكنّ ذلك لم يمنع من وجود ضوابط أخلاقية وأعراف مهنية وتقاليد مرعية لدى التجار وأرباب الحرف والصنائع العاملين بأسواق العسكر، وهو ما مثّل واحدة من أهم ضمانات النشاط التجاري المتميز من جانب أهل هذه الأسواق، بل أسهم ذلك التنظيم الفقهي في تكامل صورة النشاط الاقتصادي، وبقاء قيمه وتقاليده خلال العصور الإسلامية.

وعلى الرغم من مقتضيات الأعراف العسكرية، عبر العصور الإسلامية، تلك التي تمنع أمير الجيش من تمكين أحد أفراد جيشه من التشاغل بالتجارة أو بالزراعة؛ كي لا يصرفه الاهتمام بها عن مصابرة العدو وصدق الجهاد (الماوردي،

1427هـ/2006م، ص.80). ولئن كان بعض الجند في أحيانٍ نادرة يقيمون سوقًا لما يتّجر فيه من بضاعة في معسكرهم اعتمادًا على ما يملكونه من الأموال والغنائم ونحو ذلك (مسكويه، 2000، جـ6، ص.220، وجـ4، ص.430)، ولكننا لا نستبعد وجود حدوث تصرفات لا تتفق مع روح الجندية؛ وذلك جرّاء اشتغال بعض الجند الذين كانوا يمارسون نوعًا من التجارة على هامش الحياة العسكرية.

ومن أبرز ما اتسمت به بيئات أسواق العسكر القيم الصارمة والأعراف الأخلاقية، وعلاوة على ذلك فإنّ المصادر التاريخية لم تسجّل أية حالة من حالات تعمّد التجار التلاعب بالأسعار أو الاحتكار أو نحو ذلك ممّا يشوب أجواء الأسواق البلدية التقليدية.

ويشير مصدرٌ إلى أنّ العساكر كانت تمتار من سوق العسكر، ومن غيره أحيانًا إذا احتاجوا، بغض النظر عن ارتفاع الأسعار؛ ففي 3 جمادى الأولى سنة 573هـ/28 تشرين أول أكتوبر 1177م، تحركت جيوش السلطان صلاح الدين الأيوبي من القاهرة باتجاه المشرق لقصد الصليبيين الغزاة، ويقول العماد الأصفهاني في هذا السياق: «وكان الجيش مجهزًا مستكثرًا في طريق الجهاد من العلوفة والأزواد مستصحبًا من الخيم الخفيف وردّ الثقيل، ثمّ نودي: خذوا زاد عشرة أيّام أخرى، زيادة للاستظهار ولإعواز ذلك عند توسط ديار الكفّار، فركبت إلى سوق العسكر للابتياع، وقد أخذ السّعر الغالي (العماد الأصفهاني، 1987م، جـ3، ص32. أبو شامة، 1418هـ/1997م، جـ2، ص.458)، وهو الأمر الذي جعل رجلاً مثل العماد الأصفهاني يستزيد من السلع خشية ندرتها وقت اشتداد الحاجة إليها، ونترك السياق له وهو يتحدث عمّا عرض له فيقول: قلت لغلامي: قد بدا لي وقد خطر الرّجوع من الخطر ببالي فاعرض للبيع أحمالي وأثقالي، وانتهز فرصة هذا السّعر الغالي، وأنا صاحب قلم لا صاحب علم، وقد استشعرت نفسي في هذه الغزوة من عاقبة ندم، والمدى بعيد، والخطب شديد، وهذه نوبة السيوف» (العماد الأصفهاني، 1987م.، جـ3، ص.32).

ويسوق العماد الأصفهاني قصة إفرنجيٍّ حاول ممارسة السطو على أحد تجار المعسكرات الإسلامية أيّام الحروب الصليبية، إذ تمكّن منه التاجر فقتله، وفك عن وسطه فوجد لفافة بها ثمانون دينارًا، فوزعها على السوقة... وقد انعكس ذلك

على رخص السلع بسوق العسكر، فبيعت الزرديات – ذوات الأثمان – بالرخص، وزادت أرباح أهل السوق بذلك النقص (الأصفهاني، 1425هـ/2004م، ص.218 و219). وممّا يذكر في هذا السياق: أنّ ملك الفرنج وعساكره لمّا عبروا إلى برّ دمياط (616هـ/1219م) فاحتاطوا بها برًّا وبحرًا وأحدقوا بها، وأخذوا في محاصرتها والتضييق عليها. وقد حفر الفرنج على معسكرهم المحيط بدمياط خندقا، وبنوا عليه سورا على عادتهم، وأهل دمياط يقاتلونهم أشد قتال ويمانعونهم، وصبروا صبرا لم ير مثله، وقلّت الأقوات عند الإفرنج وغلت الأسعار (ابن واصل، 1377هـ/1957م، جـ4، ص19)، وهذا يدلنا على أنّ نوعًا من الحصار الاقتصادي قد تمَّ فرضُه على جيوش الإفرنج، فَمُنِعُوا من التسوّق.

وفضلاً عن ذلك، نجد على صعيد علاقة التأثير المتبادل بين النشاط الاقتصادي وبين الأعراف الاجتماعية في أسواق العسكر، يتعيّن التنويه بأنّ تلك الأسواق كانت شاهدًا، منذ بدايات تأسيسها، على نزعة الإيثار التي أظهرها أولو الطول واليسار تجاه أقرانهم من الجند المنتسبين إلى الجيش، إذ أسفرت تلك الأسواق عن بعض القيم التأسيسية الحاكمة لحركة الأسواق وسلوك التجار، أولئك التجار الذين يتعاملون بالثقة في بيئة الأسواق العسكرية فكانوا يقرضون الجنود على الرغم من أنّ احتمالية استشهادهم واردة؛ ممّا يضع احتمالية ضياع هذه الأموال على التجّار فيما لو مات الجندي المقترض، لكنّ هؤلاء التجار غالبًا ما كانوا كذلك واثقين من أنّ أموالهم سترجع إليهم وافيةً مع أول غنائم يجنيها الجيش من حروبه.

وتشير دراسةٌ تاريخية إلى أنّ غالبية تجار سوق العسكر كانوا يتمتعون بعلاقة طيبة مع القواد المسلمين؛ وقد أسهمت مثل هذه العلاقات في تأمين أولئك التجار من خطر الاتهام بالتجسس (العَلِيّ، 1953، ص236)، ولا سيما مع تقلّب الظروف الأمنية وتوتر أحوال الجيوش. كما تشير المصادر التاريخية إلى أنّ هذه العلاقة الطيبة مع القادة قد بلغت حدّ أنّ بعض تجار أسواق الجيوش كان يقرض عساكر الجيوش الإسلامية وكذلك القادة (البلاذري، 1417هـ/1996م، جـ5، ص.608. والعَلِيّ، 1953، ص236)؛ فنجد، على سبيل المثال، أنّ المهلب بن أبي صفرة قد

استقرض تجّار أسواق العسكر مبالغ من المال لتجهيز الجيوش عندما شرع في محاربة الخوارج (المبرّد، 1417هـ/1997م، ص.225).

وقد تَجَلَّتْ آثار تلك العلاقة الاجتماعية في أحد المواقف التي حدثت في قرطبة، على إثر انقطاع الدولة الأموية في الأندلس سنة 420هـ/1029م، حيث حصل نوعٌ من الفراغ المفاجِئ في السلطة، فتولّى أمر قرطبة ونظم شؤونها الوزير جَهْوَرُ بنُ محمد، وصيّر أهلَ الأسواق جُندًا، وجعل أرزاقهم رؤوس أموال تكون بأيديهم محصاة عليهم مضاربةً، يأخذون ربحها فقط، ورؤوس الأموال باقية محفوظة، يؤخذون بها ويراعون في الوقت بعد الوقت كيف حفظهم لها، وفرّق السلاح عليهم، وأمرهم بتفريقه في الدكاكين وفي البيوت، حتى إذا دهم أمر في ليل أو نهار كان سلاح كل واحد معه (الحميدي، 1966، ص29. والذهبي، 1413هـ/1993م، جـ29، ص415 و420). وغالب الظنّ أنَّ المراد هنا بـ«أهل الأسواق» ليس عموم التجار والسوقية في الأسواق العامة، وإنما أهل أسواق العسكر، في ظروف انحلال أمر الدولة، الذين كانت قابلية الانضواء تحت الرعاية العسكرية للدولة متوافرة لديهم؛ وأولئك إنما حازوا ثقة الوزير لِما كان بينهم مِنْ سَبْقِ معرفةٍ درايةٍ وتعاون وخبرة بأحوال كبار التجار؛ ولعل هذه المعلومات تدل كذلك على العلاقة التضامنية بين الدولة وبين تلك الفئة من التجار.

أبو الحزم: هو جَهْوَرُ بنُ محمد بن جهور بن عبيد الله بن محمد بن الغمر، من وزراء الدولة العامرية بالأندلس، قديم الرياسة، رئيس قرطبة، ولي إمرة قرطبة، كان موصوفًا بالدهاء والعقل، لم يدخل في أمور الفتن قبل ذلك، وكان يتصاون عنها؛ فلما خلا له الجو، وأمكنته الفرصة وثب عليها، فتولى أمرها وحمايتها، ولم ينتقل إلى رتبة الإمارة ظاهرا، بل دبّرها تدبيرًا لم يُسْبَق إليه، وجعل نفسه ممسكا للموضع إلى أن يجيء مستحق يتفق عليه، فيسلم إليه. وكان يَعُود المَرْضَى ويشهد الجنائز، ويزور الصّالحين، كان يؤم بجيرانه في مسجده في رمضان وهو وزير، تُوفِّيَ سنة 435هـ/1044م (ابن حزم، 1987م، ص.107. الحميدي، 1966م، ص.28. والذهبي،1413هـ/1993م، جـ29، ص.415).

وفي بلاد المغرب الموحدي، نلمس بروز صور العلاقة الإيجابية بين الدولة وبين التجار وأهل أسواق العسكر، وذلك من خلال ما أبداه خلفاء دولة الموحدين في بلاد المغرب من اهتمام بتوفير البنيات التحتية للعمل التجاري بوجهٍ عام، لكنّ هذا الاهتمام قد فرضته الحاجة العسكرية للتجارة (بولقطيب، 1998 – 1999م، جـ1، ص295). ولقد كان من حيثيات تلك الحاجة: أنّ الدولة كانت حريصة على تأمين مسالك التجارة، وقد كان هذا التأمين بقدر ما كان يخدم الدولة وخططها العسكرية، كان يحقق مصالح أهل أسواق العسكر بطبيعة الحال.

وفي المقابل، تشير بعض المصادر إلى أنّ أهل أسواق العسكر كانوا يتلقون الدعم أحيانًا من الدولة الأيوبية، التي كانت تجبي بعض الأموال من تجار دكاكين الأسواق البلدية، لأجل سوقية العسكر، من كل دكان عشرة دراهم (الذهبي، 1413هـ/1993م، جـ46، ص31)؛ ويبدو أنّ تلك الروح الداعمة قد أسهمت في تعزيز الثقة بين القيادات العسكرية للجيوش الإسلامية وبين طبقة التجار المتعاملين في البيئات العسكرية بوجهٍ عام.

أسواق العسكر ودورها في تأسيس الحواضر الجديدة... وقفة نقدية:

كان تخطيط المدينة في غالبيته على حسب قطاعات الجيش؛ وذلك لتسهيل استنفار الجيوش للجهاد. وقد كان تخطيط مدن الكوفة والبصرة والفسطاط وغيرها... بمثابة معسكرات متقدمة لهذه الجيوش، وما هي إلا معاقل لتوكيد الفتح، وحاميًا لتغذية جهات القتال بالرجال والمؤن، ومنازل جهاد ومراكز لإدارة الأقاليم المفتوحة (المقريزي، 1418هـ، جـ2، ص89. عثمان، 1988م، ص57.).

وفيما تستفسر إحدى الدراسات، متشككةً، عن مدى اليقين من إنشاء السوق لمثل هذا الصنف من المبادلات، ولذلك الصنف من الناس، أي لتاجر الجيش، المضارب المغامر المتجول (جعيط، 1986، ص151)؟ فإنّ الذي يتعين التنويه به في هذا السياق: أنّ المصادر التاريخية والدراسات تقول: إنّ مدينة البصرة قد تأسست لتكون مدينة عسكرية للمقاتلين بغرض إمداد وتموين الجيوش الفاتحة، ولتكون قاعدة عسكرية ومنطلقًا للحملات العسكرية القادمة. وقد كانت تلك المدينة تتمتع

بموقع سوقي مهم يرتبط بظهر الجزيرة العربية، إذ يصل إليها الإمداد العسكري دون عائق، وهي، إضافة إلى ذلك، تحتل موقعًا سوقيًا على مشارف العدو الفارسي، إنّ هذا الموقع أصبح فيما بعد منطلقًا لحركات الفتح التالي في تلك الأنحاء. وإنّ طبيعة موقع مدينة البصرة يعطي موقعها في الوقت نفسه مدلولاً سوقيًا عسكريًا (ناجي، 1986م، ص157 و158 و168. علي، 2012، العدد 14، ص.199 و204).

ولعل مثل هذه المعلومات التاريخية من أبرز الشواهد على أنّ مجرد وجود سوق متواضع في البيئات العسكرية يمكن أن يكون نواة سوق مدني متشعب الوجوه التجارية؛ وذلك بعد انتفاء الصفة العسكرية عن هذه البيئات، فتضحى أمصارًا مأهولة، ومن ثمَّ تكون مجالاً وظيفيًّا يلبي نزعة التجار إلى التجول مع مجريات أرزاقهم بطريقة معتادة.

وفي عصر السلاجقة تم بناء مدرسة لتمريض مصابي الجيوش بإيعازٍ من الوزير السلجوقي نظام الملك بجوار سوق العسكر (جهرمي، 2011، ص.130). ومن المرجّح أنّ تلك المنشآت التي تأسست حول سوق العسكر قد اكتسبت اسم «لشكري بازار» بعد أن انتفت عنها الصفة العسكرية وصارت مدينة من أهمّ الحواضر المأهولة بالبلديين بعد قرابة قرن ونصف القرن.

ولعل ما يعزز مذهبنا ما تشير الدراسات إليه من أنّ الهجرات العربية لم تكن هجرة أفراد، إنما كانت هجرة تجمّعات قبلية كانت تعيش في شبه الجزيرة العربية أو على أطرافها. وقد هاجرت قيس إلى بلاد الشام والعراق (Provençal, 1950, Tom 3, p.35)، كما هاجرت تغلب، وتحركت قبائل أخرى إلى صقلية والمغرب وبلاد الأندلس (عباس، 1975م، ص.64 و65 و66)، إذ كانت بعض القبائل تشترك بأعدادٍ كبيرة في جيوش الفتح (محمود، 1416هـ/1995م، ص.117).

وكانت العشائر التي تنتمي إلى قبائل متفرقة يجتمع بعضها إلى بعضٍ ما داموا يعيشون في المدن أو المعسكرات متصلين اتصالاً وثيقًا؛ لاشتراكهم في النسب الأعلى. وقد بلغوا من حرصهم على نظامهم القبلي القديم، أنهم كانوا يجلبون معهم نساءهم

وأولادهم وعبيدهم (محمود، 1416هـ/1995م، ص.114)، وسرعان ما تحولت تلك المعسكرات إلى مدن، وتجمّع حولهم التجار والصناع منحدرين من الجهات كافّة (محمود، 1416هـ/1995م، ص.1147).

وفي السياق ذاته، توجد كتابات تاريخية تبرهن على تثبيت اليقين بأنّ الكور والأمصار والمعسكرات الكبرى التي تأسست خلال زمن الفتوحات قد تحولت بمرور الوقت، هي وجميع مرافقها بما فيها الأسواق، إلى مرافق مدنية مركزية، وذلك بعد انتفاء الصفة العسكرية عنها بطبيعة الحال (الويشي، 2021، ص.43).

ومن خلال استعراضنا لبعض مظاهر التأثير الاقتصادي والاجتماعي والمالي لأسواق العسكر، يمكننا ترجيح أنّ أسواق العسكر لم تكن نواة للأسواق المدنية الكبرى فحسب، بل يمكننا، قبل ذلك، القول: إنّها كانت نواة تجمعات سكانية تطورت حتى لقد صارت مدنًا كبرى وحواضر مشهورة؛ فعلى سبيل المثال، كان «لشكري بازار» في عصر الدولة الغزنوية (367: 432هـ/977: 1040م) سوقًا للجيش الغزنوي ومركزًا لتزويد معسكراته بالأسواق الصغيرة المصاحبة لذلك الجيش حيثما ارتحل. ثم شرع السلاطين الغزنويون في بناء المرافق حول سوق العسكر، وتشير الدراسات الموسوعية إلى أنّ المساجد قد شيّدت في منطقة بازار لشكر (الحداد، 2006م، ص.468)، وكذلك الرباطات، بل كانت شُيدت قصورٌ لسلاطين الدولة الغزنوية بالقرب من ذلك السوق (بهنسي، 2004م، ص.417. الحداد، 2006، ص.468)، ثم ما لبث الغزنويون أن شرعوا في بناء البيوت حتى صارت أشبه بمدينة حول المعسكر (الحموي، 1995، جـ2، ص357. درويش، 1440هـ/2019م، ص.334).

وقد كانت الحيثيات العسكرية بمثابة معايير مرجعية تتعين مراعاتها عند التفكير في اختيار موضع مدينة ما جديدة، ولاسيما في عصور الدول التي كانت تغلب عليها النزعة العسكرية؛ فعلى سبيل المثال، نجد رباط الفتح ببلاد المغرب، تلك المدينة التي كانت تتميز به من مرافق كانت تحتوي عليها ومنافع كانت تتميز بها الأمر الذي عزز من فرصة بنائها في مكانها لورود المحلات عليها، وبسبب وقوعها على المجاز والمعبر إلى مراكش (مراكشي، 1986م، ص.140 و141. بولقطيب، 2002، ص105).

وفي حروب الخليفة المؤسس لدولة الموحدين ببلاد المغرب: عبد المؤمن بن عليٍّ (487: 558هـ/1094: 1163م) مع نورمان الفرنجة الذين كانوا محتلّين آنذاك سواحل بلاد إفريقية وأقام عليها ثلاثة أيّام ثمّ سار إلى المهدية وأسطوله يحاذيه في البحر فوصل إليها 18 رجب 554هـ/5 آب 1159م، وكان بالمهدية يومئذٍ خواصّ الفرنج من أولاد ملوكها وأبطال فرسانها، وقد أخلوا مدينة زويلة المجاورة للمهدية فدخلها عبد المؤمن وامتلأت بالعساكر والسوقة فصارت مدينة معمورة في ساعة واحدة، ومن لم يكن له موضع من العسكر نزل بظاهرها وانضاف إليه من صنهاجة والعرب وأهل إفريقية ما يخرج عن الإحصاء وأقبلوا يقاتلون (ابن الأثير، 1417هـ/1997م، جـ9، ص.259. الناصري، 1954م، ص.137). ولا شك أنّ كلاًّ من المهدية وزويلة، قد صارتا، بعد انقضاء الظروف العسكرية، مدينتين آهلتين بالسكان ومعمورتين بالمدنيين.

(المهديّة: مدينة صغيرة بإفريقية استحدثها عبيد الله المهدي الفاطمي سنة 303هـ/915م، وسمّاها على اسمه، ولم تزل عامرة حتى الآن. والمهدية عبارة عن مدينتين متداخلتين؛ إحداهما مدينة المهدية والثانية مدينة زويلة. ومدينة المهدية يسكنها السلطان وجنوده. ومدينة زويلة بها الأسواق الجميلة والمباني الحسنة والشوارع الواسعة والأزقة الفسيحة وأهلها تجار مياسير نبلاء ذوو أذهان ثاقبة وأفهام ذكية، ولهم معرفة زائدة في التجارات وطريقتهم حميدة في المعاملات (الاصطخري، 2004م، ص.38. الشريف الإدريسي، 1409هـ/1988م، جـ1، ص282 و283. عبدالوهاب، حسن حسني، خلاصة تاريخ تونس، دار الجنوب، تونس، 2001م، ص76).

وفي سياق متمم، يشير مصدر إلى أنّ الحملات الحربية: كانت في كثير من الأحيان تهتم بتكوين قوافل ضخمة، بما في ذلك القلاع والمهندسين والأطباء والقابلات، والخدم والمغازل، والنساء والأطفال، وصالات النوم، والخزائن، والملابس، والترسانات، والقواعد العسكرية، والعمال، وتمهيد الطريق (كرديزي، 1363ش/1984م، ص.282 و283 و401). وإنّ مثل هذه المعلومات، إنما تشير

على نحو ما إلى أنّ بعض المدن التي كانت قد أنشئت لأغراض عسكرية، كانت بها أسواق للعسكر بطبيعة الحال، وكانت بها مرافق وخدمات متكاملة ومناسبة للحياة، فلمّا زالت عنها الصفة العسكرية وتأهّلت بالناس صارت قرى وأمصارًا ومدنًا ذات صبغةٍ مدنية؛ وبذلك تكون أسواق العسكر، بما تشمله من مختلف الحرف والصنائع والتجارات اللازمة لإقامة مجموعة من الناس، خلال مددٍ زمنيةٍ تتفاوت طولاً وقصرًا، قد أسهمت في تهيئة مواضع الأسواق طويلة الأجل لأن تصبح حواضر في صورة قرى أو مدنٍ أو أمصارٍ جديدة... وهو الواقع الذي كشفته المصادر التاريخية والدراسات، تلك الدراسات التي ذهبت إحداها إلى أنّ «عالم سوق الجيش كان مدعوا للاستقرار، وتكييف نشاطاته مع نظام المدينة الجديدة، تمامًا كما كان المقاتلون يتمصرون (جعيط، 1986، ص151). ولعل سيرورة قوانين التدافع البشري تأبى مثل هذا التفسير العاطفي للتاريخ، بل تلتقي مع ما تقتضيه تلك القوانين من استدامة ترتيب الجيوش ترتيبًا يتفق مع الأغراض التي تأسست من أجلها، وهي أغراض ماضية بغير توقف، مثلما تمضي وتيرة الحياة كذلك بلا توقف؛ فمعسكرات الجيوش هي حصن الرعاية العسكرية للدول ومرصد حمايتها، وكلما كانت رعاية الدولة للجيوش ومعسكراتها وتوخيها واستدامة مؤسساتها... كان ذلك أدعى لوجود تلك الدول عزيزة بلا هوان ولا صغار... ومن ثمّ، كان قيام الأسواق الملحقة بالجيوش من الفروض الاقتصادية عبر عصور الحضارة الإسلامية.

وفي سياق السياسة التوسعية للدولة المرينية شرقًا باتجاه المغرب الأوسط، إذ شرع السلطان المريني يوسف بن يعقوب في حصار مدينة تلمسان 698هـ/1288م بغرض انتزاعها من أيدي الزيانيين، وقد كان من ضمن ترتيبات الحصار أن يوظف أسواق جيشه في تعزيز موقفه العسكري، فبنى 700هـ/1290م مدينة المنصورة حصنًا بحذاء تلمسان، ورحل إليها التجار بالبضائع من الأفاق، وهالت الأسواق، ليغرى أهالي تلمسان بالهجرة منها واللجوء إلى المنصورة، ومن ثمّ يتسنّى له السيطرة على تلمسان. وبمرور الوقت، اتخذ المرينيون حصن المدينة لسكناهم ولعسكرهم، وقد استبحرت في العمران فكانت إحدى مدائن المغرب (ابن خلدون، 1408هـ/1988م، جـ7، ص293. والناصري، 13012هـ/1894م، جـ3، ص80

و124. والميلي، 1406هـ/1986م، جـ2، ص.424). ويشير المؤرخ المغربي ابن أبي زرع إلى أنّ السلطان يوسف المذكور قد بنى قصره في موضع نزوله، ثم بنى جامعًا كبيرًا، وأمر الناس بالبناء، فانتشر الناس في البنيان بالمعسكر يمينًا وشمالاً، فأدار السلطان 702هـ/1292م على قصره وعلى الجامع سورًا (ابن أبي زرع، 1972، 387. وقد صارت بعد ذلك مدينة المنصورة مأهولةً إلى ما بعد خروج المرينيين منها حيث خرّبت بعد ذلك بعد منتصف القرن 8هـ/14م (السلاوي، 13012هـ/1894م، جـ3، ص124).

وقد سبقت الإشارة إلى واحدة من النشاطات الحرفية التي يمكن تفسيرها بأنها كانت أحد العوامل المهمة في تحويل البيئات العسكرية إلى أخرى مدنية؛ وذلك بالنظر لقربها من مقومات الحياة المدنية؛ وستضطرنا الحاجة لمعاودة الحديث مرة أخرى عن محلات الجيوش المرينية خلال القرن الثامن الهجري/14م، حيث كان أهل المعسكر أو المحلة في تلك الأيام يخرجون بالدوابّ فيحصدون الزرع ويدرسونه ويحملونه إلى المحلّة، فكثرت الخيرات فيها وتوافرت الأرزاق، فكان القمح والشعير والفواكه والإدام لا يباع بها ولا يشترى، والمجاهدون في المحلة في رغد من العيش، فصارت المحلّة بمنزلة قواعد المدن اجتمع فيها سائر أصناف الصنائع والتجارة، فأخبَرَ من تَفَقَّدَ أسواقها، من أهل البحث، أنه رأى فيها أصناف الصنّاع كلّا قد تلبّس بصناعته وتحرّف بحرفته... من غزّالين وكتّانين (ابن أبي زرع، 1972، ص.352)؛ وهذا يدل على أنّ أسواق الجيوش كانت تتضمن بعض المهن المتعلقة بفنون الفلاحة وما يتعلق بها من صنائع المواد الغذائية. والفلاحة في هذا السياق من أبرز مظاهر المهن الباعثة على نمط الحياة الدائمة والمعيشة المستقرة.

ولعل ما يعزز من الرأي السابق، أن مفهوم أهل أسواق العسكر لم يكن، في عصور لاحقة، مقتصرًا على تجار المعسكرات والحرف والصنائع الخادمة للأغراض الحربية في البيئاتِ العسكرية فحسب، بل توسع هذا المفهوم بتوسع مظانّ وجود التجار والمزارعين ودكاكين الحرف والصنائع التي كانت تخدم الحياة العسكرية حتى خارج الأسواق الملحقة بمعسكرات الجيوش؛ فإذا أخذنا مصانع الأسلحة العسكرية

مثالاً، سنجد المصادر تشير إلى أنّ تلك المصانع كانت موجودة في المدن بالفعل؛ فقد كانت آلات الحرب من التّراس والرّماح والسّروج واللّجم والدروع والمغافر... من أكثر حرف واشتغالات أهل الأندلس، إذ كانت هممهم مصروفة إلى هذا الشأن (المقَّرِي، 1997م، جـ1، ص.202)؛ وقد كان من شأن ذلك: توسيع الأثر الاجتماعي لاقتصاديات أسواق العسكر في الحياة المدنية الإسلامية.

وقد كانت مدينة فاس تضم أعدادًا من صنّاع السلاح وصقّاليه وشاحذي الأسلحة من سيوف وخناجر وحراب، وصانعي أغماد السيوف والحدادين الذين يصنعون السيوف والنبال والحراب والركاب والتجارة فيها (مؤلف مجهول، 2004، ص.53. الوزان، 2005، جـ1، ص.242)، وكذلك صناع الرماح الذين كانت مصانعهم، في مدينة فاس، فسيحة نوعًا ما؛ كي يمكن صنع رماح طويلة في داخلها (الوزان، 2005، جـ1، ص.245). وقد كانت بعض الأسر، في مدينة سبتة المغربية خلال العصر الإسلامي، مشهورة بصناعة القسيّ المعدة للحرب، بينما كانت المتاجر المتخصصة في صناعة القسيّ وأنواع الأسلحة إنما كانت موجودة في منازل الصّناع وبيوتهم (مجهول، 2004، ص.53).

وقد سبق حديث المصادر التاريخية واصفة محلة معسكر السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني في الأندلس سنة 684هـ/1285م، والتي صارت بمنزلة قواعد المدن اجتمع فيها أصناف الصنائع والتجارة، إذ أخذ سوق المحلة السهل والوعر، وإذا غاب عنك رفيقك أو من تعرفه لا تكاد تلقاه إلا بعد يومين وثلاثة لكثرة الخلق (ابن أبي زرع، 1972، ص.352).

ويصف لنا الحسن الوزان بعد مشاهداته التي ترصد بدقة دور أسواق العسكر في تهيئة مواضع المعسكرات لحالة التحول من الصفة العسكرية إلى المدنية، وهو هنا يتحدث عن قريتين بولاية بني راشد الكائنة في بلاد المغرب الأوسط في عهد الدولة الزيانية (632: 963هـ/1235: 1556م) فيقول: إنّ لهاتين القريتين منها أهمية أكبر من سائر القرى الأخرى؛ فالأولى تدعى قرية هوارة، وتضم أربعين بيتا من الصناع والباعة. وقد بنيت على هيئة حصن على سفح جبل بين واديين. وتسمى

الثانية المعسكر. وفيها يسكن وكيل الملك مع فرسانه. ويعقد سوق في هذه القرية كل يوم خميس وتباع فيه كميات من الماشية والحبوب والزبيب والعسل، والكثير من الأقمشة البلدية، وأشياء أخرى أقل قيمة؛ كالحبال والسروج والأعنّة وأجهزة الخيل (الوزان، 2005، جـ1، ص.395 و396. ولعل وصف الأقمشة بالبلدية يشير إلى أنّ غالب ما كان يعرض بذلك السوق من أقمشة وملبوسات إنما كانت عسكرية؛ يدل على ذلك السياق الذي أورده الحسن الوزان الفاسي).

وإجمالاً، يمكننا القول: إنّه عبر تطورية الأداء التجاري لأهل أسواق العسكر وتوسيع النشاطات الحربية، وارتباط بعض طوائف الحرفيين والصناع والفلاحين بخدمة النشاط الحربي، بصورة أو بأخرى، كل ذلك يعزز من احتمالية أنّ بعض المعسكرات بأسواقها قد تمصرت وتمدنت واندرجت تحت وصف الحواضر الجديدة.

وهكذا، لم يكن أهل أسواق العسكر مجرد تجمّعات مدنية صغيرة تمارس نشاطها التجاري على هامش البيئات العسكرية، بل كانت جزءًا لا يتجزأ من تجهيزات الجيوش، وذلك بحكم خبرة التجار بمسالك الطرق ومصادر السلع... ونظرًا إلى علاقاتهم المتوسعة شيئًا فشيئًا مع مختلف الأسواق المدنية، إضافةً إلى علاقاتهم المتميزة مع القادة العسكريين، ربما صار كل ذلك بمرور الوقت أحد العوامل المهمة لإقناع أولئك القادة بتمصير الأمصار وتأسيس الحواضر الجديدة.

الخاتمة

تناولت الدراسة واحدًا من الموضوعات المهمة التي ظلّت، حتى كتابة هذه السطور، غير مطروقة في حقل الدراسات التاريخية، وهو: «أسواق العسكر ومنظومتها التجارية عبر عصور الحضارة الإسلامية». وفيما يلي خاتمة بخلاصة الموضوعات التي انتهت إليها الدراسة عبر سابق صفحاتها.

استهلت الدراسة مبحثها الأوّل بتعريف أسواق العسكر أو «بازار لشكر» أو «لشكري بازار»، ثم بحثت الأسباب الموضوعية لنشأة تلك الأسواق، ثم تناولت تطورها في مختلف البيئات العسكرية الإسلامية، مشرقًا ومغربًا، عبر العصور الإسلامية منذ القرن الأوّل وحتى نهاية القرن التاسع الهجري/7: 15م.

وقد جاء تأسيس الأسواق العسكرية تلبيةً لاحتياجات الجيوش والبيئات العسكرية إلى المطعم والمشربِ والملبس، وغير ذلك ممّا يحتاجه العسكريون بوجهٍ عام. وقد كان افتقاد الجيش للسوق يمكن أن يكون سببًا في تراجع كفاءة الحالة الجسمانية أو المعنوية للجيش، وضعف قدرته على مواصلة مهامه العسكرية بطبيعة الحال؛ ومن ثمّ، أولى المسلمون أهمية كبيرة لوجود أسواق ملحقة بمعسكرات الجيوش وبالحملات الحربية. واستخلصت الدراسة أنّ بعض هذه الأسواق كان كبيرًا بحكم طول إقامة المعسكرات في المهام الحربية الكبرى، فيما كان البعض الآخر من الأسواق صغيرًا بحسب مهمة الوفاء بمتطلبات المعسكرات والجيوش الصغيرة نسبيًّا مقارنة بالحملات الحربية الكبيرة الموسمية.

وقد اهتم المبحث الثاني بمجتمع أهل أسواق العسكر وطبقاتهم ومستوياتهم الاجتماعية وإمكاناتهم المادية، تلك التي لا شك تعززت بسبب الاشتغال بالتجارة في أسواق العسكر. وتركّزت موضوعات المبحث حول قناعة تاريخية مفادها: أنّ النشاط التجاري كان وثيق الصلة بالحروب والقوة العسكرية. وقد كان ذلك النشاط بمختلف وجوهه في حاجة ماسة إلى الحرفيين والصّنّاع والفعلة وأهل الأسواق بمختلف مهنهم. وألقى المبحث الضوء على أنواع الحرف والصنائع الكائنة بأسواق العسكر، ودلالة هذا التنوع ومعدلات وجوده خلال العصور المختلفة. وقد كان كل

سوقٍ من تلك الأسواق مختلفًا عن الآخر من حيث نوعية السلع وكمياتها، وعدد الحرف والصنائع، بل ونوعية التجار والحرفيين بصورة عامة. وبحسب سياقات الدراسة وجد أنّ تلك المهن وما يزيد عليها موجودة في أسواق جيوش بلاد المغرب كما هي في أسواق عسكر بلاد المشرق الإسلامي.

وقد خلصت الدراسة، على خلاف الشائع، إلى إنّ الحرب بقدر ما أحدثته من عطالة في سوق العمل المدنية إلا أنّ التجار وأهل أسواق العسكر وأرباب الحرف والصنائع المختصة باحتياجات الجيوش قد أفادوا كثيرًا جراء الحروب التي كانت تخوضها الدولة محليًّا وداخليًّا، وزادت مدخولاتهم وتحسنت أحوالهم المالية وتعززت مكانتهم الاجتماعية بسبب الاشتغال بالتجارة في أسواق العسكر قياسًا بنظرائهم الذين يعملون في الحياة المدنية.

واختتم المبحث بتعديد أصناف الحرف والصنائع والمهن المستعملة في أسواق العسكر. وقد كان تعدد التجار وأرباب الحرف والصنائع الذين يعملون لحسابهم الخاص أو أولئك الذين يعملون أجراء لدى التجّار وكبار أهل السوق، وكذلك الباعة الجائلون والفعلة في أوساط المعسكرات: من المظاهر المعتادة في أسواق العسكر.

وقد عني المبحث الثالث برصد مظاهر النشاط التجاري وتطوراته، كمًّا ونوعًا، في تلك الأسواق؛ فاستعرض المبحث، من حيث الكمّ، أعداد الأسواق والتجار، وحجم السلع المتداولة. ومن حيث النوع؛ أي من حيث نوعية السلع وتعددها بما يلبّي جميع احتياجات كلٍّ من القادة العسكريين والجنود على مختلف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، ومختلف متطلباتهم الاستهلاكية، وكذلك نوعية السلع التي كانت في الأصل غنائم يتم تُباع إلى التجّار عقب انتصارات جيوش المسلمين في المعارك التي خاضوها وترتبت عليها غنائم وأفياء بصورة لافتةٍ.

وقد سعت الدراسة إلى تتبع النشاط الكمي والنوعي لأسواق العسكر، من خلال إلقاء الأضواء على طبيعة أنواع السلع التجارية ومدى الحاجة إليها ومقاديرها، وتدابير توفيرها وعرضها في هذه الأسواق تلبيةً لاحتياجات المستهلكين، الذين هم

العسكر، ومن في حكمهم، وكذلك دراسة الظروف الموسمية الملائمة للنشاط التجاري بيعًا وشراءً في البيئات العسكرية.

وبطبيعة الحال، كان تنوع عساكر الجيش من مختلف الأجناس والأعراق مقتضيًا تنوع العادات في المأكل والأطعمة وبعض الاحتياجات الأخرى... وهو الأمر الذي يشير بطريقةٍ أو بأخرى إلى أنّ مستوى النشاط التجاري في أسواق العسكر كان ملبيًّا لكل ذلك التنوع. فكانت أسواق العسكر تتضمن مختلف أنواع السلع والأزواد والعلوفة... وغير ذلك من مستلزمات العسكريين وأهل البيئات العسكرية بوجهٍ عام.

ولئن كانت طبيعة ظروف الحياة في الجيوش والبيئات العسكرية تختلف عن الحياة البلدية أو المدنية، وذلك من حيث مراعاة الملابسات الاضطرارية التي تغلب على طابع الحياة داخل المعسكرات بطبيعة الحال... وهو الأمر الذي يقلل نسبيًّا سواء على صعيد خيارات السلع والمفاضلة بين بدائلها، أو فيما يتعلق بترف دراسة أذواق المستهلكين دراسة متجددة، لكنّ أسواق العسكر، على أية حالٍ، قد راعت هذه الاعتبارات، بصورة أو بأخرى في بعض العهود التاريخية، على الرغم من خصوصية ثبات القوى السوقية وتأثيراتها على العرض والطلب، ومن ثمّ، فقد كان تحديد كميات السلع والخدمات اللازمة في مثل تلك البيئات العسكرية يخضع لاعتبارات نمطية تقريبًا.

ويمكن القول: إنّ بعض السلع في أسواق العسكر قد حظيت بطلب واسع من قبل شرائح المستهلكين، وقد عملت قوى العرض على توفيرها بصورة دائمة، وهو ما أسهم في خلق فرص عمل جديدة؛ بينما تتسبب الحروب في خسائر وبطالة وعطالة في مجالات الحياة المختلفة، كما أنّ أسواق الجيوش لم تكن تتأثر بهذا النمط من الكساد، ذلك بأنّ الجيش لم يكن استغناؤه عن أهل أسواق العسكر معقولاً بأية صورة من الصور، بل إن الأسواق تلك كانت تنتعش في بعض الظروف، وتُستحدث لها مواردُ جديدة ومهن وحرف وصنائع جديدة من شأنها أن تسهم في إنعاش الحالة الاقتصادية لأهل تلك الأسواق، ولأرباب الحرف والصنائع المرتبطة بأنشطة الجيوش بصفة عامة.

وفي المقابل كان فضل الغنائم والأفياء الذي يبيعه الجيش إلى تجار أسواق العسكر يتضمن مختلف السلع الثمينة، فضلاً عن السّبي، كما كان تنوع السلع يرجع إلى تنوع تلك الغنائم والأفياء التي بقدر ما أسهمت في تطوير النشاط التجاري وتنوعه بصورة عامة، فقد أسهمت في إيجاد طبقة جديدة من التجار المضاربين وغيرهم من شراة الغنائم، الذين نمت ثروتهم بصورة لافتة، وذلك من خلال اشتغالهم بهذا النوع من التجارة التي ارتبطت عبر العصور الإسلامية بأسواق العسكر.

وتناول المبحث الرابع «أهل أسواق العسكر ودلالة حضورهم في مدونات الفقه والقضاء عبر العصور». وفي مستهل المبحث اُسْتُحضرت فرضية موقع أسواق العسكر على خريطة المعسكرات والحملات الحربية، وطبيعة ما يتعرض له أهل هذه الأسواق من مخاطر ومحاذير... وقد ربطت الدراسة بين تلك المخاطر وبين السجالات الفقهية التي تمحورت حول جدلية مدى وجاهة استحقاق أهل أسواق العسكر في غنائم الحروب وأفيائها.

وكشفت الدراسة عن أنّ أهل سوق العسكر أحيانًا كانوا، إلى جانب ممارسة التجارة، ينهضون بواجب الجهاد، تارة دفاعًا عن أنفسهم، وتارة دفاعًا عن تجاراتهم، وتارة مواساة للجيش الذي صاروا جزءًا منه بحكم الواقع الذي لا سبيل إلى تجاهله. وقد كانت هذه الحيثية معتبرة لدى مسألة النظر في مدى استحقاق أهل سوق العسكر من غنائم الحروب والحملات العسكرية وفيئها؛ وفي هذا السياق انتهت الدراسة إلى أنّ الاعتبار بعنصر المخاطرة في حسم تلك الجدلية، ولا سيّما أن المصادر التاريخية لا تنفك عن الحديث حول ما يتعرض له أهل أسواق العسكر على أيدي الأعداء من أضرار في الأرواح والأنفس والأبدان والأموال... وهو الأمر الذي جعل الدراسة تنتصر للرأي الفقهي القائل بأحقية أهل أسواق العسكر في الغنائم.

ولقد كان من أبرز ما انتهت إليه محاور هذا المبحث: أنّ أهل أسواق العسكر، ومن في حكمهم، كانوا أمام التشريع الإسلامي والقضاء عسكريين تجري عليهم أحكام البيئات العسكرية وتشريعاتها القانونية.

واستعرض المبحث الخامس للدراسة مجموعة من الموضوعات التي دارت عن أسواق العسكر ودورها الاجتماعي في تأسيس الحواضر والأمصار عبر العصور، وإبرازًا لذلك الدور اُسْتُعرضت الجغرافية التاريخية لأسواق العسكر ومرافقها عبر العصور. وبوجهٍ عام، كان تعيين موضع سوق العسكر يخضع لاعتبارات تتعلق تارة بمدى حاجة الجيش للزاد والمؤن، وتوقيت هذه الحاجة، ومقدارها الكافي لمدة معينة، وكذلك بمدى توافر الأمان لموضع السوق حتى لا يتعرض لهجمات الأعداء أو للسلب والنهب.

وركّز المبحث على خلاصةٍ مفادها: أنّ أسواق العسكر لم تكن أسواقًا عسكرية لمجرد كون تجارتها في مجال السلع الحربية، بل كان أهل أسواق العسكر مدنيين في الأصل. ولا شكّ أنّ التنظيم الاقتصادي لأسواق العسكر بمعرفة أولئك المدنيين قد عكس جوانب مهمة في النشاط الحضاري الإسلامي في عهود لاحقة، إذ أسهمت مدنية تلك الأسواق في تجديد مجالات النشاط التجاري وتطويره وتوسيع قاعدته حتى تقاطعت مع الأنشطة التجارية الأهلية الأخرى؛ وهو الأمر الذي أسهم في تكوين شبكة علاقات اجتماعية بين أهل أسواق المعسكرات وبين أهل الأسواق المدنية الأخرى.

وقد أسهمت الصبغة المدنية للتجار وأهل أسواق العسكر في تسهيل عملية تحوّل نمط هذه الأسواق إلى الانفتاح والاندماج مع منظومة الأسواق المدنية بعد انتهاء المهام العسكرية للجيوش والحملات الحربية؛ وذلك لدرجة أنّ أسواق العسكر في بعض البلدان قد صارت نواةً لتجمعات حضرية مدنية، تتوافر فيها مختلف المرافق والمنشآت التي تمثل قوام الحياة لأي مجتمع.

وبوجهٍ عام، فقد استنتجت الدراسة أنه على الرغم مما كانت تتمتع به أسواق العسكر من خصوصيات... فإنّ تلك الأسواق، من حيث التنظيم وتنوع النشاط التجاري والطبيعة المدنية للتجار وأرباب الحرف والصنائع، كانت جزءًا لا يتجزأ من بنية النظام الاقتصادي للدولة عبر العصور.

ولقد انتهت الدراسة إلى قناعة تاريخية، بأنّ الأسواق الملحقة بالجيوش ظلّت مرافقة لتلك الجيوش في حلها وارتحالها حيثما عسكرت؛ وقد استقت الدراسة تلك القناعة من خلال اضطراد تنويه المصادر بعبارات تتضمن «سوق العسكر»، و«سوق الجيش» و«تجّار المعسكر»، ونحو ذلك من إشارات ولفتات وردت في كتب الفقهاء على مختلف العصور والمصور. وقد كان من أولئك الفقهاء المسلمين: العربي والعجمي، والمشرقي والمغربي... ما دلّ على أنّ هذه الأسواق كانت موجودة في مختلف الأنحاء التي يوجد فيها أولئك الفقهاء، ولكنّها لم تحظ بعناية المؤرخين والكتّاب؛ ولذلك كانت هذه الدراسة، التي أرجو أن تكون قد أوفت بالغرض المُرتَجى!

وبقدر ما بُذِلَ في هذه الدراسة من جهد، فإنّ في مجال الدراسات التاريخية فرصةً لتوجيه الجهود العلمية إلى استكمال مثل هذه الموضوعات التي لها أهميتها لكل باحث في مختلف العلوم الإنسانية.

المراجع

إبراهيم، رجب عبد الجواد إبراهيم. (1423هـ/2002م). *المعجم العربي لأسماء الملابس في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث*. تقديم: محمود فهمي حجازي، مراجعة: عبد الهادي التازي. دار الآفاق العربية.

ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم ابن يونس الخزرجي. (1995م). *عيون الأنباء في طبقات الأطباء*. تحقيق: نزار رضا. دار مكتبة الحياة.

ابن أبي زرع، أبو الحسن علي الفاسي. (1972م). *الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس*. دار المنصور للطباعة والوراقة.

ابن إسفنديار، بهاء الدين محمد بن حسن. (2002م). *تاريخ طبرستان*. مترجم: أحمد محمد نادي، المجلس الأعلى للثقافة.

ابن الأثير، علي بن محمد بن عبد الواحد الجزري. (1997م). *الكامل في التاريخ*. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي.(1992م). *المنتظم في تاريخ الأمم والملوك*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية.

ابن الخطيب. لسان الدين محمد بن عبد الله. (د. ت). *نفاضة الجراب في علالة الاغتراب*. تحقيق: أحمد مختار العبّادي، مراجع عبد العزيز الأهواني. دار النشر المغربية.

ابن الرفعة، أحمد بن محمد الأنصاري. (2009م). *كفاية النبيه في شرح التنبيه*. تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم. دار الكتب العلمية.

ابن السّمناني، علي بن محمد بن أحمد الرحبيّ. (1984م). *روضة القضاة وطريق النجاة* (ط. 2). تحقيق: صلاح الدين الناهي. مؤسسة الرسالة ودار الفرقان.

ابن الشحنة، أحمد بن محمد الحلبي . (1393هـ). *لسان الحكام في معرفة الأحكام* (ط. 2). منشورات البابي الحلبي.

ابن الصلاح، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن. (2011م). *شرح مشكل الوسيط*. تحقيق: عبد المنعم خليفة أحمد بلال. دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.

ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا. (1997م). *الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية*. تحقيق: عبدالقادر محمد مايو. دار القلم العربي.

ابن العديم. عمر بن هبة الله. (ت: 660هـ/1262م). (د. ن).

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد. (1986م). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه، عبد القادر الأرناؤوط. دار ابن كثير.

ابن العمراني. محمد بن علي بن محمد. (2001م). *الإنباء في تاريخ الخلفاء*. تحقيق: قاسم السامرائي. دار الآفاق العربية.

ابن الفراء، الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي. (1997م). *التهذيب في فقه الإمام الشافعي*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. دار الكتب العلمية.

ابن الفقيه، أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني. (1996م). *البلدان*. تحقيق: يوسف الهادي. عالم الكتب.

ابن الفوطي. عبد الرزاق بن أحمد الشيباني. (1416هـ). *مجمع الآداب في معجم الألقاب*. تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر ووزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.

ابن القلانسي، حمزة بن أسد بن علي بن محمد التميمي. (د. ت). *تاريخ دمشق*. تحقيق: سهيل زكار. دار حسان للطباعة والنشر.

ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي. (د. ت). *فتح القدير*. دار الفكر.

ابن الوردي. عمر بن مظفر ابن أبي الفوارس المعري الكندي. (د. ت). *تاريخ ابن الوردي*. دار الكتب العلمية.

ابن بطوطة، محمد بن عبد الله الطنجي. (1996م). *رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار*. دار الشرق العربي وأكاديمية المملكة المغربية.

ابن تغري بردي، يوسف بن عبد الله الظاهري الحنفي. (1963م). *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

ابن جعفر. قدامة بن قدامة البغدادي . (1981م). *الخراج وصناعة الكتابة*. دار الرشيد للنشر.

ابن جماعة، محمد بدر الدين الشافعي. (1988م). *تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام* (ط. 3)، قدّم له: عبد الله بن زيد آل محمود، تقديم: فؤاد عبد المنعم أحمد، تحقيق ودراسة وتعليق: دار الثقافة بتفويض من رئاسة المحاكم الشرعية القطرية.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (د. ت). (د. ن).

ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي القرطبي الظاهري. (1987م). *رسائل ابن حزم الأندلسي* (ط. 2). تحقيق: إحسان عباس. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ابن حيّون. النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد التميمي المغربي. (1963م). *دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام*. تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي. دار المعارف.

ابن خلدون. عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي. (1988م). *العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر* (ط. 2). تحقيق: خليل شحادة. دار الفكر.

ابن خلّكان، أحمد بن محمد البرمكي الإربلي. (1900م). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر.

ابن خليل، عبد الباسط الظاهريّ الملطيّ القاهري الحنفيّ. (د. ت). *نيل الأمل في ذيل الدول*. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

ابن خيّاط، خليفة الشيباني البصري. (1397هـ). *تاريخ خليفة بن خياط* (ط. 2). تحقيق: أكرم ضياء العمري. دار القلم. ومؤسسة الرسالة.

ابن زنجويه، حميد بن مخلد الخرساني. (1986م). *الأموال لابن زنجويه*. تحقيق: شاكر ذيب فياض. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

ابن سعيد المغربي، أبو الحسن علي بن موسى. (1970م). *كتاب الجغرافيا*. تحقيق: إسماعيل العربي. منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن شداد. بهاء الدين يوسف بن رافع الموصلي. (د. ت). *النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية سيرة صلاح الدين الأيوبي* (ط. 2). تحقيق: جمال الدين الشيال. مكتبة الخانجي.

ابن شمائل، عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي. (1412هـ). *مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع*. دار الجيل.

ابن صاحب الصلاة، عبد الملك بن محمد. (1987م). *المنّ بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين*. (ط. 3). تحقيق: عبد الهادي التازي. دار الغرب الإسلامي.

ابن طولون، محمد بن علي بن خمارويه الصالحي. (1998م). *مفاكهة الخلان في حوادث الزمان*. تعليق: خليل المنصور. دار الكتب العلمية.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي. (د. ت). *الاستيعاب في معرفة الأصحاب*. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الجيل.

ابن عبد الحكم، عبد الرحمن القرشي المصري. (1996م). *فتوح مصر وأخبارها*. تحقيق: محمد الحجيري، دار الفكر.

ابن عذاري، محمد بن محمد المراكشي. (1983م). *البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب*. تحقيق ومراجعة: ج. كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة.

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله. (1995م). *تاريخ مدينة دمشق*. تحقيق: عمر بن غرامة العمروي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن قدامة. عبد الرحمن بن محمد المقدسي. (1995م). *الشرح الكبير على متن المقنع*. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي. (1997م). *البداية والنهاية*. تحقيق: عبد الله ابن عبد المحسن التركي. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن مازة، محمود بن أحمد ابن عمر الحنفي. (2004م). *المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه*. تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي. دار الكتب العلمية.

ابن مفلح، إبراهيم بن محمد الحنبلي. (1997م). *المبدع في شرح المقنع*. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. دار الكتب العلمية.

ابن منظور. محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي (1984م). *مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر*. تحقيق: روحية النحاس ورياض عبد الحميد مراد ومحمد مطيع. دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر.

ابن منقذ، أسامة ابن منقذ الكناني الشيزري. (2009م). *الاعتبار*. تحقيق: فيليب حِتِّي، مكتبة الثقافة الدينية.

ابن مودود. عبد الله بن محمود الموصلي الحنفي. (د. ت). *الاختيار لتعليل المختار*. عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة. مطبعة الحلبي.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم المصري. (1999م). *الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة*. وضع حواشيه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية.

ابن هشام، عبد الملك ابن أيوب الحميري. (1955م). *السيرة النبوية لابن هشام* (ط. 2). تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

ابن واصل. محمّد بن سالم الحموي. (1957م). *مفرج الكروب في أخبار بني أيوب*. تحقيق: جمال الدين الشيال. دار الكتب والوثائق القومية. المطبعة الأميرية.

أبو جعفر البغدادي، محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو. (1980م). *المحبر*. تحقيق: إيلزة ليختن شتيترار. مكتبة الآفاق الجديدة.

أبو شامة، عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي. (1997م). *الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية*. تحقيق: إبراهيم الزيبق. مؤسسة الرسالة.

أبو عبيد. القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي. (1989م). *كتاب الأموال*. تحقيق: محمد عمارة. دار الشروق.

أبو يوسف. يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري. (1999م). *الخراج*. تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد وسعد حسن محمد. المكتبة الأزهرية للتراث.

إدريس. الهادي روجي. (1992م). *الدولة الصنهاجية*. ترجمه: حمادي الساحلي. دار الغرب الإسلامي.

الإدريسي، الشريف محمد بن إدريس الحسني. (1988م). *نزهة المشتاق في اختراق الآفاق*. عالم الكتب.

أرنو، لويس. (2002م). *زمن «لمحلّات» السلطانية الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860 و1912م*. منشورات أفريقيا الشرق.

الأسيوطي، محمد بن أحمد ابن عبد الخالق المنهاجي. (1996م). *جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود*. تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني. دار الكتب العلمية.

الإشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن. (1996م). *الجمع بين الصحيحين*. تحقيق: حمد بن محمد الغماس، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد. دار المحقق للنشر والتوزيع.

الاصطخري، إبراهيم بن محمد الفارسي. (2004م). *المسالك والممالك*. دار صادر.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين. (1986م). *الأغاني*. (ط. 2). تحقيق: عبد الأمير علي مهنا وسمير جابر. دار الفكر.

الأفغاني، سعيد بن محمد. (1937م). *أسواق العرب في الجاهلية والإسلام* (ط. 2). المطبعة الهاشمية.

الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا. (2000م). *أسنى المطالب في شرح روض الطالب*. تحقيق: محمد محمد تامر. دار الكتب العلمية.

الأنطاكي، يحيى بن سعيد بن يحيى. (1990م). *تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيخاء*. تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري. الناشر جروس برس.

بافقيه، محمّد بن عمر الطيّب (1419هـ). *تاريخ الشعر وأخبار القرن العاشر*. تحقيق: عبد الله محمّد الحبشي. مكتبة الإرشاد.

البرماوي، محمد بن موسى النعيمي. (2012م). *اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح*. لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب. دار النوادر.

البزازي، محمد بن شهاب الكردري. (2009م). *الفتاوى البزازية أو الجامع الوجيز في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان*. عناية: سالم مصطفى البدري. دار الكتب العلمية.

البستان الجامع لجميع تواريخ أهل الزمان. (د. ت). تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

البستاني، بطرس. (1987م). *محيط المحيط قاموس مطوّل للغة العربية*. مكتبة لبنان.

البشاري، محمد بن أحمد المقدسي. (1980م). *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم*. تحقيق: غازي طليمات، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

البلاذري، أحمد بن يحيى. (د. ت). (د. ن).

البلخي، لجنة علماء برئاسة نظام الدين. (1310هـ). *الفتاوى الهندية* (ط. 2). دار الفكر.

البلدحي، عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي. (د. ت). *الاختيار لتعليل المختار*. عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة - من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقاً. مطبعة الحلبي.

البناكتي، داود أبو سليمان بن أبي الفضل محمد. (د. ت). *تاريخ البناكتي أو روضة أولي الألباب في معرفه التواريخ والأنساب*. تعريب: محمود عبد الكريم علي. المركز القومي للترجمة.

بهنسي، عفيف. (2004م). *موسوعة التراث المعماري*. دار الشرق الاوسط للطباعة والنشر والتوزيع.

البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس الحنبلي. (د. ت). (د. ن).

بوتشيش، إبراهيم القادري. (1994م). *تاريخ الغرب الإسلامي قراءة جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة*. دار الطليعة.

بولقطيب، الحسين. (2002م). *جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين*. منشورات الزمن.

البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد الخوارزمي. (د. ت). *الجماهر في معرفة الجواهر*. مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية بالهند. حيدر آباد الدكن.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (1994م). *سنن البيهقي الكبرى*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. مكتبة دار الباز.

التطيلتي. الرابي بنيامين بن الرابي يونة النباري. (2002م). *رحلة بنيامين التطيلي*. ترجمه: عزرا حداد، معلّق ومقدِّم: عبد الرحمن عبد الله الشيخ. المجمع الثقافي.

التنوخي، المحسن بن ابن أبي الفهم داود البصري. (1391هـ). *نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة*. دار صادر.

التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي الفاروقي الحنفي. (1996م). *كشّاف اصطلاحات الفنون*. تقديم وإشراف ومراجعة رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، ترجمه :عبد الله الخالدي، مترجم مصطلحات: جورج زيناني. مكتبة لبنان ناشرون.

التيفاشي، أحمد بن يوسف. (1980م). *سرور النفس بمدارك الحواس الخمس*. هذبه: محمد ابن جلال الدين المكرم بن منظور، تحقيق: إحسان عباس. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد. (1414هـ). *فقه اللغة*. تحقيق: جمال طلبة. دار الكتب العلميّة.

الجزنائي، أبو الحسن علي. (1991م). *جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس* (ط. 2). تحقيق: عبد الوهاب بن منصور. المطبعة الملكية.

جعيط، هشام. (1986م). الكوفة.. *نشأة المدينة العربية الإسلامية*. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

الجوذري، أبو علي منصور العزيزي. (1954م). *سيرة الأستاذ جوذر وبه توقيعات الأئمة الفاطميين*. تحقيق: محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادي شعيرة. دار الفكر العربي.

الجوزجاني، منهاج الدين عثمان بن سراج الدين عمر الهندي. (1985م). *طبقات ناصرى تاريخ إيران وإسلام*. تحقيق: عبد الحي حبيبي. الناشر دنياي كتاب.

چلبي، أوليا. (2006م). *الرحلة إلى مصر والسودان والحبشة*. تحقيق: محمّد حرب، ترجمه: حسين مجيب المصري وآخرون، دار الآفاق العربيّة.

الحداد، محمد حمزة إسماعيل. (2006م). *المجمل في الآثار والحضارة الإسلامية*. مكتبة زهراء الشرق.

الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي. (ت: 1228م). *معجم البلدان* (ط. 2). دار صادر.

حميد تيتاو. (2010م). *الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني 1212 - 1456م: إسهام في دراسة انعكاسات الحرب على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية*. منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز.

الحميدي، محمد بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي. (1966م). *جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس*. الدار المصرية للتأليف والنشر.

الحميري. محمد بن عبد الله بن عبد المنعم. (1980م). *الروض المعطار في خبر الأقطار* (ط. 2). تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة.

الخزاعي، كريم عاتي. (2011م). *أسواق بلاد المغرب من القرن السادس الهجري حتى نهاية القرن التاسع الهجري*. الدار العربية للموسوعات.

خطّاب، محمود شيت. (1998م). *قادة الفتح الإسلامي في أرمينية*. دار ابن حزم ودار الأندلس الخضراء.

داماد أفندي، عبد الرحمن بن محمد المدعو بشيخي، زاده. (1998م). *مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر*. تخريج: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية.

درويش، محمود أحمد. (2019م). *التراث المعماري الفاطمي والأيوبي في مصر*. مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع.

الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة المالكي. (د. ت). *حاشية الدسوقي على الشرح الكبير*. دار الفكر.

الدغيم، محمود السيد. (2016م). *فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في مكتبة راغب باشا في إستانبول*. تقديم: عمر قوزكون. دار المنهاج وسقيفة الصفا العلمية.

الدهلوي، عالم بن العلاء الأندريتي الهندي. (2005م). *الفتاوى التاتارخانية في الفقه الحنفي*. اعتنى به ووضع حواشيه: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن. دار الكتب العلمية.

الدواداري، أبو بكر بن عبد الله بن أيبك. (1391هـ/1971م). *كنز الدرر وجامع الغرر*. تحقيق: أولرخ هارمان. منشورات عيسى البابي الحلبي.

دوزي، رينهارت بيتر آن. (د. ت). *تكملة المعاجم العربية*. نقله إلى العربية وعلق عليه: محمّد سليم النعيمي. وزارة الثقافة والإعلام.

ديورانت، ويليـام جيمس. (1988م). *قصة الحضارة*. تقديم: محيي الدّين صابر، ترجمه: زكي نجيب محمود وآخرين. دار الجيل والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

الذهبي، محمد بن أحمد بن قايماز. (د. ت). (د. ن).

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي. (د. ت). *مختار الصحاح* (ط. 5). تحقيق: يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية والدار النموذجية.

الرافعي. عبد الكريم بن محمد القزويني. (1997م). *شرح الوجيز بالشرح الكبير*. تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية.

الراوندي، محمد بن علي بن سليمان. (2005م). *راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية*. ترجمه: إبراهيم أمين الشواربي وآخرون. منشورات المجلس الأعلى للثقافة.

رايلي، كافين. (1985م). *الغرب والعالم*. ترجمه: عبد الوهاب محمد المسيري وهدى عبد السميع حجازي، مراجعة: فؤاد زكريا. منشورات المجلس الوطني الكويتي للثقافة والفنون.

الزّركلي، خير الدين بـن محمود بـن فـارس. (2002م) *الأعـلام*. (ط. 15). دار العلـم للملايين.

الزّهريّ، محمد بن سعد بن منيع. (2001م). الطبقات الكبير. تحقيق: علي محمد عمر. مكتبة الخانجي.

سالم، عطية بن محمد. (1999م). *شرح الأربعين النووية*. نسخة مرقونة على الحاسوب. (د. ن).

السامرائي، خليل إبراهيم وطه، عبد الواحد ذنون ومصلوب، ناطق صالح. (2000م). *تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس*. دار الكتاب الجديد المتحدة.

السامري. نصير الدين محمد بن عبد الله الحنبلي. (535: 616هـ/1140: 1219م). *المستوعب*. دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. طبعة المؤلف. مكة المكرمة.

سبط ابن الجوزي. يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله. (2013م). *مرآة الزمان في تواريخ الأعيان*. تحقيق: عمار ريحاوي. دار الرسالة العالمية.

السرخسي. محمد بن أحمد بن أبي سهل (د. ت). (د. ن).

السلوي، عبد القادر بن عبد الرحمن. (2006م). *الكوكب الثاقب في اخبار الشعراء وغيرهم من ذوي المناقب*. تقديم: أحمد التوفيق، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية.

سير أعلام النبلاء. (د. ت). (ط. 3). مجموعة من المحققين بإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة.

السيوطي. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري. (2005م). *جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»*. تحقيق: مختار إبراهيم الهائج، عبد الحميد محمد ندا، حسن عيسى عبد الظاهر. منشورات مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف.

الشريف، أحمد إبراهيم. (1965م). *مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول*. دار الفكر العربي.

الشيباني، محمد بن الحسن بن فرقد. (د. ت). (د. ن).

الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي. (1995م). *المهذب في فقه الإمام الشافعي وبذيل صحائفه كتاب النّظم المُستعذَب في شرح غريب المهذب لابن بطّال*. دار الكتب العلمية.

صاحب حماة، الملك المؤيد أبو الفداء إسماعيل بن علي بن شاهنشاه بن أيوب. (1907م). *المختصر في أخبار البشر*. المطبعة الحسينية المصرية.

الصاحب، أبو القاسم إسماعيل بن عباد الطالقاني. (1994م). *المحيط في اللغة*. تحقيق: محمد حسن آل ياسين. عالم الكتب.

الصفاقسي، محمود بن سعيد مقديش. (1988م). *نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار*. تحقيق: علي الزواري، محفوظ محمد، دار الغرب الإسلامي.

الضبي، أبو جعفر أحمد ابن عميرة. (1967م). *بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس*. دار الكاتب العربي.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن غالب الآملي. (224: 310هـ/839: 923م). (د. ن).

الطّوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن. (1387هـ). *المبسوط في فقه الإمامية*. تصحيح وتعليق: محمد تقي الكشفي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية. والمطبعة الحيدرية.

طوني مفرّج. (د. ت). *موسوعة قرى ومدن لبنان*. دار نوبليس. (د. ن).

عباس، إحسان. (1975م). *العرب في صقلية دراسة في التاريخ والأدب*. دار الثقافة.

عبد الجبار، القاضي بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني المعتزلي. (د. ت). *تثبيت دلائل النبوة*. دار المصطفى.

عبد الوهاب، حسن حسني. (2001م). *خلاصة تاريخ تونس*. دار الجنوب.

عثمان، محمد عبد الستار. (1988م). *المدينة الإسلامية*. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

عرنوس، محمود بن محمد. (1955م). *تاريخ القضاء في الإسلام*. مكتبة الكليات الأزهرية.

العظيمي، محمد بن علي الحلبي. (1984م). *تاريخ حلب*. تحقيق: إبراهيم زعرور. (د. ن).

العلي، صالح أحمد. (1953). *التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري*. مطبعة المعارف.

العليمي، عبد الرحمن بن محمد الحنبلي. (1999م). *الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل*. تحقيق: عدنان نباتة. مكتبة دنديس.

العماد الأصفهاني، الكاتب محمد ابن حامد الأصفهاني. (د. ت). (د. ن).

عمارة، محمد. (1993م). *قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية*. دار الشروق.

عنان، محمد عبد الله. (1990م). *دولة الإسلام في الأندلس* (ط. 2). مكتبة الخانجي.

عوفي، ظهير الدين نصر محمد. (1965م). *جوامع الحكايات ولوامع الروايات*. مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

عون، عبد الرؤوف. (1961م). *الفن الحربي في صدر الإسلام*. دار المعارف.

الفارسي، أبو الطاهر محمد بن حسين (1959م). *مناقب محرز بن خلف*. تحقيق: روجي إدريس. منشورات كلية الآداب.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم. (د. ت). *كتاب العين*. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

فرغلي. أبو الحمد محمود. (1991م). *التصوير الإسلامي نشأته وموقف الإسلام منه وأصوله ومدارسه*. الدار المصرية اللبنانية.

فريد بك، محمد المحامي بن أحمد فريد باشا. (1981م). *تاريخ الدولة العلية العثمانية*. تحقيق: إحسان حقي. دار النفائس.

قاضي سماونه، محمود بن إسرائيل. (1882م). *جامع الفصولين لقدوة الأمة وعمل الأئمة*. المطبعة الأزهرية.

القاضي عياض بن موسى اليحصبي. (1983م). *ترتيب المدارك وتقريب المسالك*. تحقيق: سعيد أحمد أعراب. مطبعة فضالة.

قدري أفندي. عبد القادر بن يوسف الحنفي. (1300هـ). *واقعات المفتين*. المطبعة الميرية.

القدوري. أحمد بن محمد بن حمدان الحنفي. (2006م). *التجريد* (ط. 2). مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ودار السلام.

القرطبي. محمد بن أحمد بن ابن فرح الأنصاري الخزرجي. (1964م). *الجامع لأحكام القرآن* (ط. 2). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية.

القزويني، زكريا بن محمد بن محمود. (د. ت). *آثار البلاد وأخبار العباد*. دار صادر.

القفّال، محمد بن أحمد الشاشي. (1988م). *حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء*. حققه وعلق عليه: ياسين أحمد إبراهيم درادكه. مكتبة الرسالة الحديثة.

القلقشندي، أحمد بن علي الفزاري القاهري. (1987م). *صبح الأعشى في صناعة الإنشا*. تحقيق: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية.

القيرواني، عبد الله ابن أبي زيد المالكي. (1999م). *النوادر والزيادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمهات*. دار الغرب الإسلامي.

الكاساني، علاء الدين بن مسعود الحنفي. (1986م). *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع* (ط. 2). دار الكتب العلمية.

الكركجي، نغم عدنان أحمد. (2012). *الأزمات الاقتصادية في الأندلس من الفتح حتى سقوط غرناطة 92 - 897هـ / 711 - 1492م*. دار الكتاب الثقافي.

الكلاعي، سليمان بن موسى بن حسان الحميري. (1417هـ). *الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء*. تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين علي. دار عالم الكتب.

الكوفي، أحمد بن أعثم. (1411هـ). *كتاب الفتوح*. تحقيق: علي شيري. دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع.

اللخمي، علي أبو الحسن بن محمد الربعي القيرواني (2011م). *التبصرة*. دراسة وتحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية.

لوتورنو، روجيه. (1967م). *فاس في عهد بني مرين*. ترجمه: نقولا زيادة. مكتبة لبنان.

ليسترنج، كي. (1985م). *بلدان الخلافة الشرقية*. ترجمه: بشير فرنسيس وكوركيس عواد. مؤسسة الرسالة.

مالك. بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني.(1412هـ). *موطأ الإمام مالك*. تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود خليل. مؤسسة الرسالة.

الماوردي. أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب. (د. ت). *الأحكام السلطانية والولايات الدينية*. تحقيق: أحمد جاد. دار الحديث.

المبرّد. أبو العباس محمد بن يزيد. (د. ت). *الكامل في اللغة والأدب*. (ط. 3). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي.

مجموعة مؤلفين. *الموسوعة العربية العالمية*. (1999م). (ط. 2). مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

مجهول، مؤلف. (1979م). *الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية*. تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة. دار الرشاد الحديثة.

مجهول، مؤلف. (1964م). *كتاب العيون والحدائق في أخبار الحقائق*. مكتبة المثنّى.

مجهول، مؤلف. (2004م). *قضية المهاجرين المسمّون اليوم بالبلديين*. تحقيق: محمد فتحة. دار أبي رقراق للطباعة والنشر.

محمود، حسن أحمد. (1995م). *الإسلام في حوض البحر المتوسط*. دار الفكر العربي.

مراكشي/ كاتب. (1986م). *الاستبصار في عجائب الأمصار*. تحقيق: سعد زغلول عبد ربه. دار الشؤون الثقافية. بغداد.

المراكشي، محمد بن عبد الملك الأنصاري. (2012م). *الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة*. تحقيق وتعليق: د. إحسان عباس، د. محمد بن شريفة، د. بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي.

مرتضى الزّبيدي، محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني. (1974م). تاج *العروس من جواهر القاموس*. تحقيق: عبد العليم الطحاوي وآخرين. دار الهداية.

المرداوي، علي بن سليمان بن أحمد الحنبلي. (1995م). *الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف مطبوعًا مع المقنع والشرح الكبير*. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

المروزي، إسحاق بن منصور بن بهرام. (2002م). *مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه*. منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

مسكويه، أحمد بن محمد بن يعقوب. (2000م). *تجارب الأمم وتعاقب الهمم* (ط. 2). تحقيق: أبو القاسم إمامي. دار سروش.

مصطفى، إبراهيم مصطفى والزيات، أحمد وعبد القادر، حامد والنجّار، محمد. (د. ت). *المعجم الوسيط*. دار الدعوة. الإسكندرية.

المظاهري، محمد عاشق إلهي البرني. (2016م). *التسهيل الضروري لمسائل القدوري*. دار الكتب العلمية.

المعاضيدي، عبد القادر سليمان (د. ت). (د.ن).

مقامي، نبيلة إبراهيم. (1994م). *فرق الرهبان الفرسان في بلاد الشام في القرنين الثاني عشر والثالث عشر*. مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي.

المقري. شهاب الدين أحمد بن محمد. (1997م). *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب* (ط. 2). تحقيق: إحسان عباس. دار صادر.

المقريزي. تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر.(د. ت). (د. ن).

الملاح، هاشم يحيى. (2006م). *الوسيط في السيرة النبوية والخلافة الراشدة*. دار الكتب العلمية.

منير البعلبكي. (1990م). موسوعة المورد العربية. دار العلم للملايين.

موسى. عز الدين أحمد. (1983م). *النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري*. دار الشروق.

الميلي، مبارك بن محمد الجزائري. (1986م). *تاريخ الجزائر في القديم والحديث*. المؤسسة الوطنيّة للكتاب.

ناجي، عبد الجبّار. (1986م). *دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية*. مطبعة جامعة البصرة. البصرة العراقية.

الناصري، أحمد بن خالد بن محمد. (1954م). *الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى*. تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري. دار الكتاب.

نائف بن حمود بن محمد القريحة. (2003م). *النظم الحربية عند السلاجقة*. مطبعة الحميضي.

النباهي، علي بن عبد الله بن الحسن الجذامي الأندلسي. (1983م). *تاريخ قضاة الأندلس أو المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا*. (ط. 5). تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة. دار الآفاق الجديدة.

نخبة من العلماء العرب. (1999م). *الموسوعة العربية العالمية*. (ط. 2). مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

نخبة من المؤلفين. (2008م). *المنجد في الأعلام* (ط. 29). دار المشرق.

النرشخي. محمد أبو بكر بن جعفر. (1965م). *تاريخ بخارَى* (ط. 3). تعريب: أمين عبد المجيد البدوي ونصر الله مبشر الطرازي. دار المعارف.

النووي. محيي الدين يحيى بن شرف الدين (د. ت). (د. ن).

النويري. أحمد شهاب الدين بن عبد الوهاب. (د. ت). *نهاية الأرب في فنون الأدب*. دار الكتب والوثائق القومية.

الهرثمي. أبو سعيد الشعراني صاحب المأمون. (1994م). *مختصر سياسة الحروب*. تحقيق: عبد الرؤوف عون، مراجعة: محمد مصطفى زيادة. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر بوزارة الثقافة والإرشاد القومي.

الهروي، علي بن أبي بكر بن علي. (د. ت). (د. ن).

الهمداني، محمد بن موسى بن عثمان الحازمي. (1415هـ). *الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة*. تحقيق: حمد بن محمد الجاسر. دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر.

الهمذاني، بهاء الدين محمد بن عبد الصمد العاملي. (1998م). *الكشكول*. تحقيق: محمد عبد الكريم النمري. دار الكتب العلمية.

الهمذاني، رشيد الدين فضل الله بن أبي الخير بن علي. (2000م). *جامع التواريخ*. دراسة وترجمة: فؤاد عبد المعطي الصياد. طبعة الدار الثقافية للنشر.

هوتسما، وأرنولد، توماس. وباسيت. وهارتمان. (1998م). موجز *دائرة المعارف الإسلامية*. ترجمة: نخبة من أساتذة الجامعات المصرية والعربية، إشراف ومراجعة: حسن حبشي، عبد الرحمن عبد الله الشيخ، ومحمد عناني. مركز الشارقة للإبداع الفكري.

الواقدي. محمد بن عمر بن واقد الأسلمي. (1989م). *المغازي* (ط. 3). متحقيق: ارسدن جونس. دار الأعلمي.

الوزّان، الحسن بن محمد الفاسي الملقب بِـ «ليون الأفريقي». (1983م). *وصف أفريقيا* (ط. 2). ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر. دار الغرب الإسلامي.

الونشريسي، أحمد بن يحيى بن علي. (1981م). *المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب*. إشراف: محمد حجي. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية.

الويشي، عطية فتحي. (2019م). *النظم القضائية في الجيوش والبيئات العسكرية عبر العصور الإسلامية*. منشورات كلية القانون الكويتية العالمية.

اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن واضح. (1422هـ). *البلدان*. دار الكتب العلمية.

اليونيني. قطب الدين موسى بن محمد. (1992م). *ذيل مرآة الزمان*. بعناية: وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية (ط. 2). دار الكتاب الإسلامي.

Dupree, Nancy Hatch (3 October 1927: 10 September 2017). (1977). *An Historical Guide To Afghanistan Revised And Enlarged*. Afghan Air Authority. Second Edition. Afghan Tourist 0rganlzation.

ibn Ḥasan, Burhān (D:1240 A.H/1824 A.D). (n.d.) Tuzuk-e-Wālājāhi. Government Press.

Naci, Fethi (3 Nisan 1927: 23 Temmuz 2008). (1965). *Emperyalizm nedir. Gerçek Yayınevi*. Gerçek Yayinevi.

Pala, İskender. (1995). *Türk düğmeciliği ve bahriye düğmeleri*. no 5. Deniz Kuvvetleri KomutanlığI. Kültür Yayınları. İstanbul. Sanat dizisi.

Bilge, Mustafa L. (2002). *Askerimükrem*. Türk Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedisi.

Turan, Şerafettin. (1999). Fatih Mehmed-Uzun Hasan Mücadelesi Ve Venedik. Tansel Selahattin; Fatih Sultan Mehmed'in Siyasi Ve Askeri Faaliyeti. M.E.B.

جهرمی، احمد ضابطي. (1389ش/2010م). پژوهش‌هایی در شناخت هنر ایران. نشر ني.

فؤاد أفرام - إبراهيم البستاني (ت: 1324هـ/1906م). فرهنگ ابجدى أو المنجد الأبجدي - قاموس عربي/ فارسي. ترجمه إلى الفارسية. رضا مهيار. الإسلامية. طهران.

گرديزي، عبدالحي بن ضحاك. (ت نحو: 453هـ/1061م). (1363ش/1984م). تاريخ گرديزي. منشورات چاپ عبدالحى حبيبي.

مباركشاه، محمد بن منصور ملقب بـفخر مدبّر. (524: 596هـ/1130: 1200م). (1346ش/1967م). آداب الحرب والشجاعه. أحمد سهيلي خوانسارى، مصحح. انتشارات اقبال شركة نسبى اقبال وشركاء.

ibn Ibrahim, Muhammad (He was alive during the AH 7th / AD 13th century). (1886). *Histoire des Seljoucides du Kermán.* A studium et inquisitionem ipsorum M. TH. Houtsma, Lugduni – Batavoru. Brill.

Provençal, Évariste Lévi (4 January 1894: 27 March 1956), (1950). *Histoire de l'Espagne musulman.* Maisonneuve. EJ Brill.

بولقطيب، الحسين (1999م). *الدولة الموحدية ومجال المغرب الأقصى*، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة شعيب الدّكّالي، الجديدة – المغرب، مرقونة وغير منشورة.

كمال، سليمان بن صالح. (1413هـ/1992م). *الإدارة العسكرية في الدولة الإسلامية. نشأتها وتطورها حتى منتصف القرن الثالث الهجري.* إشراف الدكتور: إبراهيم نجيب عوض. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحضارة والنظم الإسلامية. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة أم القرى.

نشاط، مصطفى. (1989م). *التجارة بالمغرب الأقصى في العصر المريني الأول 668 - 759هـ*. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ. جامعة الحسن الثاني. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. بعين الشق المغربية.

محفوظ، محمد جمال. (1987م). *فن الحرب عند العرب في الجاهلية والإسلام. انتحال. دراسة منشورة ضمن موسوعة الحضارة العربية الإسلامية.* المؤسسة العربية للدراسات والنشر (ص. 101 - 214).

İnalcik, Halil. (1988). *Mehmed II.* C IXII. İslam Ansiklopedisi Tarafından Yayınlanan Bir Makale. C VII, M.E.B.

Yinanç, Mükrimin Halil,,.(1988). *Akkoyunlular, C I.* İslam Ansiklopedisi Tarafından Yayınlanan Bir Makale. M.E.B.

حسين، محسن محمد. (1987م). *جيش صلاح الدين. دراسة منشورة بمجلة المورد العراقية*. 16 (4). ص38 - 68.

السامرائي، خليل إبراهيم. *علاقات المرابطين مع إمارات المغرب الأقصى*. دراسة منشورة بمجلة زانكو. جامعة السليمانية. العراق. 1980م. (6) 2. ص 40 – 71.

ابن العربي، الصديق. (1965م). *طوائف وشخصيات مسيحية بالمغرب*. مقال منشور في مجلة تطوان. المملكة المغربية. ص154.

علي، نادية نوري. *نشأة مدينة البصرة وتطورها العمراني في القرن الأول الهجري*. بحث منشور بمجلة دراسات البصرة. 2012م. 14. ص193 - 217.

الكرملي، أنستاس ماري الألياوي (ت: 1366هـ/1947م) (شباط فبراير 1930م). *الداوية والإسبتارية أسئلة وأجوبة*. مجلة لغة العرب. (العدد 2). ص138 - 142.

خاكسار، نسيم. (شتاء 1969م/1389 ش). حرمت حرم *وناموس سلطنت.. تاملي روايت از تاريخ آل سلجوق*. مطالعه منتشر شده در ژورنال «جنگ زمان» الفارسية النرويج. شماره 8.

كيليچ، رمزي. (1390ش/2011م). *روابط بين امپراتوري عثمانى و دولت سرهنگ هاي آكودودار در زمان سلطنت سلطان محمد فاتح*. على منصوري و ولي ابو الحسنى، مترجم. مطالعه اى كه در مجله منتشر شده است تاريخ پژوهان. بهار. شماره 25.

Kılıç. Ramzi. (2003). Fatih Deveri (1451 -1481) Osmanlı-Aquyonlu İlişkileri. Erciyes Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi'nde yayınlanan. İstanbul'un işgalinin 550. yıldönümü vesilesiyle. Sayı 14.

Abstract

The Study addressed the topic of military markets throughout all the Islamic ages, east and west, starting from the first till the end of the ninth Hijri century/7:15 AD. The Study used the historical narrative method that takes special interest in describing, analyzing, reviewing and commenting on the relevant historical events guaranteeing a complete historic picture. In order for this to be achieved, a number of different Arabic and Foreign references were reviewed. The Study started by illustrating the concept and the importance of military markets and the leading causes for their establishment then highlighting their development and their role in providing supplies, items and different services for the army camps and the military campaigns. The Study also revealed the types of items, the nature of their demand, their price index and the types of crafts and industries used in the military markets. The Study demonstrated what those markets have contributed to the development of the craft and economic activity inside this special trade system. Jurisprudential questions had aroused about if the people of the military markets deserved spoils of wars or not? As they were exposed to murder and robbery being a part of the military camps. The Study proved their worthiness compared with the risks they faced. It also stated that the people of the military markets were subjected to the military system of legislation and laws.The Study concluded that although the military markets had a specified role, they had always been an essential pillar in the economic system of the country. The Study came up with a historical conviction that the army associated markets were always companying those armies while travelling everywhere throughout the Islamic ages.

Key words: Army's Markets, People of the Military Market, Military Markets, Lashkar Bazaar, Merchants of Armies, Merchants of War.

The Author:

Dr. Attia Fathi Attia Rezk Elwishy

- Ph.D. in History & Islamic Civilization, Faculty of Arts, Benha University, Arab Republic Egypt, 2014 AD.
- Assistant Professor of History and Civilization - Kuwait International Law School.
- Associate Professor of History and Islamic Civilization - University of Tripoli, Lebanon.

Publications:

A - Latest Books:

1- A Lexicon of Charity And Awqaf Work Terms - Dar Iqraa' - Kuwait and Cairo 2020 AD.

2- Historical Awareness and The Methodology of Historical Knowledge Construction in Islamic Thought, a Ministry of Awqaf & Islamic Affairs publication, Kuwait 2017, Rawafed periodical, Issue No. 120.

B - Articles:

1- Judicial Systems in Armies and Military Environments Throughout the Islamic Ages, From the 1st Century AH /7th Century AD to the End of the 10th Century AH / 16th Century AD Historical Study, **Publications of the Kuwaiti International Law College -** Kuwait - 2022).

2- Guarantees of Human Rights in Commercial Transactions Contracts in Africa during the Era of the Mazari Jurist, 453: 536 AH / 1061: 1141 AD - A Historical Study in His Fatwas, **Journal of Egyptian Historical and Civilizational Studies,** Beni Suef University, Egypt, Volume 6, Number 11. Summer and Autumn 2021.

3- Military Markets and Their Commercial System through the Ages of Islamic Civilization - accepted for publication in the **Annals of Arts and Social Sciences,** Scientific Publishing Council, Kuwait University, 2021.

4- Mediation and Its Impact on Resolving Conflicts between and Europeans throughout the Middle Ages from the First Century until the End of the Ninth Century AH, Q1: 9 AH / 7: 15 AD (published in the **Kuwaiti International College of Law Journal,** Year 8 Rajab and Sha`ban 1441 AH / March 2020 AD, Issue 1, Issue Serial 29).

5- The Plan of the Female Judge and Its Functions in Islamic Civilization, A Historical Study from the First Century until the End of the Tenth Century AH\7:16, A Study published in the **Arabic Language Journal at Al-Azhar University**, Cairo, 2020, Issue no. 38.

6- The Ottomans in Western Tripoli, The Dialectic of the Relationship between Society and the State, 958:1330AH\1551:1912AD AD (published in the **Arab Journal of Human Sciences,** Scientific Publishing Council at Kuwait University, Issue 140 issued in 2017).

Doi 10.34120/0757-044-638-001
Monograph (638)

Military Markets and their Trade Systems Over the Islamic Civilization: A Historical Study

Attia Fathi Attia Rezk Elwishy,Ph.D.
Department of History and Islamic Civilization
Kuwait International Law School
Kuwait

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi**
  Editor - in - Chief
  Department of Information Studies
  Kuwait University
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Bahrain University - Bahrain
  Visiting Prof. Sociology and Social Service Department - Kuwait University
- **Prof. Numan M. Jubran**
  Irbid University - Jordan
  Visiting Prof. History Department - Kuwait University
- **Prof. Adnan Y. Alotoum**
  Psycology Department - Yarmouk University - Jordan
- **Prof. Mashael Al-Hamly**
  English Department and Literature
  Kuwait University
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
- **Dr. Asad H. AL-Saleh**
  Arabic Department
  Indiana University - USA
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager

Advisory Board

- **Prof. Basil Hatim**
  American University
  Sharjah - United Arab Emirates
- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological Association - American University- Beirut
- **Prof. Mona Baker**
  Manchester University
  United Kingdom
- **Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri**
  Department of Arabic Language and Literature -Mohammed V University
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of Strategic Studies - United Kingdom

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY IN THE HUMANITIES, SOCIAL SCIENCES & LITERATURE

Volume 44, 2023

Rates:

Kuwait: K.D. 0.500, Bahrain: BD 1, Qatar: RQ 10, Emirates: DH 10,
Saudi Arabia: RS 10.

Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar

Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollar

● Annual Subscription (individuals):

1 Year: Kuwait: 4 K.D., Arab Countries: 6 K.D., Foreign Countries 22 dollars.
2 Year: Kuwait: 7 K.D., Arab Countries: 10 K.D., Foreign Countries 37 dollars.
3 Year: Kuwait: 10 K.D., Arab Countries: 14 K.D., Foreign Countries 52 dollars.
4 Year: Kuwait: 13 K.D., Arab Countries: 18 K.D., Foreign Countries 67 dollars.

● Annual Subscription (institutions):

1 Year: Kuwait: 22 K.D., Arab Countries: 22 K.D., Foreign Countries 90 dollars.
2 Year: Kuwait: 37 K.D., Arab Countries: 37 K.D., Foreign Countries 150 dollars.
3 Year: Kuwait: 53 K.D., Arab Countries: 53 K.D., Foreign Countries 210 dollars.
4 Year: Kuwait: 67 K.D., Arab Countries: 67 K.D., Foreign Countries 270 dollars.

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES
P.O.BOX 17370 EL-KHALDIAH - KUWAIT 72454
Tel: 24830256 - Fax: 24830256
ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@Ku.edu.Kw
http:// apc. kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com
UIrich's Periodicals Directory 263117

The Publications of The Academic publiction Council

journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Puplication Committee 1976, Journal of law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Sducational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

أسواق العسكر ومنظومتها التجارية عبر عصور الحضارة الإسلامية: دراسة تاريخية

Military Markets and their Trade Systems Over the Islamic Civilization: A Historical Study

Attia Fathi Attia Rezk Elwishy,Ph.D.
Department of History and Islamic Civilization
Kuwait International Law School
Kuwait

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 638 - Volume 44

1445 A.H / December 2023